

دورية الكترونية ربع سنوية محكمة تعنى بنشر الدراسات والبحوث

العدد
الأول
يناير
2025

قضايا فكرية

Intellectual Debates

An independent periodical facilitating academic, political, cultural and artistic contributions

دراسات ومقالات | ادب وفن | عرض الكتب | تقارير | قانون وحقوق | قضايا المرأة | القسم الانجليزي



«**قضايا فكرية**» مجلة محكمة بمعنى تقيدها بمعايير نشر الدراسات والبحوث المحكمة. إضافة للمقالات التي تلبي المعايير المطلوبة التي تتيح في نفس الوقت الكتابة الحرة، التي ليس بالضرورة ان تتقيد بالمعايير والضوابط الأكاديمية الصارمة، ويتم اجازتها من هيئة التحرير. وتشمل الأقسام المكرسة للإبداعات الفنية والأدبية والترجمات وعرض كتب والملفات حول القضايا العامة الهامة. هي منصة فكرية ثقافية مستقلة تسعى إلى تقديم محتوى متميز يساهم في تفعيل وتطوير الحوار الفكري والنقدي بتقديم مقالات وأبحاث تتسم بالجودة والمقاييس الأكاديمية.

تصدر **المجلة باللغتين العربية والانجليزية** حيث يحوي الملف الإنجليزي الكتابات الأكاديمية الصادرة باللغة الإنجليزية وإسهامات الجيل الثاني من السودانيين، الذي تفتح على الوعي والمعرفة خارج السودان. ستكون المجلة هي المنظم والمسهل والمحفز للإسهامات والاطروحات الجادة، في سعي جاد لتشجيع وترسيخ التفكير النقدي بين القراء، وتحدي الرؤى التقليدية الراسخة.

تشكل مجلة « قضايا فكرية » إضافة نوعية لكافة المنابر الإعلامية والثقافية والفكرية السودانية الحالية، بتركيزها على الإنتاج الفكري والدراسات المتنوعة بما يضيف عمق نظري مطلوب ومفاهيم متطورة، تسهم في تقديم سياسات تفتح آفاق جديدة للمجتمع السوداني.

- ◀ **الأهداف: نشر المقالات والدراسات** التي تتناول كافة التحديات الفكرية والاجتماعية والثقافية، التي تواجه المجتمع السوداني، والتعريف بالتيارات الفكرية العالمية.
- تقديم محتوى فكري متنوع يلبي تشوق القارئ للمعرفة الجادة.
 - وضع الفنون البصرية المختلفة والدراسات المتعلقة بها في صدارة اهتمامات المجلة.
 - إبراز قضية تنوع وتعدد المجتمع السوداني ونشر الإسهامات التي تعبر عن ذلك الواقع.
 - الإسهام الجاد في معركة الحداثة وإبراز الجوانب الإيجابية في تراثنا.
 - تشجيع الكتابات الجادة عن قضايا الانتقال الديمقراطي المتعددة والمتنوعة وعكس التجارب المتنوعة في تحقيق وترسيخ النظام الديمقراطي وتحقيق العدالة الانتقالية.
 - تدعيم المجلة كافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة السودانية، وتسعي لإفساح مجال أكبر للكتابات النسوية بمدارسها المختلفة والكتابات الأخرى المعبرة عن حقوق النساء والدراسات النقدية الجادة والمتنوعة.
 - التمسك بحقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية.
 - تشجيع الكتابات النظرية حول أساسيات المشروع القومي السوداني المتمحورة حول الدولة المدنية.
 - الاهتمام المركز بإنتاج الشباب (من الجنسين) وتقديم أعمالهم للمجال العام، وإعطاء اعتبار خاص لصوت أبناء السودان بالخارج (جيل الشتات) الذين يكتبون باللغة الانجليزية.
 - الاهتمام بدراسات الاقتصاد السياسي للتنمية وقضايا التمويل والاستثمار.
 - تقف المجلة بحزم ضد نشر خطابي العنصرية والكراهية.
 - تسعي المجلة لنشر المعرفة بالسعي الجاد لمواجهة الخرافة والتخلف.

رئيس التحرير
صديق الزيّلعي

سكرتير التحرير
مصطفى سري

هيئة التحرير
أمينة الرشيد
إيهاب عبد الوهاب بابكر
كمال مكي حنفي

مستشارو المجلة:
حسن بشير محمد
حامد بشرى
حامد فضل الله
رانيا عبيد
هشام حنفي

الإشراف الفني والإخراج
مأمون أحمد

Chief editor
Siddig Elzailae

Secretary of editorial team
Mustafa Siri

Editorial team

Ameena Alrasheed
Eihab Abdelwahab Babiker
Kamal Makki Hanafi
Hisham Hanfi

Advisory Committee:
Hassan Bashir M. Nour
Hamid Fadlalla
Rania Obied
Hamid Bushra
Magdi Ishag

Art Director
Mamoun Ahmed

INTELLECTUAL DEBATES

An independent periodical
facilitating academic, political,
cultural and artistic contributions.

قضايا فكرية

مجلة فكرية مستقلة ومحكمة تعني
بنشر الدراسات والبحوث والإسهامات
الأدبية والفنية



تصدر المجلة من مركز آفاق جديدة للدراسات
للتواصل: qadayafikria@gmail.com

المقالات تعبر عن رأي كاتبها وليس رأي المجلة.

The main objectives of New Horizons Research Centre:

- (1) To work as a research group, inside and outside Sudan, to offer people of Sudan a better understanding of their history and society by organising seminars, workshops, and publications.
- (2) To help Sudanese writers to publish their books, in hard or soft formats, and disseminate them in different outlets.
- (3) To promote Sudanese arts and culture by organising exhibition for work of Sudanese artists that are open for the public in the United Kingdom.
- (4) To facilitate dialogue and discussion between different intellectuals, inside and outside Sudan, to encounter Sudan dilemma and propose solutions to the people of Sudan and their civil society organisations.
- (5) To provide online training by qualified instructors to Sudanese involving in the co-operative movement and trade unions, with arrangement with their committees.



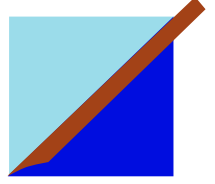
تحت إشراف

- 5 كلمة هيئة التحرير
- التنمية المحلية، المفهوم والخيارات وتوافقها مع واقع السودان بعد الحرب
- 6 أ.د. حسن بشير محمد نور
- هل للشريعة الإسلامية مستقبل في المجتمعات الإسلامية؟
- 13 بروف عبد الله احمد النعيم
- الدين والظما الأنطولوجي ، الأفق والمعنى
- أو تحرير الدين من إكراهات التاريخ والموروث
- 25 الدكتور أحمد يعقوب
- تعليم الديمقراطية: الريف أولاً.. الخرطوم آخر
- 31 الاستاذ جعفر خضر الحسن
- فهم الذات دون الغرور
- 42 الفنان راني السمانى
- محمد المكي إبراهيم .. مدينته وجيله
- 44 عبد المنعم خليفة خوجلي
- الطيب صالح في عيون الألمان!
- 50 د. حامد فضل الله
- حماية وصيانة المتاحف
- 57 دكتور أحمد شبال
- آراء عبد الخالق محجوب حول الحرب والسلام والحزب
- 63 الدكتور حامد بشرى
- «أم» السودانية و «٢٠٢٠» (يم) العبرية: رحلة بحث في أصل التسمية بين ضفاف اللغات القديمة
- 69 إيهاب عبدالوهاب بابكر
- عرض الكتب (1): التنمية حرية
- 73 د. أبوبكر الصديق على أحمد مهدي
- عرض الكتب (2): الجهل المقدس أو زمن دين بلا ثقافة
- 74 هشام حنفي
- The Strategic Commodities Fund,(April 2020-January 2023),
What lessons for a new effort?
Abdul Latif Osman Mohamed Salih 77
- Fresh Thinking about Peace Operation at the UN..... 95
- Women's Rights in a Changing World Anita Nayar 99
- 102 قائمة ندوات المنبر
- 103 دعوة للكتابة حول قضايا الانتقال الديمقراطي في بلادنا

لوحة الغلاف
من اعمال الفنان
عمر صبير



كلمة هيئة التحرير



نصدر اليوم العدد الأول من مجلة (قضايا فكرية)، وهي مجلة فكرية مستقلة، تصدر ربع سنوية خلال عامها الأول. ونخطط لإصدارها شهرياً مستقبلاً، لتلبي احتياجاً مهماً في الساحات الفكرية والسياسية والثقافية. جاء في أهداف المجلة:

إن (قضايا فكرية) مجلة محكمة بمعنى تقيدها بمعايير نشر الدراسات والبحوث المحكمة. بالإضافة لقبولها المقالات التي تلبي المعايير المطلوبة التي تتيح في نفس الوقت الكتابة الحرة، التي ليس بالضرورة أن تتقيد بالمعايير والضوابط الأكاديمية الصارمة، وتتم اجازتها من هيئة التحرير. وتشمل المجلة أقسام مكرسة للإبداعات الفنية والادبية والترجمات وعرض الكتب والملفات حول القضايا العامة الهامة. وهي منصة فكرية ثقافية مستقلة تسعى إلى تقديم محتوى متميز يساهم في تفعيل وتطوير الحوار الفكري والنقدي بتقديم مقالات وأبحاث تتسم بالجودة والمقاييس الأكاديمية.

نتوجه بالنداء للكتاب، من مختلف الاتجاهات والمدارس الفكرية وللأدباء والفنانين والممارسين لكافة أشكال الابداع، لرفد المجلة بمساهماتهم. كما نقدم دعوة خاصة للأصوات الشابة والجديدة في دنيا الفكر والابداع والإنتاج الأدبي. ونؤكد أن ليس لدينا رقيب أو خطوط حمراء سوى جودة المادة، وتلبيتها لاحتياجات المجتمع السوداني.

تشمل المجلة قسم باللغة الإنجليزية. ننشر به الكتابات الأكاديمية التي صدرت باللغة الإنجليزية، بالإضافة لإسهامات وكتابات وإبداعات الجيل الثاني من السودانيين، الذين نشأوا ببلدان الشتات ويكتبون باللغة الإنجليزية.



أ.د. حسن بشير
محمد نور

التنمية المحلية، المفهوم والخيارات وتوافقها مع واقع السودان بعد الحرب

تشغل قضية التنمية على مستوى المجتمعات المحلية موقعا مهما في أبحاث العلوم الاجتماعية، وإن لم يكن متناسبا مع أهمية هذه القضية نفسها، ويتضح ذلك من خلال استعراض تطور "نظرية التنمية" خلال نصف القرن الماضي على العموم، ففي البداية عقب الحرب العالمية الثانية احتكرت التفكير في قضية التنمية الاقتصادية تلك التيارات الفكرية المستمدة من علم الاقتصاد السياسي بفرعيه الرأسمالي والاشتراكي.

يتطلب ذلك قدرة المجتمعات والدول على تفهم عملية التنمية الاقتصادية المحلية فضلا عن التعامل بكفاءة مع برامج دعم النمو الاقتصادي الوطني [1].

نتناول في هذا المقال مدخل حول مفاهيم التنمية المحلية والتي يقل الاهتمام بها في مجالات البحث الاقتصادي والاجتماعي في السودان. المقصود بهذا المفهوم بشكل مبسط هو مدي تأثير مشروعات وبرامج التنمية على المجال الجغرافي الاصغر الذي يعيش فيه السكان، سواء ان كانت تلك المشروعات والبرامج ذات طابع قومي، مثل انتاج البترول، اقامة السدود او الصناعات والمشاريع الزراعية القومية او ذات طابع اقليمي او محلي مثل مشروعات البنيات التحتية او الخدمات بمختلف اشكالها. يتم الاهتمام في هذا المجال بالمخرجات المحلية والاثار الثانوية

يحتل موضوع التنمية المحلية مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية، ذلك أنها عملية ومنهج ومدخل وحركة، يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة

التخلف والركود إلى التقدم والمنافسة والسير في طريق النمو، والارتقاء إلى ما هو أفضل وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية

وبمساعدة من الهيئات الحكومية، كما تعتبر التنمية المحلية أفضل مدخل لخلق فرص اقتصادية جديدة وتوفير البيئة الملائمة للتنمية على مستوى البلاد ككل،

تشغل قضية التنمية
على مستوى
المجتمعات المحلية
موقعا مهما في أبحاث
العلوم الاجتماعية

1 - حسن بشير، سد مروي والتنمية المحلية في السودان، مجلة بنك الشمال، الخرطوم، 2010.

للمشروعات والبرامج التنموية التي تعتبر في غاية الأهمية للوسط المحلي. تنبع تلك الأهمية من جملة الآثار الايجابية على الوحدات الادارية والجماعات السكانية المحلية التي تشكل البيئة الجغرافية والمجال المحيط المرتبط بالهوية الجماعية للسكان مثل القبائل، والجماعات السكانية بمكوناتها المختلفة. يكمن الهدف الرئيسي للتنمية المحلية في جانبين اساسين هما:

الاول: رفع المستوى المعيشي عبر تنوع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية وذلك بتنشيط وتنويع موارد وطاقت المجال الجغرافي مما يحدث تغير نوعي في حياة المنطقة يمكن رؤيته من خلال مستوى المعيشة وتطور البيئة الحياتية اليومية وتحسن مستوى الخدمات. بفك ذلك العزلة عن المناطق النائية ويساهم في دمجها في الاقتصاد القومي

الثاني: هو تحديث بنية التنمية الريفية بإدخال التكنولوجيا الحديثة في الانتاج وتحديث بنات الري وتأهيل الكوادر وبناء القدرات وزيادة الانتاجية بإدخال المكننة والارشاد الزراعي، يحول ذلك المجتمعات القروية المنعزلة الي مجتمعات زراعية حديثة. [2]

بالتالي يمكن تعريف التنمية المحلية من وجهة نظرنا بانها: القيام بمجموعة من العمليات، والتشطات الوظيفية، والتي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي، بدعم سلوك الأفراد والجماعات، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، مما ينعكس إيجابيا على المجتمع المحلي، ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية للأنشطة الاقتصادية والتجارية والمؤسسية، وفي مجال الخدمات الاجتماعية وغيرها.

يعتمد مفهوم التنمية المحلية على عدد من المعايير التي يجب توفرها مثل اشراك القطاعات الفاعلة في الوسط الجغرافي المحلي، استحداث نظم ومؤسسات للشراكة، دراسة المجال المحلي وتحليله، ووضع برامج

عمل على ذلك الاساس، التخلص من مركزية قرارات التنمية وتمركزها في مناطق معينة. أضافت الأزمة المالية العالمية الي الازهان مفهوم التنمية المحلية بأبعاد جديدة وأصبح موضوع اهتمام للعديد من الباحثين والعلماء في مجال البحث الاقتصادي والاجتماعي. يعتبر مفهوم التنمية المحلية مفهوما فكريا جديدا نسبيا، اشد الاهتمام به بعد الحرب العالمية الثانية ووضعت حوله العديد من النظريات والتي سنستعرض بعض جوانبها في هذا المقال علي امل رفع الاهتمام بها في مجالات البحث الاقتصادي والاجتماعي الذي يتناول التنمية بمفاهيمها المختلفة في السودان.

مثلت التجارب الاشتراكية محورا مهما في ذلك المفهوم مستندة الي تجربتين هما السوفيتية في مجال الاتحاد السوفيتي السابق وما دار في فلكه من دول ومنظومات والثانية هي التجربة الصينية. قامت التجربتان على اساس « التحول الهيكلي » من خلال التنمية الصناعية والتكامل بين الصناعة والتكنولوجيا، بمعنى تحويل النظريات والابتكارات العلمية الي تكنولوجيا يستفيد منها الناس في حياتهم بشكل مباشر وملمس. ادي ذلك النهج الي تكوين راسمالي عبر تعظيم الادخار والتوسع في الاستثمار المنتج. تم تطبيق كل ذلك عمليا من خلال التخطيط الممركز على النطاق القومي الشامل، ولكنه في نفس الوقت اهتم بالتنمية المحلية والريفية المتكاملة. الا ان هنالك تباين جوهري بين التجربتين السوفيتية والصينية يكمن في التوجه الحضري- المدني للسوفييت والدور المحوري للريف في حالة الصين. [3]

اما على مستوى الفكر الراسمالي الغربي فقد تم وضع العديد من النظريات حول التنمية المحلية والتي تم ربطها بالقطاع الخاص وبدور الشركات الكبرى ومتعددة الجنسيات وصولا الي معالجات اخري تعتمد على الشركات الصغرى. في ذلك الإطار تم تناول مفهوم المكان او المجال بأشكال متباينة وتم ربطه بمفاهيم التخصيص والتوزيع المعروفة في مجال الاقتصاد العام

3 - عبد المنعم بيسار، حسين الامين شريط، التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018.

وفي الفكر التنموي بشكل عام. جاءت من ذلك نظرية التوطين ثم الاقتصاد الاقليمي. في التكامل بين الاقتصاد والاجتماع نجد الابحاث ذات الاتجاه الانثروبولوجي التي اهتمت بمعالجة سوسيولوجيا المجتمعات المحلية الأولية والجماعات ذات الانتماءات الفرعية مثل التجمعات العرقية والقبلية والعشائرية والدينية والجهوية و« الجماعات الاصلية » وبحث خصائص السلوك الاجتماعي لتلك المجموعات الاجتماعية حسب مكان الاقامة ومستوي الدخل وطبيعة العلاقة بالمجتمع من حيث الاقصاء او « التهميش ». يكمل ذلك البناء بالعلوم السياسية التي تهتم بهيكل السلطة

على المستوي المحلي او الفيدرالي والسلطة القضائية ثم علم الادارة العامة التي تهتم بتوزيع السلطة على مختلف مستويات الحكم (المركزي، الولائي والمحلي). علي تلك الاسس يتم توزيع النشاط الاقتصادي داخل الدولة الواحدة ويأخذ ذلك إبعادا

أعمق في الدول ذات الحكم الفيدرالي كما هو الحال في السودان، على الاقل من الناحية النظرية.

يقودنا ذلك الجدل الطويل والمعقد الي مفهوم ما يسمى ب « القيمة المطلقة » الذي تتعالي الاصوات بالعمل به في الاقتصاديات النامية والصاعدة والذي يتلخص في تحقيق التفوق الكامل والحاسم في انواع محددة من السلع والخدمات تأسيسا على تفوق انتاج تلك السلع والخدمات المستند على النوعية وليس على السعر وفقا لمبادئ العائد والقيمة السوقية. تم اتباع ذلك النهج في العديد من الدول الاسيوية مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية وفي سنغافورة وهونغ كونغ وتايوان. يمتد مبدأ الميزة المطلقة الي التنمية المحلية كعنصر اساسي في التنمية الوطنية الشاملة. يتم كل ذلك من خلال توفير المناخ الملائم لعناصر الجذب الخارجي والداخلي ومن اهمها توفير البنيات التحتية وتسهيل تكنولوجيا

تحقيق التفوق
الكامل في انواع
السلع والخدمات
تأسيسا علي تفوق
النوعية وليس علي
السعر

المعلومات والاتصالات وادخال الابتكار الي المناطق الريفية ونشر المعرفة واقامة مدن جديدة. من اهم الانجازات للدول المذكورة تشجيع التصنيع وبناء مدن ومناطق صناعية جديدة، ثم التعليم التراكمي للمنشآت وللمناطق وتبادل المعرفة والعمل الجماعي وتطوير القدرات الابداعية المتميزة، وريادة الاعمال وعلى ذلك الاساس تم بناء قدرات المنافسة والتنافسية. السودان بلد يمتاز بغناء الموارد والتنوع الجغرافي والمناخي واتساع المساحة وخصوصية المكان والمجال ويمكنه ان يسلك نفس الطريق الذي سلكته الدول التي صعدت درجات عالية في سلم التنمية، لكن ما زال هناك قصور في الفكر التنموي وواحدا من مجالات الاهتمام بمفهوم التنمية المحلية.

أهداف التنمية المحلية:

قد ينظر إلى التنمية المحلية على أنها عملية هدفها الأول والأخير هو إشباع الجانب المادي للإنسان لكنها في الحقيقة أوسع من ذلك، حيث يمكن أن نقسم أهداف التنمية المحلية إلى شقين أساسيين وهما:

الأول: أهداف الانجاز، وتشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية.

الثاني: أهداف معنوية، والتي تشمل كل المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على أفراد المجتمع أثناء ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية

أما بالنسبة للأهداف التي تندرج ضمن هذين الشقين فيمكن ذكرها على سبيل الذكر لا الحصر على النحو التالي:

حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأموال المحلية وترشيد استعمالها.

دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات) صناعة، زراعة، خدمات (وتشجيع إنشاء المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط المحلي الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود للتخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.

ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي يتمتع بها.

تنمية البيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العام والخاص.

إشراك المواطنين في تحديد الاحتياجات واتخاذ القرارات التنموية وفي المشروعات المراد القيام بها.

تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات المحلية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية، لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.

ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (العناية بالبيئة، التزود بالماء الصالحة للشرب، الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية، الرياضة، الترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية).

مكافحة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهمير ودعم الفئات الضعيفة والهشة وإدماجها في المجتمع. [4]

مبادئ التنمية المحلية:

إن التنمية المحلية هي مشروع يهدف إلى تجاوز متطلبات النمو الاقتصادي وتصحيح الآثار الغير مرغوب فيها، فأسلوب وطريقة التنمية المستدامة تعتمد على الإلتقان والتنفيذ الجماعي للخيارات والأولويات الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والتكنولوجية من أجل إيجاد الحلول على المدى الطويل للمشاكل المحلية.

إذن فالتنمية المحلية هي إستراتيجية تعتمد على المبادئ الأساسية التالية:

التنمية هي عملية شاملة: ومعنى ذلك أننا لا يمكن تقييد عملية التنمية في إطار أبعادها الاقتصادية فقط، أو برنامج خلق مناصب شغل أو دعم.

مساهمة المبادرات والمشاريع الصغرى في التنمية الشاملة التي تؤدي الي تقدم رفاهية المجتمعات المحلية

بالتزامن مع انجاز المشاريع الكبرى العامة والخاصة على المستوى الكلي.

الموارد البشرية هي القوة الدافعة للتنمية بمعنى ان عملية تكوين الأفراد وتحفيزهم تعتبر من أهم العوامل

المحددة والحاسمة لعملية التنمية على غرار البنى التحتية، التقنيات،

ومن أجل تحقيق تنمية محلية ناجحة يجب الأخذ بعين الاعتبار المراحل التالية:

القيام بمجموعة من العمليات، والنشاطات الوظيفية، والتي تهدف إلى النهوض في كافة مجالات المجتمع المحلي

الخطوة الأولى: نشر الوعي (المطالبة بإجراءات لها آثار ملموسة)

تعبئة القوى الحية: الإعلام، التوعية، الحركة، المعاينة، الإنعاش، مظاهر الاستعداد للتدخل.

الخطوة الثانية: تشخيص وتعريف المشكلة:

الرؤية الإستراتيجية، توافق الآراء بشأن التوجهات المستقبلية وفيما يخص صياغة المشاريع.

الخطوة الثالثة: التنسيق في تسيير الأعمال وفق الأهداف والبرنامج الزمنية المحددة.

نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية

تعتمد التنمية المحلية جملة من النماذج والاستراتيجيات لإحقاق مختلف البرامج والمشروعات التنموية المحلية يمكن إبرازها فيما يلي:

نماذج التنمية المحلية:

يصنف المهتمون بقضايا التنمية أهم النماذج الإنمائية في ثلاثة نماذج رئيسية هي: [5]

النموذج التكاملية Integrative Model :

يتكون هذا النموذج من مجموعة البرامج التي تنطلق من المستوى القومي والتي تشمل كافة القطاعات الفرعية الاقتصادية والاجتماعية (وكذلك يشمل كافة القطاعات

5- عاشور مزريق، مفهوم الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019.

4 - مجد خضر، مفهوم التنمية الاقتصادية، <https://mawdoo3.com>، 2016.

نموذج المشروع Project Model:

يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة ومن هنا

جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين. يتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض، ولكن يطبق في منطقة جغرافية معينة حيث إن النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع ككل. يعتقد بع ض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابة نموذجاً تجريبياً أو استطلاعياً يطبق على المستوى القومي إذا ما ثبت نجاحه وفعالته في المناطق التجريبية.

المستوى الأفقي والرأسي للتنمية المحلية.

إستراتيجية التنمية المحلية وسياساتها

إن رسم أي إستراتيجية للتنمية المحلية يفترض تصوراً واضحاً لطبيعة الأهداف المطلوبة حتى يمكن رسم السياسات التي تتلاءم معها وهذا لا يتأت إلا إذا كان لدينا تصوراً واضحاً لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ي ككل ونوع العلاقات وأنماط الاستهلاك، ذلك لأن التنمية المحلية هي جزء متكامل مع التنمية الوطنية الشاملة وأي انفصال عن المبادئ والأهداف يؤدي إلى تنمية غير متوازنة تخلق العديد من المشاكل على المدى الطويل [7].

ولعل من بين أهم عناصر إستراتيجية التنمية المحلية ما يلي:

مراعاة مبدأ التكامل بين جميع جوانب التنمية المختلفة في المجتمع ككل بتدخل الدولة وتوجيهها المستمر.

أن أي إستراتيجية للتنمية المحلية لابد وأن تضع في اعتبارها مسألة الخصوصية الاقتصادية، الثقافية، السياسية والاجتماعية للمجتمع المحلي لذلك فأفراد المجتمع المحلي أكثر قدرة من غيرهم على فهم طبيعة بيئتهم المحلية وإمكانياتها ومواردها فضلاً عن دور

الفرعية) ريف، حضر، مناطق صحراوية (. فالنموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطري والجغرافي والتي تحقق أيضاً التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والشعبية [6].

ويقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة مهدف توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الإدارية القائمة. يشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الانفصال المزدوج خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات الفرعية الوظيفية من خلال لجان دائمة ومشتركة كما يتطلب توافر قدر من لا مركزية اتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة.

النموذج التكيفي Adoptive Model:

يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في كونه

ينبثق عن المستوى المركزي إلا أنه يختلف عنه في كونه يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي والاعتماد على التنظيمات الشعبية، وسمي هذا النموذج بالتكيفي لأنه لا يتطلب استحداث تغيير في

التنظيم الإداري القائم أي أن برامج هذا النموذج لا يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية.

وعادة تلجأ الدول المستقلة حديثاً إلى هذا النوع من النماذج نظراً لندرة العوامل المادية والفنية بهذه المجتمعات، ولكن سرعان ما تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي حيث إنه هو القادر على تحقيق الأهداف القومية للتنمية.

السودان بلد يمتاز
بغناء الموارد والتنوع
الجغرافي والمناخي
واتساع المساحة
وخصوصية المكان
والمجال

7 - احمد مخلوف وعمر مرزوقي، التنمية المحلية: مفهوم، استراتيجيات وتجارب دولية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، Volume 2, Numéro 10, Pages 507-544, 2018

6 - Features of the environmental economics and sustainable development in the light of climate change, scientific journal of the Faculty of Commerce and Economic and Social Studies, University of Niles, first edition, January 2012.

الحكومة والهيئات المحلية في عملية التنمية المحلية. لابد أن تكون للتنمية المحلية رؤية علمية تبدأ من العموميات وتنتهي إلى الجزئيات ومن الملائم أن يعلم مخططي التنمية أن إنهاء المشاكل الكبرى سيؤدي ألياً في كثير من الأحيان إلى إنهاء الكثير من المشاكل الصغرى التي كانت نتاجاً للتهميش.

الاستخدام الأمثل لكافة الإمكانيات والموارد المتاحة والمتوفرة بالمحليات بالإضافة إلى الاعتماد على الذات من خلال تيسير المعونات والدعم الحكومي المقدمين من طرف الدولة لإرساء قواعد التنمية المحلية وإشباع كافة الحاجات المطلوبة.

إن وضع هذه الاستراتيجيات ورسم مختلف السياسات الملائمة لها يستهدف في المقام الأول تحقيق برامج ومشروعات التنمية المحلية في الميادين والمجالات المختلفة.

يمكن ان نخرج من هذا التناول بان لدي السودان إمكانية المزاجية بين الاتجاهات المختلفة للتنمية المحلية، اذ يمكنه انتهاج خطط للتنمية تتضمن:-

اولا: الاتجاه نحو

تحديث المجتمعات المحلية في الحضر والمدن بتحويلها الي مجتمعات حضرية - مدنية. يتم ذلك بإتباع إستراتيجية التصنيع التي تنتج مجمعات صناعية كبرى متمركزة حول عدد من المدن والمجمعات الصناعية الحديثة. هذا النمط يحتاج للكثير من الموارد كما انه لا يمكن ان يتم الا على المدى الطويل وبتراكم رأسمالي ضخم. من الأفضل تجنب تمركز الاستثمارات الأجنبية للسير في هذا الطريق لخطورته على التنمية المتوازنة.

ثانيا: اقامة مجمعات حضرية ذات كثافة سكانية قليلة وذلك بالتوسع الحضري في أطراف المدن ومحيطها وهوامشها وفي مرحلة تالية تنمو المدن الصغيرة، على

حساب الكبيرة من خلال تحول الانشطة الصناعية ذات الكثافة النسبية المنخفضة واستخدام عنصر العمل الاقل مهارة الي المدن الصغيرة. تبقي الانشطة الصناعية عالية الكثافة السكانية والاكثر تعقيدا من حيث استخدام التكنولوجيا والمهارات في المدن الكبرى. بذلك يتم

فك التمرکز بعيدا عن المدن الكبرى. يتطلب ذلك الخيار الاستثمار في البنيات التحتية للمدن ورفع مستوى الكفاءة الإدارية اضافة الي توفر « لا مركزية

الخدمات المالية » من اجل توفير الموارد اللازمة للتمويل.

ثالثا: تبني إستراتيجية تحقق التوازن بين المدن والريف كما تم في العديد من الدول مثل اليابان، تايوان ويتم حاليا في الصين والهند. في هذا النموذج يتم تصميم استراتيجية موجهة نحو التنمية الريفية. هذا النهج مهم جدا في الدول التي تعاني من النزوح نحو المدن مما يسهم بشكل كبير في تريف المدن وانهيار مستوى الخدمات بها كما هو الحال في العاصمة القومية اليوم. يتطلب هذا الخيار العمل على تنمية الريف الي مجتمعات حديثة ذات طابع عصري والعمل على تحويل بعض مكوناته الي مدن صغيرة دون سلبها طابعها الريفي الأصيل.

سيناريوهات النهوض والتنمية المستدامة

يقوم هذا السيناريو على افتراض مجموعة من العوامل الإيجابية التي تسهم في تحقيق مجتمع الأمن الاجتماعي المتناسك والمنصهر في امة توفر البيئة المناسبة للتنمية ويشمل ذلك التالي:

- توفر إرادة سياسية داعمة للتغيير وتوسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات بما فيها التنمية.

- تبني مفهوم الأمن الاجتماعي بمعناه الشامل لجميع المكونات والجماعات السكانية.

- توفر الحكم الرشيد والحوكمة ومحاربة الفساد بشكل

من الملائم أن يعلم مخططي التنمية أن إنهاء المشاكل الكبرى سيؤدي ألياً في كثير من الأحيان إلى إنهاء الكثير من المشاكل الصغرى التي كانت نتاجاً للتهميش.

مؤسسي بما في ذلك حكومة انتقالية قادرة على الحياة والاستمرارية ومواجهة التحديات.

مجتمع مدني مستقل ومتنوع.

- توظيف الموارد في تنوع مصادر الدخل والتنمية المستدامة

التخلص من الاقتصاد الريعي وتذبذب أسعار المواد الخام بالقيم المضافة.

- دور جديد لمؤسسات الدولة، وقطاع خاص حيوي وتنافسي.

تحديث وتنوع ادوات واساليب الانتاج وتيسير الوصول إلى التقنية

- رؤية جديدة للسياسات الكلية والقطاعية بما يحقق اهداف التنمية والتنمية المستدامة.

- التفاعل الإيجابي مع بيئة العولمة وادماج الشباب والمرأة بثقل كبير في اتخاذ القرار والتوظيف.

- ضمان حقوق ملكية مؤمنة دستوريا

- سيادة حكم القانون، واعتبار الكفاءة معيارا للأداء

- بناء اقتصاد معرفي تنافسي حديث ومتنوع ومتعدد الخيارات يحقق عدالة التوزيع ويرتقي بمستويات المعيشة وتقلص معدلات البطالة ومستويات الفقر.

- بناء بنية تحتية متكاملة في مجالات الطاقة، النقل والمواصلات والاتصالات.

- وضع اسس بناء مجتمع مستقر ومتماسك وآمن تتاح لأفراده فرص متكافئة في الحصول على الخدمات الاجتماعية والرعاية، والضمان الاجتماعي، والعمل، والاستثمار.

- شراكة مجتمعية تحافظ على البيئة واستدامتها وتضمن حقوق الأجيال القادمة في ثروات المجتمع

- سياسة بيئية تركز على الاستثمار في الطاقات المتجددة النظيفة

- نظام تعليمي ينمي القدرة على الإبداع والتأمل والتفكير الناقد ويعزز الحوار والانفتاح واحترام الآخر

-تشكل مناخ ثقافي منفتح يرسخ قيم التسامح والاختلاف وحرية التعبير وقنوات تمكن من تحقيق هذه القيم (صحافة حرة، منابر سياسية، الخ.

-أبحاث تركز ريادة الاعمال وعلى مشاكل محلية مثل التصحر، وتطوير طاقات بديلة، وتحلية مياه البحر.

المراجع

حسن بشير محمد نور، سد مروي والتنمية المستدامة، مجلة الشمال، مركز المعرفة الرقمي، الخرطوم، 2010.

عبد المنعم بيصار، حسين الامين شريط، التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018.

عاشور مزريق، مفهوم الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019.

مجد خضر، مفهوم التنمية الاقتصادية، <https://mawdoo3.com/>، 2016

Features of the environmental economics and sustainable development in the light of climate change, focusing on examples of the use of resources in Sudan, the scientific journal of the Faculty of Commerce and Economic and Social Studies, University of Niles, first edition, January 2012

احمد مخلوف وعمر مرزوقي، التنمية المحلية: مفهوم، استراتيجيات وتجارب دولية،)) مجلة البحوث القانونية والسياسية، Volume 2, Numéro 10, Pages 507-544, 2018



هل للشريعة الإسلامية مستقبل في المجتمعات الإسلامية؟



بروف عبد الله احمد
النعيم

ومؤسسات الدولة التي تفسد وتُفسد إذا حاولت فرض أحكام الشريعة الإسلامية بالسلطة الجبرية.

فبحكم طبيعة وأغراض الشريعة الإسلامية، لا يصح العمل بأحكامها إلا في حرية كاملة وقصد خالص وهو شرط "النية" في كل عمل ديني، وينطبق هذا على ما يسمى بأحكام المعاملات مثل تحريم الربا وشروط البيع كما يقوم في أمر العبادات من صلاة وصوم وزكاة وحج، فكل أحكام الشريعة الإسلامية ملزمة للمسلم دينياً بمعزل عن إرادة الدولة الجبرية.

ثانياً، ومن هذا المنظور الديني لا يجوز للدولة أن تدعي قداسة الإسلام وسلطته الروحية. فللدولة وظائفها وأغراضها المعلومة والهامة، لكنها لا يمكن أن تكون إلا مؤسسة سياسية مدنية ولا يصح أن ينسب لها الاعتقاد الديني أو النية اللازمة لصحة العمل الديني. كذلك من المعلوم أن سلوك القائمين على مؤسسات وأجهزة الدولة تتأثر بمعتقداتهم الدينية الخاصة، إلا أن ذلك لا يجعل الدولة نفسها إسلامية، وإنما يؤكد ضرورة تمييزها عن الإسلام لأن سلوك الحاكم إنما يعبر عن فهمه هو للأحكام الشرعية وهو مجال أختلاف واسع ومتشعب بين المسلمين على مدى التاريخ. فالإسلام هو عقيدة المسلم التي يحاسب عليها حسب صحة علمه وعمله، بينما الدولة تقتضي استمرارية العمل المؤسسي في الحكم والإدارة والقضاء وما إلى ذلك من وظائفها العامة.

الإجابة على هذا السؤال هي «لا» طالما ظل المسلمون على معرفتهم وممارستهم لما يسمونه بالشريعة الإسلامية، و«نعم» سيكون للإسلام مستقبلاً عظيماً عندما ينجح المسلمون في فهمه وممارسته من مصادره الصحيحة في القرآن الكريم والسنة النبوية، على شرط أن يكون ذلك وفق مقتضيات الإنسانية الكوكبية اليوم. وهذا هو ما فهم الأستاذ محمود محمد طه «حكم الوقت»، أي الفهم والممارس في السياق التاريخي للدين من حيث هو^[1]. ورغم ما يبدو من غرابة في اجابتي على السؤال المطروح في عنوان هذا المقال، فاني أزعّم بانها الخلاصة المنطقية لدي النظر العلمي والأمين للبعد الشاسع بين ما يتعارف عليه المسلمون اليوم بانه الشريعة الإسلامية الملزمة ديناً لجميع المسلمين، وحقيقة ما يعيشون عليه في حياتهم اليومية في كل مكان. وهذه الحقيقة التي لا يكمن منازعة في صحتها عن جميع المسلمين اليوم، افراداً وجماعات، وحتى لو اعتنق جميع المواطنين الاسلام علي مذهب واحد من الفهم والممارسة السلفية للشريعة الاسلامية.

وتقوم هذه الاطروحة على المبادئ التالية:

أولاً، أن مستقبل الشريعة الإسلامية إنما يكون في التزام المسلمين بأحكامها بصورة طوعية بعيداً عن أجهزة

1 - يرد هذا القول في العديد من مؤلفات ومحاضرات الأستاذ محمود محمد طه، وبخاصة في كتابه الرسالة الثانية من الإسلام، الطبعة الاولى، ام درمان 1967. يمكن الاطلاع على الطبعة الرابعة لذلك الكتاب وباقي مؤلفات الأستاذ محمود محمد طه من الموقع <http://al-fikrah.org>

ثالثاً، يمكن توصف هذه الأطروحة بعبارة «حياد الدولة تجاه الدين» بحيث لا تحابي ولا تعادي أجهزة الدولة أي منظور أو معتقد ديني وإنما تعتمد مرجعية مبادئ المواطنة والحكم الدستوري في السياسات والقوانين العامة. واستخدم انا مصطلح «علمانية الدولة» لتجنب الالتباس مع علمانية المجتمع كفلسفة عامة. والغرض من المصلح الذي استخدمه انا هو ضمان الحرية والمسئولية الفردية الدينية في إطار المجتمع، وليس الفصل بين الإسلام والسياسة. إلا أن هذا التمييز لا يحقق في الممارسات العملية إلا بتنظيم العلاقة بين الإسلام والسياسة وفق مقتضيات الحكم الدستوري.^[2]

رابعاً، بما ان الدولة نسيجٌ متشابكٌ من الوظائف، والمؤسسات، والمهام، التي ينبغي قيامها على تطبيق السياسات المتفق عليها، من خلال الممارسة اليومية في كل مجتمع، كذلك ينبغي أن تمثل الجانب الأكثر استقراراً وتروياً في عملية الحكم، بينما تُشكل السياسة الجانب العام المتفاعل باستمرار في تبني وإنفاذ السياسات العامة. ولتحقيق مهامها ووظائفها، يجب على الدولة احتكار الاستخدام المشروع للعنف: أي القدرة على فرض إرادتها على عامة الخاضعين لسيادتها. وبما ان قدرة الدولة على فرض إرادتها على الخاضعين لسيادتها قد بلغت مداها وتأثيرها اقصى درجة طيلة التاريخ الانساني، فسوف تكون لها نتائج عكسية إن استخدمت بشكل اعتباطي، أو لأهداف فاسدة أو غير مشرعة. لذلك من الضروري المحافظة على حياد الدولة، بقدر الامكان، وهو حيادٌ يستدعي اليقظة المستمرة من جميع المواطنين، الذين يمكنهم العمل على المحافظة على حياد الدولة من خلال العديد والمتنوع من الاستراتيجيات والآليات السياسية، والتشريعية، والتعليمية، وغيرها.

خامساً، يتطلب التمييز بين الدولة والسياسة تفاعلاً مستمراً بين أدوات الدولة ومؤسساتها من ناحية، وبين القوى الاجتماعية والسياسية، من ناحية أخرى. كما يعتمد هذا التمييز أيضاً على إدراكٍ دقيقٍ لمخاطر سوء

استخدام القوة الجبرية، والضرورية، للدولة. ذلك لأن الدولة ليست مجرد الممارسة التلقائية العفوية للمواقف والتوازنات السياسية اليومية، وإنما ينبغي عليها أن تكون قادرةً على التوسط بين الرؤى والأطروحات السياسية المتنافسة، وفض المنازعات بينها، وهو ما يؤكد ضرورة احتفاظها باستقلال عن قوى المجتمع المختلفة. وحيث أن الاستقلال التام ليس ممكناً هو الآخر، فالدولة لا يمكنها أن تنفصل عن الناشطين السياسيين الذين يهيمنون على أجهزتها، فإنه يصبح من المهم أحياناً أن نذكر طبيعتها السياسية. إلا أن هذه الطبيعة السياسية

للدولة هي مدعاة لمواصلة السعي والجهد لضمان فصل الدولة عن السياسة، حتى يغدو ممكناً لأولئك المبعدين عن السلطة في زمن ما، أن يجدوا في أدوات الدولة ومؤسساتها، ملجئاً يحتمون به، من سوء استخدام موظفيها لسلطاتهم.

تظهر هذه الحاجة بوضوح من تجارب هيمنة الحزب الواحد على الدولة، من ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي إلى العديد

من الدول الافريقية والعربية، طيلة العقود الأخيرة في القرن العشرين. وسواءً كانت القومية العربية بمصر أو ليبيا، أو البعث العراق وسوريا، فقد صارت الدولة وسيلة مباشرة للحزب الذي أصبح ذراعها السياسي. في تلك الظروف أمسى المواطنون بين شقي رُحى الحزب من جهة والدولة من والأخري، دون أمل في الخلاص من قهر وتسلط الصفوة المتحكمة في الأمور التشريعية، أو التنفيذية، أو القضائية، أو إمكانية لمعارضة سياسية خارج نطاق هيمنتها. وهكذا فإن الفشل في التمييز بين الدولة والسياسة يدعو إلى تقويض دعائم السلام، والاستقرار، والتنمية الصحيّة، للمجتمع بأسره. ذلك لأن المواطنين الذين فقدوا معونة الدولة وحمايتها، أو مُنعوا من المشاركة السياسية الفعالة، أما لجأوا للانسحاب والتقوقع، أو الركون إلى أساليب المقاومة العنيفة، لفقدانهم ما سواها.

لا يجوز للدولة أن تدعي قداسة الإسلام وسلطته الروحية سلوك الحاكم يعبر عن فهمه للأحكام الشرعية وهو مجال اختلاف واسع بين المسلمين على مدى التاريخ استحالة التطبيق المباشر والمنظومي، لمبادئ

² للتفصيل والتدليل من المصادر الإسلامية لهذا الطرح انظر كتابي: الاسلام وعلمانية الدولة، الطبعة الثانية، دار باركود، القاهرة، 2024.

العامة على أساس مدني وسياسي وليس ديني. وعلي المستوى الاجتماعي خارج إطار أجهزة الدولة، فبما ما تفرضه الدولة باسم الشريعة هو بالضرورة مدني، ونتاج للإرادة السياسية الجبرية، وليس المرجعية الدينية الإسلامية، لذلك فإن الخلاص الكامل من وهم إمكانية الدولة الإسلامية ضروري لكي يتمكن المسلمون، وسواهم من المواطنين، من الحياة وفقاً لمعتقداتهم، دينية كانت أو غير دينية.

الاسلام، والشريعة، والدولة

لعله من المفيد أن أوضح بإيجاز العلاقة بين الاسلام والشريعة والدولة المعاصرة من وجهة نظر اطروحتي في هذا المقال، رغم ما يبدو من بداهة معاني المصطلحات للقارئ المسلم المعاصر. فتحديد المعاني والمفاهيم التي اقدمهما في تدعيم اطروحتي ادعي لتفادي اللبس المخل بفرص الاقناع بوجه نظري.

هناك بداية الفهم العام للإسلام باعتباره الديانة التوحيدية، التي أتى بها النبي محمد صلى الله عليه وسلم، بين عامي 610 و632 ميلادية، حين تلقى الوحي بالقرآن الكريم، ثم وضح معانيه واحكامه من خلال فيما عُرِفَ باسم سُنَّة النبي صلى الله عليه وسلم. وبهذا فإن القرآن والسنة هما المصدرين المرجعين لأي فهم والتزام بدين الاسلام ومنهج للحياة في المجتمع، وما يتبع ذلك من مفاهيم، بين المسلمين

فالقرآن والسنة هما مصدر العقيدة التي يتمسك بها كل مسلم، وبيان عبادته التي يتبعها، وسلوكه واخلاقه التي يلتزمها في حياته اليومية في المجتمع. ومن القرآن والسنة يلتزم المسلمون الترشيد والتسديد، لتطوير علاقاتهم الاجتماعية والسياسية، ومعاييرهم القانونية، ومؤسساتهم المختلفة. الاسلام بهذا المعنى التأسيسي الشامل هو إطلاق لقوة تحررية، تنبع من إيمان عميق بإله واحد، قاهر، شهيد؛ إنه التوحيد. ذلك هو معنى الاسلام الذي تعرفه الغالبية العظمى للمسلمين، في حياتها اليومية، وهي تلتزم هدايته الروحية، في القيام بما أمر الله به عباده في هذه الدنيا. وهذا هو أيضاً المنظور الذي أعتمدته أنا في معالجة القضايا الخاصة

سادسا، تكون المحافظة على الفصل بين الدولة والسياسة من خلال مبادئ وآليات الحكم الدستوري، وحماية حقوق الانسان، ولكن لا يمكن لهذه المؤسسات والمبادئ أن تنجح دون المشاركة الشاملة، والفعالة، لكل المواطنين، وهو ما لا يمكن أن يكون ما داموا يعتقدون بعدم توافقها مع المعتقدات الدينية، والمعايير الثقافية، التي تشكل سلوكهم السياسي. فمن ناحية فإن مبادئ السيادة الشعبية، والحكم الديمقراطي، تتطلب مشاركة المواطنين متحفزون في كل جوانب الحكم والحياة العامة، بما فيها الفعاليات السياسية المنظمة، لإخضاع الحكومة للمحاسبة، من أجل الاستجابة لمطالب المواطنين. ومن الناحية الأخرى، فإن احترام هذه المبادئ والحقوق لا تكون علي حساب القواعد النظم الدستورية وحقوق غطاء المعتقدات الدينية، والظروف الثقافية، للمواطنين، أو الالتزام المذهبي للدولة أو الحزب الحاكم.

سابعا، المطلوب هو الوزن بين الرفض الصارم لمزاعم الدولة الإسلامية، التي تزعم سلطة فرض مبادئ الشريعة بالقوة الجبرية للدولة، من جهة، وقبول دور الاسلام في الحياة العامة للمجتمعات الاسلامية، من الجهة الأخرى. في الجانب الاول من هذه المعادلة، وكما سبقت الإشارة، فإن فكرة الدولة الإسلامية من حيث هي مرفوضة من مرجعية المنظور الديني الإسلامي نفسه، وليس فقط لفشل المحاولات المختلفة في إقامة هذه الدولة الوهمية عبر التاريخ، وبذلك لا يستقيم مفهوم الدولة الاسلامية عقلاً، ولا يصح ديناً، بحكم الخلل في جوهر الفكرة وليس فقط في عيوب الممارسة.

فبحكم الاختلاف الواسع بين آراء الفقهاء والمذاهب، يتحتم علي الدولة الحديثة أن تنتقي وتختار بين الآراء الفقهية، لتقنن احكام بعضها وتسقط آراء فقهية أخرى، بدون اي معايير أو وسائل متفق عليها للتحكيم بين الرؤى الفقهية المتنافسة. وبذلك فإن الدولة دائماً مؤسسة مدنية قائمة على اختيارات بشرية وليس بحكم القرآن أو السنة بصورة مباشرة من غير واسطة بشرية. عليه فإنه لا يجوز للدولة أن تحرم المسلم من اتباع الرأي الشرعي الذي يراه، ولكن لها أن تسن القانون والسياسة

بالدولة والمجتمع.

يُستخدَم مصطلحُ الشريعة، في الخطاب الإسلامي الشائع اليوم، كما لو كان مطابقاً للإسلام نفسه بالمعنى الذي بيناه أعلاه، أي كمجموع واجبات المسلم، في كلٍّ من حياته الدينية الخاصة، ومؤسساته، ومعاييره الاجتماعية، والسياسية، والقانونية. وحقيقة الأمر أن الشريعة ما هي إلا جماع التفسيرات البشرية للقرآن والسنة، ولا يمكن أن تكون أكثر مما يتيسر للإنسان أن يفهمه ويحاول الالتزام به في سياقه التاريخي الخاص به وبمجتمعه المباشر. وبهذا فإن الإسلام يتناها إلى إطلاق الله سبحانه، بينما تبقى الشريعة مقيدة بمحدودية التجربة البشرية في هذه الدنيا، رغم أن معرفة كل مسلم ومسلمة للشريعة والالتزام بأحكامها، كل وفق علمه وطاقته، هو السبيل إلى تحقيق الإسلام، ومعيشة التوحيد، في الحياة اليومية. الشريعة إذن هي مدخل ومنهج المسلم للدين الإسلامي لكنها لا تستنفد أبداً إمكانيات المعرفة الإنسانية بالإسلام نفسه، ولا تستقصي إمكانات الحياة من خلاله.

يفترض الخطاب الإسلامي أن كل مسلم أو مسلمة مسئول بصورة مباشرة عن معرفة ما هو مطالبٌ به، وملزم بالانصياع له، كواجب ديني. والمبدأ الأصولي بالمسؤولية الفردية، والذاتية، والتي لا يمكن إلغاؤها أو إسقاطها، هو أحد المبادئ الأساسية المتكررة بالقرآن والسنة. مع ذلك، فحينما يحاول المسلم معرفة ما تتطلبه الشريعة منه، في أي موقف معين، فإنه سيسأل أحد العلماء، أو شيوخ الصوفية، ممن يثق بهم، بدلاً من أن يرجع مباشرة إلى القرآن والسنة ذاتهما. وعلي كل حال، فسواء رجع السائل بنفسه للقرآن والسنة، أو سأل من يثق فيهم، فإن الجواب يأتي بالضرورة عن طريق من خلال الاستدلال والمذهب الذي نشأ الفرد على قبوله منذ طفولته أو التزم به خلال قناعاته أو تعليمه.

وبعبارة أخرى، فإن كل فهم أو رؤية إسلامية لدى كل مسلم ومسلمة هو لنص القرآن أو السنة حسب علم بشري سابق من خبرات الأجيال السابقة، وتفسيراتها، وبناء منهجية تفصيلية، تحدد من خلاصه نتائجها هو بالضرورة تصرف الشخص المعين وليس تصرف الدولة

المجردة أو الإسلام المطلق أو عموم احكام الشريعة علي الموقف المعين. وهكذا فإن التجربة الانسانية هي الجزء الأساسي لكل مقارنة لنصوص القرآن أو السنة، وعلى مستويات متعددة، بدءاً من الخبرات والتأويلات المتراكمة عبر العصور، ووصولاً إلى السياق المعاصر الذي نشد فيه اليوم المرجعية الإسلامية. وبما أن الدولة كمؤسسة سياسية، لا تملك القدرة على العلم أو الإرادة والقدرة ألا من خلال الإنسان الذي يتصرف باسم الدولة، أو يحرك قواها، وأجهزتها، فإن كل قرار تشريعي أو تنفيذي أو قضائي منسوب للمبادئ الإسلامية، فإنه بالضرورة وجهة نظره الشخص الذي يزعم ذلك وليس حكم الشريعة في حد ذاتها حكم الدولة ككيان مستقل.

وقد قام فقهاء المسلمين الأوائل بتأسيس السياق العام والمنهج التفسيري المعروف باسم «أصول الفقه» من أجل أن يفهموا، ويطبقوا، تعاليم دينهم، كما وردت

في القرآن والسنة. وما يتضح من صياغات هذا العلم التأسيسي لما يعتمد عليه المسلمون اليوم بأنه هو الشريعة الإسلامية. وحقيقة الأمر أن كل ذلك هو خلاصه معارف وتجارب واجتهادات تلك الأجيال الأولى من العلماء في وضع القواعد لتفسير النصوص القرآن والسنة، واستخلاص الأحكام في ضوء

خبراتهم في سياقهم التاريخي المعين. وهكذا فإن ما يعرفه المسلمون اليوم قواعد الاجماع والقياس والاجتهاد هي التقنيات لمناهج الفهم واستخلاص الأحكام الشرعية من التجربة البشرية، وليست مصادر للتشريع من ناحية المحتوى الموضوعي الذي لا نجده إلا في القرآن والسنة فقط.

وعند النظر للتطور المتكامل والمنتظم للشريعة، نجد أنه قد بدأ أثناء حكم الدولة العباسية المبكرة بعد سقوط الدولة الأموية حوالي عام 750 ميلاديه. وهذا التطور المتأخر تاريخياً للشريعة كنظام شامل ومحكم، يبدو جلياً إذا راجعنا زمن تأسيس المذاهب الإسلامية الكبرى، والجمع المنظم للسنة، المصدر الثاني والأكثر

استحالة
التطبيق المباشر
والمنطومي،
لمبادئ الشريعة
التقليدية في
السياق الحديث

تفصيلاً للشرعية، وكذلك تأصيل المنهجية الفقهية من خلال علم أصول الفقه. كل هذه التطورات جرت في القرنين الهجريين الثاني والثالث. وشهدت الحقبة العباسية الأولى ظهور مدارس الفقه الكبرى، التي نعرفها الآن، والمنسوبة إلى جعفر الصادق، مؤسس المذهب الرئيسي للفقه الشيعي، توفي عام 765 ميلادي، وأبي حنيفة، توفي 767م، ومالك، توفي 795م، والشافعي، توفي 820م، وابن حنبل - توفي 855م). بعبارة أخرى، فإن الأجيال الأولى من المسلمين لم تعرف أو تطبق الشريعة، بالمعنى الذي أصبح به هذا المصطلح مفهوماً ومقبولاً عند غالب المسلمين اليوم. فضلاً عن ذلك، فإن التطور اللاحق، للمذاهب، وانتشارها، قد خضع للعديد من العوامل السياسية، والاجتماعية والتحوليات السكانية التي أدت إلى ارتفاع أو هبوط نفوذ بعض تلك الماهب من منطقة إلى أخرى، أو تقييد أثرها في أجزاء معينة، كما هي الحال في المدارس الشيعية في وقتنا الراهن. وفي بعض الحالات أدت تلك العوامل إلى انقراض مذاهب بأسرها، كما حدث لمذهبي الثوري والطبري السنية.

المسألة الأخرى يمكن اعتبارها هي ميل حكام المسلمين لتفضيل إحدى المذاهب على سواها عبر التاريخ الإسلامي. على سبيل المثال، نشأت مدرسة الأحناف بالعراق، مركز قوة الخلافة العباسية، فتمتعت لذلك بالدعم الرسمي للدولة، ثم أنتقل لاحقاً إلى أفغانستان، ومنها إلى الهند، ومنها إلى شرق أفريقيا. واتشر هذا المذهب عبر آسيا الوسطى، والامبراطورية العثمانية، حيث أصبحت قواعد الفقه الحنفي أساساً لأحكام الدولة والقضاء. لكن رعاية الدولة لمذاهب معينة لم تكن من خلال التشريع، أو التقنين، كما هي الحال الآن، بل من خلال تعيين القضاة المنتمين لمذهب بعينه، وتخصيص نطاق عملهم الجغرافي، وتحديد مجالات اختصاصهم.

إن الطبيعة الدينية الأساسية للشرعية، وتركيزها على تنظيم العلاقة بين المؤمن وربّه، تعني أن تلك المسؤولية لا يمكن التنازل عنها، أو تفويضها. ولا يمكن لمؤسسة بشرية، إدارية أو قضائية، أن تكون دينية بهذا المعنى،

حتى حين تزعم تطبيقها أو فرضها لمبادئ الشريعة. وبعبارة أخرى، فإن الدولة بكافة مؤسساتها، هي ذات طبيعة مدنية لا دينية، مهما كانت المزاعم بالدولة الدينية. كذلك في مسألة الإفتاء التي تتعلق أيضاً بالطبيعة الدينية للشرعية، فقد قام العلماء المستقلون عن سلطة الدولة بإصدار فتاوى تقابل حاجات حكام الامارات، وقضاة الدولة، وعامة المسلمين. إلا أن هذه الممارسة، حتى عندما تأخذ شكل مؤسسة رسمية، لا تعفي المسلم طالب الفتوى من مسؤوليته وجهة نظر دينية، عما يتخذه أو يدعه من تصرف بناء على الفتوى، كما يكون المفتي مسئولاً كذلك عن فتواه. ستبقى بالطبع الحاجة العملية للإدارة والقضاء، كما ستبقى الحاجة لإلتماس الفائدة من معرفة العلماء وآرائهم. ما أعنيه ببساطة هو أن هذه الأعمال مدنية بطبيعتها، لأنها لا يمكن أن تحل محل المسؤولية الدينية لكل مسلم. التمثيل على هذه الأطروحة بالنظر لتجربة الإمبراطورية العثمانية.

التحولات نحو النظم القانونية الحديثة

اضطرت الضرورة العملية سلاطين الإمبراطورية الإسلامية الاختيار بين المذاهب الفقهية، فأخذوا بالمذهب الحنفي، ثم قننوا مبادئه في منتصف القرن التاسع عشر. وأصبح ذلك أول مرة يتم فيها تحويل الشريعة إلى مواد مقننة، تسن باعتبارها القانون الرسمي الموحد داخل أراضي الإمبراطورية. ومسألة اعتماد الدولة العثمانية على المذهب الحنفي ترجع لتفضيل تلك الدولة لذلك المذهب وليس لأنه يحتكر الرأي الصحيح في الشريعة دون غيره من المذاهب، لكن يبقى ضرورياً على كل دولة أن تتقني بين ومثل هذا الإنتقاء ضروري لكل دولة تطلب تقنين الشريعة، إذ أنه يستحيل عليها إعمال كافة آراء المذاهب والعلماء. وقد أدى هذا التقليد الذي ابتدعه العثمانيون لأول مرة إلى تأسيس انتقائية الدولة، لبعض الآراء دون بعضها، لكنه ظل محصوراً في نطاق الأحوال الشخصية، إذ حلت القوانين الأوروبية محل الشريعة في كافة المجالات الأخرى. وقد حدث نفس هذا الإحلال لقوانين المستعمر الأوروبي محل الشريعة، والنظم العرفية المحلية، في باقي البلاد الإسلامية ما عدا الأحوال الشخصية، والتي

سنت قوانينها وفقاً لأحد المذاهب المعمول بها. على أية حال، أدى هذا الوضع المستحدث إلى مصادمة، بين حاجة الدولة لتبني مذهب أو رأي محدد بجعله القانون النافذ بإرادة الدولة وبين الحاجة لاستقلالية الشريعة عن السلطان، فالمفترض في الحاكم أن يحمي الشريعة، لا أن يصنعها أو يسيطر عليها.

وهكذا، وحتى زماننا الحاضر، بقيت الشريعة حكماً دينياً على المسلمين، مستقلة عن سلطة الدولة، بينما لم تكف الدولة عن محاولة استخدام الشريعة لتدعيم شرعيتها السياسية. فضلاً عن ذلك، أصبحت تنازلات العثمانيين للقوى الأوروبية نموذجاً لتبني النظم القانونية للدولة الغربية. وقد بررت المراسيم الإمبراطورية تلك التغييرات ليس فقط لأغراض تقوية الدولة، والحرص على مكانة الإسلام في المجتمع، بل كذلك بالحاجة لتأكيد المساواة بين المواطنين العثمانيين، مما مهد لقبول النموذج الأوروبي للدولة القومية، القائم على مبدأ مساواة مواطنيها أمام القانون.

أدخلت الإصلاحات السالفة الذكر على النظام القانوني العثماني القانون التجاري في عام 1850، وقانون العقوبات عام 1858، وقانون الإجراءات التجارية عام 1879، وقانون الإجراءات المدنية عام 1880، وقانون التجارة البحرية، مقتفية في ذلك نموذج القانون المدني الأوروبي، الساعي لسن قوانين شاملة تغطي كل القواعد المناسبة. ورغم أن مبادئ الشريعة قد أقيمت بشكل كبير عن هذه القوانين، إلا أنه كانت هناك محاولة للإحتفاظ ببعض عناصرها. صدرت "المجلة"، والتي عرفت لاحقاً بالقانون المدني لعام 1876، خلال فترة عشرة سنوات، من 1867: 1877. وتم فيها تقنين قواعد العقود، والضرب، وفقاً للفقهاء الحنفي، جامعة في ذلك بين الشكل الأوروبي، والمحتوى الإسلامي. وقد عمل هذا التقنين الكبير لمبادئ الشريعة على تبسيط مقدار هائل من المتعلقة بهذه المواضيع، وجعلها أيسر منالاً للمتخصصين والقضاة أو المحامين.

اكتسبت «المجلة» نفوذاً كبيراً عندما أصبحت قانوناً، وصارت نموذجاً مبكراً، لنشر أجزاء كبيرة من الشريعة، بواسطة سلطة الدولة، محاولة بذلك مبادئ الشريعة إلى

قانون وضعي، بالمعنى الحديث للمصطلح. أكثر من ذلك أن هذا التشريع جرى تطبيقه على نطاق واسع للمجتمعات الإسلامية داخل الإمبراطورية العثمانية، كما استمر تطبيقه في بعض البقاع، في النصف الثاني من القرن العشرين. ويعود نجاح «المجلة» أيضاً إلى اشتغالها على بعض الفقرات المأخوذة من غير المذهب الحنفي، موسعة بذلك من إمكانية الانتقاء بين خيارات أوسع ضمن الآراء الإسلامية المتعددة. وكان مبدأ التخير قد تم قبوله بالفعل نظرياً، لكنه لم يستخدم عملياً على مثل هذا المستوى العام والرسمي. وبتطبيقها عبر مؤسسات الدولة فقد فتحت «المجلة» الباب لإصلاحات لاحقة، رغم محدودية غرضها في البداية. مع ذلك، فقد أعاققت في نفس الوقت التواصل المذاهب الأخرى بما قننته من أحكام المذهب الحنفي، رغم ما اشتملت عليه من تخير، واحتواء لآراء شتى. وما نريد تأكيده هنا، هو أن العملية بأسرها هي ناتج للسلطة السياسية المدنية للدولة، وليس السلطة الدينية للشريعة.

تلك النزعة المتزايدة للإنتقائية، في تخير المصادر، وتركيب المفاهيم والمؤسسات القانونية الغربية والإسلامية معاً، ذهبت إلى مدى أبعد شوطاً، عبر أعمال فقيه القانون المصري عبد الرزاق السنهوري (ت 1971). والمقاربة الواقعية التي اعتمدها السنهوري قامت على التسليم بأنه لم يعد بالإمكان إسترجاعها كاملة دون تغيير، وأنه لا

يمكن تطبيقها دون أن تتكيف مع حاجات المجتمعات الإسلامية الحديثة. لقد استخدم السنهوري هذه المقاربة عند صياغته لمشروع القانون المدني المصري عام 1948، والقانون العراقي عام 1951، والقانون الليبي عام 1953، والقانون الكويتي والتجاري عام 1960/61. وفي جميع تلك الحالات كان السنهوري يستدعي بواسطة حاكم متفرد بالسلطة، لوضع مشروع قانون شامل، يسن لاحقاً دون نقاش أو تداول ديمقراطي للتشريع. من الصعب إذن معرفة مدى قبول هذا النموذج لو كانت

دول شمال أفريقيا،
يتبع غالب سكانها
المذهب المالكي،
بينما تطبق دولها،
تأثراً بماضيها
العثماني، المذهب
الحنفي

تلك البلاد ديمقراطية. لكن مهما كانت درجة استيعاب الشريعة داخل تلك القوانين، فمن الواضح أن العملية ذاتها كانت تشريعاً مدنياً، لا إنفاذاً مباشراً لمبادئ الشريعة، من منظور إسلامي واجب ديناً.

يلاحظ هنا أن تلك التشريعات مكنت القضاة من الإطلاع على عموم الآراء والمذاهب الفقهية الإسلامية، وصناع السياسات، في عملية تخير بعض الجوانب، وتكييفها، لتدمج داخل التشريع الحديث. وأظهر تركيب التقاليد التشريعية الأوروبية والإسلامية استحالة التطبيق المباشر والمنظومي، لمبادئ الشريعة التقليدية في السياق الحديث. والسبب الرئيسي لذلك هو تعقيد الشريعة ذاتها، وتنوعها، خلال تطورها عبر القرون. فبالإضافة إلى الاختلافات الواسعة داخل المجتمعات السنية والشيعة، وبين بعضها البعض، والتي تتواجد أحياناً داخل البلد الواحد، كما هي الحال في العراق، ولبنان، والسعودية، وسوريا، وباكستان، فإن المجتمع المسلم قد يتبع مذاهب أو آراء شتى، رغم عدم تطبيقها رسمياً في المحاكم. والممارسة القضائية في بلد ما قد لا توافق مذهب المتبع عند غالب سكانه، كما هي الحال في دول شمال أفريقيا، التي يتبع غالب سكانها المذهب المالكي، بينما تطبق دولها، تأثراً بماضيها العثماني، المذهب الحنفي. وحيث أن الدول الحديثة لا يمكنها العمل دون مبادئ قانونية، مستقرة رسمياً، ومطبقة بشكل عام، فإن مبادئ الشريعة لا يمكن سنّها قانوناً، أو فرضها كقانون وضعي في أي دولة، دون أن تخضع لعملية تخير بين تأويلات متنافسة، تتساوى جميعاً في اعتبار الشريعة لها. هذه المسألة لا يمكن ببساطة تجنبها، سواء من قبل الإسلاميين الذين ينشدون إقامة ما يسمونه بالدولة الإسلامية، عبر تطبيق كامل للشريعة، أو من قبل النظم المدنية التي تزعم فرض مبادئ الشريعة في مجال الأحوال الشخصية.

كما تفاقمت الآثار السياسية والقانونية لهذه التطورات من خلال التغيرات الكبرى التي أدخلها الاستعمار وإستمرار علاقة التبعية حتى بعد الإستقلال، وذلك في مجال التعليم العام، والتدريب المهني لموظفي الدولة. حيث استبدلت الشريعة في مناهج المؤسسات

التعليمية بالتركيز على العلوم الاجتماعية والطبيعية وفق المفاهيم الغربية. وفي مجال التعليم القانوني خاصة، فإن الجيل الأول بعد الإستقلال من المحامين والقضاة قد تلقى تدريباً متقدماً في جامعات أوروبا وأمريكا الشمالية، وعاد ليدرس للأجيال اللاحقة، أو يتولى المناصب القانونية الرفيعة. هذا بالإضافة إلى إشاعة فرص التعليم على تفاوت في المراح، وإنحسار الأمية التي كانت سائدة في المجتمعات الإسلامية. فهذا الإنتشار الديمقراطي للتعليم والمعرفة أفقد علماء الفقه الإسلامي امتيازهم وقيادتهم الفكرية التي كانت سائدة في الماضي.

بالتالي فلم يفقد العلماء احتكارهم لمعرفة المصادر للشريعة فحسب، بل أصبح بوسع عموم المسلمين تدريجياً منازعة التأويلات التقليدية لتلك المصادر. وهذه الفرصة متاحة الآن لدعاة علمانية الدولة، وحماية حقوق الإنسان، أن يزيدوا من معرفتهم بالمصادر الإسلامية للشريعة، وتاريخها، ومنهجيتها، كي يصبحوا أكثر مقدرة على مجابهة المذاهب والأفكار. وليس المقصود بذلك إنشاء عملية، أو مؤسسة، رسمية لاعتماد من يصلح للاجتهد، بل على العكس، هناك واجب ديني على كل مسلم ومسلمة، أن يتفقهوا في دينهم، بما يمكنهم من النظر فيه، ليستخلصوا أحكامه في حياتهم الشخصية، ويعبروا عن رؤاهم في الشؤون العامة. فمن الواضح عملياً أن هؤلاء الذين يدركون مصادر الشريعة ومنهجها هم أكثر نفوذاً وإقناعاً من أولئك الذين يفتقرون إلى تلك المعرفة.

التحول الهام الآخر في حياة المجتمعات الإسلامية، والذي يعنينا هنا، يتعلق بطبيعة الدولة ذاتها في سياقها المحلي والعالمي. رغم الاعتراضات الواضحة على الطريقة التي استقرت بها الدولة، تحت الرعاية الاستعمارية، فإن رسوخ نموذج الدولة الأوروبي في المجتمعات الإسلامية، كجزء من نظام عالمي يركز على نفس النموذج، قد بدل جذريا العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في شتى البقاع. وباحتفاظها بهذا الشكل الخاص لتنظيم الدولة بعد الإستقلال، تكون المجتمعات الإسلامية قد اختارت أن تتقيد

بواسطة الدولة، أو من مجموعة متفردة من العلماء.

المشروعية الثقافية للتغيير الاجتماعي

أنني أدعو للالتزام الصارم بمبدأ علمانية الدولة، بمعنى حياتها تجاه جميع الأديان، خاصة الإسلام في حالة السودان، من أجل حماية وترفيه التعددية، والدستورية، وحقوق الإنسان، لكنني أفعل ذلك من وجهة نظر إسلامية، لأنني أعتقد أيضاً ومن نفس المنظور أن احترام حرية كل إنسان، أن يؤكد هويته الثقافية أو الدينية، أو يعارضها، أو يحولها. حقي أن أكون نفسي يفترض، ويتطلب، قبولي واحترامي لحق الآخرين أن يكونوا ذواتهم أيضاً، على النحو الذي يرغبون. ومبدأ التبادلية هذا، أو القاعدة الذهبية، الأساس النهائي العابر للثقافات لعالمية حقوق الإنسان. أما الآن، فالتفت إلى مسألة احتفائي بتأكيد تلك المبادئ من وجهة نظر إسلامية. هل من المنظور أن تفتت تلك الرؤية «النسبية»، لا أن توحدها، الجماعات الدينية المختلفة، على هذه المبادئ والمؤسسات؛ أم أنه من الضرورة بمكان أن ننشد لها شرعية ثقافية داخلية، بينما نصارع للتغلب على أخطار التباين؟

نفس هذه الحقيقة للتنوع الثقافي داخل وبين الثقافات، والحاجة لتأمين إمكانيات الإجماع، وكذلك التعارض، بينها، تؤكد أهمية ضمان الشرعية الثقافية للتغيير الاجتماعي. وحيث أن السلوك الاجتماعي، وبالتالي إمكانية التغيير الاجتماعي، يحدث داخل منظومة معيارية لكل ثقافة، فإن تغيير تلك المنظومة يجب أن يكون مفهوماً، ومتربطاً منطقياً داخل الإطار نفسه. ومن الزيف ادعاء الحياد الثقافي للمنظومة المعيارية، فهي بالضرورة نبت أصيل، ودائم، لثقافتها. وكل ما يفعله الإنسان، من نشاط وتفاعل حياتي يومي، إلى تلك الأنشطة الدينية أو الرمزية العميقة، هو من غرس الثقافة كذلك. ونحن نميل لعدم إدراك ذلك، لأن ثقافتنا قد استبطنت بعمق باعتبارها «السبيل الطبيعي» لكل ما نفعله لوجودنا. وبمجرد إدراكنا أن سبل وجودنا، وأفعالنا المختلفة، ليست في الحقيقة معياراً عالمياً لكافة الناس، بل أحياناً

بالقدر المتعارف عليه من الالتزامات القومية والدولية، لعضويتها بالمجتمع العالمي للدول الإقليمية. ومع وجود فروق واضحة في مستوى نموها الاجتماعي، واستقرارها السياسي، عبر دولها، فإن المجتمعات الإسلامية اليوم تحيا تحت نظم دستورية قومية، ونظم قانونية، تتطلب المساواة وعدم التمييز بين مواطنيها. وحتى حين تقصر الدساتير القومية، والنظم القانونية الوطنية، عن التعبير عن هذه الالتزامات بوضوح، أو رعايتها بفعالية، فإن واقع العلاقات الدولية الحالي يضمن درجة دنيا من الانصياع العملي. وهذه التغيرات لا يمكن ببساطة الرجوع عنها، رغم أنه لا زالت هناك حاجة ملحة وماسة لتوافق أكبر وأشمل، مع متطلبات الحكم الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان، في معظم هذه البلدان، وغيرها من مجتمعات العالم.

وتلخيصاً لهذا العرض المختصر لعلاقات الإسلام والشرعية والدولة، فإنه من الواضح وجود حاجة ملحة للمضي في عملية الإصلاح الإسلامي، حتى يتوافق الالتزام الديني للمسلمين مع المتطلبات العملية لمجتمعاتهم اليوم. والمنطلق الأساسي لعملية الإصلاح الحيوية تلك، من وجهة نظري، يمكن تحديدها كالتالي: بينما القرآن والسنة هما مصدر الإسلام المقدسان، وفقاً لعقيدة المسلم، فإن معنى هذين المصدرين، وتطبيقهما، في حياة المسلمين اليومية هما دوماً ناتج للفهم والممارسة الإنسانيين، داخل سياق تاريخي معين. فلا يمكن أن تعرف الشريعة، أو تطبق، في هذه

الحياة، دون التجربة الإنسانية. وكلما يدركه المسلمون اليوم من تصورات للشريعة، حتى تلك التي ينعقد حولها إجماعهم، ما هي إلا حاصل آراء بشرية عن معنى القرآن والسنة، قبلتها أجيال المسلمين السالفة، ومارستها مجتمعاتهم. وبعبارة أخرى، فإن الآراء المختلفة حول أحكام الشريعة قد أصبحت كذلك بحكم إجماع المسلمين عليها، عبر قرون عدة، وليس لفرضها قانوناً،

المجتمعات
الإسلامية اليوم
تحيا تحت نظم
دستورية قومية،
ونظم قانونية،
تتطلب المساواة
وعدم التمييز بين
مواطنيها

حقوق الإنسان مقولة هشة؛ فكيف تكون حقوقاً للإنسان إن كانت غريبة فحسب؟ في نفس الوقت، على تلك الحقوق أن تكتسب شرعيتها داخل الخطاب الثقافي لكل مجتمع، غربياً كان أم غير غربي.

يمكن تعريف الشرعية الثقافية كمقدرة على الوجود بامتثال، مع المبادئ والمعايير المتفق عليها للثقافة المعنية، مستندين بذلك إلى القوة والمصدقية العائدة إلى صلاحيتها الداخلية. وتُحترمُ القيمةُ أو المعيار، شرعياً الثقافة، من المنتمين لثقافة ما، لما يحدثانه من إشباع، لحاجات أو أهداف معينة، في حياة هؤلاء الأفراد ومجتمعاتهم؛ ومعرفة أن هذا حقيقي، للمعيار الوارد أو المعدل حديثاً، ضرورة لنجاح هذه العملية. وليس هذا صعباً كما يبدو، فمثل هذه العملية تجري باستمرار داخل كل ثقافة، عبر النقض والتحول الداخليين. ولاحتمال وجود صراعات أو توترات بين

ولا حتى لبض ممن يحيون بين ظهرانينا، سنقدر كم هو صعب الحديث عن قيم أو معايير عالمية، دون أن نجابه حقيقة التنوع الثقافي الدائم والأصيل.

على أية حال، فإن إدراكنا لاستحالة الحياد الثقافي، لا يعني أنه يستحيل عقد إجماع، على معايير أو أطر عالمية الصالحة والتطبيق، كالدستورية وحقوق الإنسان، كما ناقشه في الفصل الثال. على النقيض، إدراك كهذا هو خطوة أولى لتحقيق عالمية أصيلة، عبر إجماع حول تلك المفاهيم، سواء على المستوى الثقافي المحلي، أو القومي، أو الدولي. وبخصوص حقوق الإنسان، مثلاً، فإن الفهم العالمي، والفهم المرتبط بثقافة أو سياق معين، يمكن أن يتسائداً، بناءً على إدراك الناشطين المختلفين للعناصر النسبية للعملية، وتفاعلهم مع مختلف الناشطين والعوامل والسياقات. ومع إدراك أن كلا من النتائج الإيجابية والسلبية محتمل، فإنني معني بتوسيط هذا التوتر الدائم، بما يخدم دفع عالمية حقوق الإنسان، من وجهة نظر إسلامية.

إن القول بتوتر دائم يحتاج إلى توسيطه لا يعني أن القيم والمعايير العالمية، وتلك المرتبطة بسياق أو ثقافة معينة، لا يلتقيان أبداً. إن الرؤية الثنائية تلك مضللة، لأنها إما تفترض أن حقوق الإنسان محايدة ثقافياً أو سياقياً، أو أن مفهوماً لحقوق الإنسان قد نشأ داخل ثقافة معينة لا يمكن قبوله أو تطبيقه فيما سواها من الثقافات والسياقات. إن منظومة معيارية، مثل حقوق الإنسان، تسعى للتأثير على سلوك الأفراد، والمؤسسات الاجتماعية والسياسية التي تنظم حياتهم، لا يمكن أن تكون إلا ناتجة للثقافة، حتى تؤوّل من أجل تطبيق عملي في سياق خاص. مثل هذه المعايير لا يمكن تخيلها أو فهمها في المجرد، دون رجوع للخبرات الواقعية لأولئك الذين يفترض بهم تطبيقها. لكن تشارك الخبرات الإنسانية، وتشابه سياقاتها، تعني أيضاً إمكانية اختراع وتطبيق استراتيجيات تعزز قيماً متشابهة في ثقافات أخرى، شريطة أن تولي تلك الجهود احتفاءً بالإطار المرجعي الداخلي لهذه الثقافات. هنا يمكن لمعايير حقوق الإنسان العالمية أن تنشأ، والتي تشارك، تعريفاً، بين كل الناس في كل مكان. إن مقولة غربية



المفاهيم المتنافسة، للحاجات أو الغايات، الفردية أو الجمعية، فهناك تغير وتوافق دائمين، لمعايير كل ثقافة أو قيمها، مما يُحترمُ ويُتَّبَعُ. وليس كافياً لأنصار التغيير أن يتشبثوا بموقفهم الداخلي من الثقافة، بل عليهم أن يستخدموا من الحجج ما يصح داخل ثقافتهم تلك، حتى يقنعوا المنتمين لها. بهذه الطريقة، فإن عرض وجهات النظر البديلة، وقبولها، يجري من خلال خطاب داخلي متماسك داخل الثقافة. ومعايير الصحة الداخلية لكل مبادرة، لضمان شرعيتها الثقافية للتغيير، تختلف من حالة إلى أخرى، داخل نفس الثقافة أو المجتمع، كما

تختلف بين المجتمعات، لكن هذا أيضا مما يمكن مسايلته وإعادة تشكيله.

ورغم أن هذه المقاربة تزيد من إمكانية استدعاء الثقافة المحلية على أساس انتهاكها أو رفضها لحقوق الإنسان، فإنني لا أجد بديلا لمنهجية أساسية من الشرعية الثقافية التي يمكن تحسينها باستمرار وعبر الزمن من خلال الممارسة. على سبيل المثال، قد تستخدم الثقافة لتبرير التمييز ضد المرأة، أو العقاب الجسدي للأطفال، باعتبار أن ذلك من مصلحتهم. ورفض الحجج الثقافية الداعمة لتلك الرؤى لا يجدي عادة نفعا في الواقع. بل إن النساء أنفسهن سيدعن على الأغلب قمعهن إن اعتقدن أنها «إرادة الله» أو إحدى ثوابت ثقافة مجتمعاتهن.

على النقيض، فإن مقاربة تعترف بقيمة احترام إرادة الله، أو الثقافة التقليدية، ثم تتساءل بعدها عن معنى هذه القيمة في الظروف الحالية، هي على الأرجح مقاربة أكثر حذا في الإقناع. وكمسلم، فلو خیرت بين الاسلام وحقوق الانسان لاخترت قطعاً الاسلام.

لكن إن بُيِّن لي أن كليهما متسقان، لرحبت بسعادة بحقوق الانسان، كتعبير عن قيمتي الدينية، لا بديلا لها. وكمسلم مدافع عن حقوق الإنسان، أجد واجبا علي أن ألتمس السبل، لبيان ودعم مقولة الاتساق، بل الترابط، بين هذه الحقوق والاسلام، رغم أنها قد لا تتسق مع بعض تأويلات الشريعة.

إن قوة أي تغيير يستند إلى مصداقيته الداخلية أمر حاسم لعدة أسباب ترتبط بدinamيات العلاقات والتفاعلات الاجتماعية. فأولا، قد يدرك المجتمع، من خلال موقف استعادي، التغيير باعتباره موجبا ومفيدا، لكن الغالب أن هذه التغييرات سيقاومها حراس النظام السابق، باعتبارها سلبية ومؤذية. وتقدير هذه النقطة يسمح لكل طرفي الجدل حول قضية ما من تفهم وجهة النظر الأخرى والتعامل معها. فليس أنصار التغيير، أو خصومه، ممن يتأصل شرهم، أو استبدادهم. في الواقع، إن أنصار التغيير قد يخدمون الأهداف المشروعة لمجتمعاتهم

إن النساء أنفسهن
سيدعن على
الأغلب قمعهن إن
اعتقدن أنها «إرادة
الله»

المتطورة، بينما يخدم خصومه حاجات نفس المجتمع بمقاومتهم للتغيير، حتى يتبدى لهم عكس ذلك. وفي النهاية، فإن الدفاع عن حقوق الإنسان يشمل بالطبع حقوق أولئك الذين يعارضوننا، أو الذين لا تعجبنا آراؤهم. بل أكثر من ذلك، علينا أن نولي عناية أكبر باحترام حقوق من يعارضنا، عن أولئك الذين يوافقوننا ونحبهم، لأن الغالب هو ميلنا إلى انتهاك حقوق أعدائنا لا أصدقاءنا. واتساق كهذا هو من الأهمية بمكان لمصداقية مبدأ حقوق الإنسان ذاته.

ثانيا، نظرا لاعتماد الفرد على مجتمعه، الذي يملك مقدرة عظمى لغرس أو فرض الامتثال على أفرادها، فإن السياسة العامة، والفعل العام، يغلب عليهما التوافق مع مثاليات المعايير والأنساق الثقافية أكثر من الأفعال الشخصية. وتغيرات السلوك العام لذلك تأخذ عادة زمنا



رفاقهم. وعلى المدافعين عن التغيير في المجتمعات المختلفة أن ينغمسوا في حوار بين الثقافات، لتبادل الرؤى واستراتيجيات الخطاب الداخلي، وليدعموا القبول العالمي لأهدافهم المشتركة. والحوار بين الثقافات يمكنه أيضا دعم القيم المشتركة، على مستوى نظري، بإلقاء الضوء على المشترك خلقيا وفلسفيا، بين الثقافات والخبرات الإنسانية.

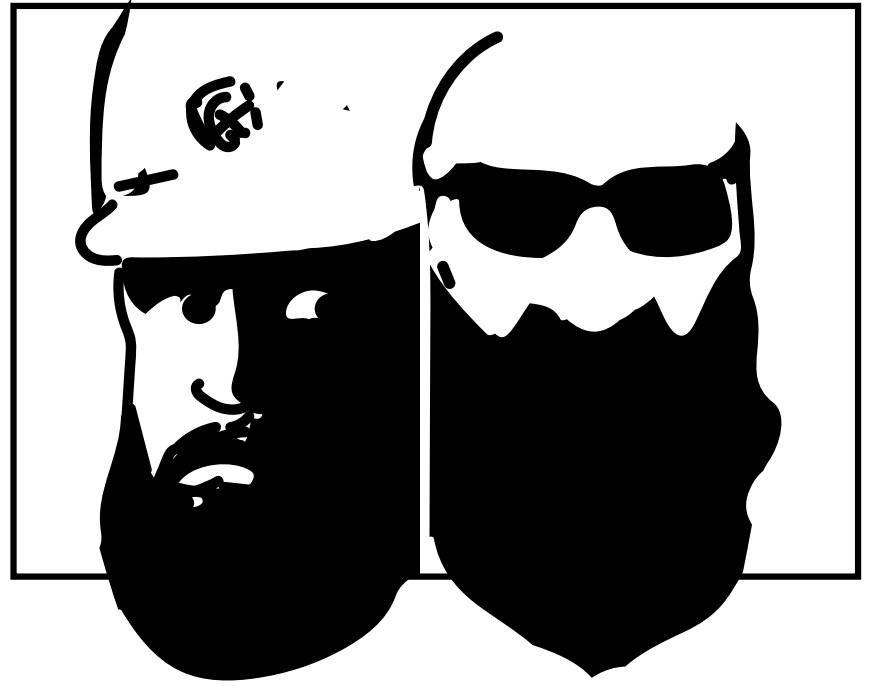
وهكذا، فإن أي مبادرة للتغيير الاجتماعي، لكي تصبح ممارسة راسخة، فلا بد لها من أن تنصهر داخل نسيج الحياة اليومية، والممارسة الاجتماعية، لعامة الناس. ولدي النظر بعيد المدى لهذه العملية،

تشير بوضوح إلى ضرورة العمل على مستويي الدولة والمجتمع، حتي يتكامل هذين البعدين في عملية التغيير. تؤكد تلك الإستراتيجية المزدوجة للتغيير على مستوى القانون والسياسة، كما تعمل على جعل تغيرات السياسات المؤثرة في الحياة السياسية والاجتماعية.

ان اعتبار الدولة كوسيط للتغيير

المؤسسي المطلوب لا يعني تمام استقلالية الدولة عن القوى الاجتماعية والسياسية بين مواطني الدولة، أو بحرية عن حدود مصادرها أو غير ذلك من العوامل المؤثرة على مقدرة الدولة علي تحقيق التغيير. في الواقع، إن بنية الدولة وطبيعتها، وإرادتها ومقدرتها على التصرف، هي الناتج العملي للتفاعلات الداخلية سياسية واجتماعية واقتصادية، وكذلك يجب النظر لعوامل خارجية ودولية مؤثرة علي عملية التغير المطلوبة. وبغض النظر عما يتاح لهم من موارد مادية، أو قوى جبرية، فإن الصفوة التي تتحكم في الدولة تعتمد على الإرادة العامة للشعب، لقبول تصرفات الدولة، أو على الأقل الإذعان لها. فبما ان المتحكمين في الدولة ما هم إلا قطاع ضئيل من أولئك الذين يقبلون سلطاتها، فان مقدرتهم على فرض إرادتهم بالقوة المباشرة تتلاشي أمام المقاومة العريضة المستمرة.

إنني ارفض مبدئيا فرض اي راي او منهج سياسي



أطول، لميل الأفراد إلى الامتثال لحين أن يفشو قبول المعيار الجديد. وبعبارة أخرى، فإن المعارضة الواسعة والمفتوحة تهدد بقوة أصحاب السلطان في المجتمع، الصفوة التي تتلاقى مصالحها مع الوضع الراهن. وفي قمعها للمعارضة تشدد تلك الصفوة على حتمية الحفاظ على استقرار المجتمع، ومصالحه الحيوية، لا أن تقر بأنها في الحقيقة مصالحها الذاتية تلك التي تبتغي حمايتها. يصبح السؤال إذن: من يملك السلطة لتحديد ما يشمل الصالح العام؟ ومادة القضية المتنازع حولها تغدو وسيطا للكفاح الدائم. وتؤكد هذه العوامل على الحاجة إلى دعم المثاليات الثقافية، عند تقديم أي مقترح جديد للسياسة أو الفعل العام، لتفادي نجاح مقاومة أولئك الذين ينصبون أنفسهم حماة لاستقرار المجتمع ورفاهيته.

إن تشديدي على دور الدعاة الداخليين، والخطاب الداخلي، لتعزيز الشرعية الثقافية للتغيير الاجتماعي، لا يعوق الدور الذي يمكن أن يلعبه الفاعلون الخارجيون، في دعم قبول ذلك التغيير. لكن أولئك الناشطين الخارجيين لا يمكنهم التأثير بفاعلية، على موقف داخلي، إلا من خلال اندماجهم في الخطابات الداخلية لنفس القيم، بمجتمعاتهم أنفسهم، مما يمكن المشاركين في ثقافة ما، من الإشارة إلى العمليات المشابهة، في الثقافات الأخرى. والأفضل أن يدعم هؤلاء الفاعلون الخارجيون حقوق الداخليين في مواجهة المدركات السائدة دون أن يكون ذلك بتدخل سافر، لكيلا يحطوا من مصداقية

بدل رسوخ نموذج
الدولة الأوروبي،
العلاقات السياسية
والاقتصادية
والاجتماعية،
في المجتمعات
الإسلامية

او مذهبي علي الافراد او الجماعات بزعم ان ذلك الفرض او الإكراه لمصلحتهم لان ذلك دائما هو اخطر انتهاكات حق تقرير المصير، وهو الحق التأسيسي لجميع الحقوق والحريات. ولا ابالي إذا كان الفرض باسم تحقيق الدستورية او حماية حقوق الانسان، أو تحكيم الشريعة او حتى اقامة الاسلام نفسه، وغير ذلك من اوجه الخير العميم. فأني تغيير او اصلاح لا يتم بقناعة ورضى الانسان، بدون ادني تمييز على اساس الدين، او الجنس، او العنصر، او الثقافة مرفوض كلية ومن جميع الوجوه والمستويات. لذلك على دعاة الاصلاح او التغيير اقناع مجتمعاتهم بقيمة ومشروعية دعواهم. وهذا ممكن تماما اليوم من خلال مقدرة الوساطة الإنسانية لأنصار التغيير الاجتماعي، على تحفيز الوساطة الإنسانية للناس على عمومهم، لصالح التغيير المقترح.

وهكذا أخلص الي ان منهجية الشرعية الثقافية تؤكد الدور المركزي للوساطة الإنسانية، بالتمسك بالحياة الثقافية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات، باعتبارها القوة الدافعة للتغيير، لا أن تتخذ هؤلاء الأفراد والمجتمعات كمواطنٍ سلبية لاستقبال ذلك التغيير. في نفس الوقت، فإن الوساطة الإنسانية تعمل من خلال شبكات الاجتماعية للحركة والتفاعل، مما يؤكد الحاجة إلى التعاون والتضامن. ومن الواضح أن شيئاً لا يحدث في العلاقات الإنسانية، خيراً كان أم شراً، دون واسطة من بعض الأشخاص أو الجماعات، التي تنجح أو تفشل في القيام بعمل ما. لكنه من الواضح أيضاً، أن مفهوم الوساطة الإنسانية ذاك يجب أن يضم كل الناس، خاصة في عالم اليوم المعولم، ولا يمكن قصره على المسلمين فحسب. بالتالي، فإن نتيجة الوساطة الإنسانية لأي مجتمع هي مشروطة بما يحدث في العالم حولنا، لا ما يجري في داخل مجتمعاتنا فحسب.

لربط ذلك بمركز اهتمام هذا المقال من وجهة نظر إسلامية، لنا أن نستدعي حقيقة أن تاريخ الفكر الإسلامي يظهر دوراً مركزياً للوساطة الإنسانية في تطوير الشريعة. وكما أكدنا سابقاً، فإن الطبيعة الأصيلة للشريعة هي كونها ضرورة ناتجة للتأويلات البشرية للقران وسنة النبي

صلى الله عليه وسلم. تم هذا التطوير على أيدي علماء وفقهاء، طوروا وطبقوا منهجية أصول الفقه، باستقلال تام عن الدولة، وعناية حفية بظروف وهموم مجتمعاتهم، ومؤسساتهم السياسية. قبل هؤلاء

العلماء تنوع الآراء كظاهرة صحية وخلاقة لعملهم، أثناء سعيهم لإيجاد إجماع فيما بينهم وما بين مجتمعاتهم. وبذا، استقر كل مبدأ للشريعة من خلال الإجماع والطاعة الطوعية للمسلمين بشكل

عام، وليس أبداً من خلال السلطان المؤسسي، رسمياً كان أم غير رسمي. وبعبارة أخرى، فإن صحة أي مبدأ للشريعة، وسلطانه المقيّد، كانا دوماً ناتجا للوساطة الإنسانية لعلماء المسلمين ومجتمعاتهم.

يفتح تقدير مركزية الوساطة الإنسانية، سواء في تأويل الشريعة، أو في التغيير الاجتماعي، الباب على مصراعيه لكل ألوان الإمكانيات المبدعة، للإصلاح والتحول. وهذا صحيح بشكل خاص في أزمنة الأزمات الصارخة، كالتي تعيشها المجتمعات الإسلامية اليوم، إذ تدفع تلك الأزمات المسلمين أن يسائلوا افتراضاتهم السائدة، ويتحدوا مؤسساتهم القائمة، والتي فشلت في الوفاء بوعداتها من التنمية والتحرر. تفتح تلك الأزمات فرصاً جديدة للوساطة الإنسانية المبدعة، والتي هي قدرة الناس على الإمساك بزمام حياتهم، وإدراك غاياتهم الخاصة، لتصبح بذلك مصدراً وسبباً للون التحول الذي أقترحه. لكنه ليس بوسعنا الجلوس جانباً وانتظار النتائج المرجوة أن تتحقق بنفسها، لأن المجتمعات ببساطة تمر بأزمات خانقة. علينا نحن أيضاً أن نعمل واسطتنا الإنسانية، من خلال الفكر النظري، والتطبيق العملي، لندفع بمبادراتنا إلى لون التغيير الاجتماعي الذي ننشده. من الضروري وجود نظرية جيدة تقود الفعل، لكنها يجب أن تكون عملية أيضاً حتى تكون جيدة في المقام الأول. وإنه من وجهة النظر تلك أنطلق الآن لأبين مآمل أن يكون نظرية جيدة، بوسعها أن تحرك وتنهز المسلمين في كل مكان، للعمل على التحول الاجتماعي الإيجابي المنشود.

أن تاريخ الفكر الإسلامي يظهر دوراً مركزياً للوساطة الإنسانية في تطوير الشريعة.



الدّين والظّمأ الأنطولوجي

الأفق والمعنى أو تحرير الدّين من إكراهات التاريخ والموروث



الدكتور أحمد يعقوب

مدخل: يحارّ المرء من أي مدخل يلجّ لقراءة كتاب «الدّين والظّمأ الأنطولوجي» للدكتور عبد الجبار الرفاعي؛ الكتاب الذي صدر في العام 2016 عن مكتبة التنوير، وصدرت عام 2022 الطبعة الرابعة عن دار الرافدين ومركز دراسات فلسفة الدين، وطبعته الخامسة عام 2024 عن مؤسسة هنداوي. وترجم إلى أكثر من لغة، وقيد الترجمة إلى لغات أخرى. سبب الحيرة أن كتاب «الدّين والظّمأ الأنطولوجي» كتاب مفتوح على كل المصارع؛ مصارع الذات والتجربة الشخصية، وآفاق الإيمان والمعنى.

الذّات تحرّرها وتحرّرها:

يُريد عبد الجبار الرفاعي بالذّات هُنا؛ الأنا الخاصة، التي هي قوام الحياة الباطنية للكائن البشري؛ وهي بطبيعتها عميقة ويصعب سبر غورها، وحياة الكائن البشري لا تتحقق ولا تتواجد بالمعنى الكلّي إلا حين تشرع هذه الأنا الخاصة في التعبير بحرية؛ إنها ذات اكتسبت حُرّيّتها وعرفت نفسها؛ وحرّرت نفسها من براثن العبودية؛ وبالأخص عبودية العقل التي تُفضي إلى عبودية الرّوح والضّمير. يريد الرفاعي تحرير الذّات من صوت الجماعة التي تقمع ظهور الأنا الخاصة؛ حيث تعمل الجماعة التي تتمظهر في شكل كيانات سياسية وجماعات قومية ومذاهب دينية على؛ تنميط الذّات عبر صهرها في المجموع ومحو كل ما يشي بخصوصيتها؛ بمعنى آخر تعمل الجماعة على هدم الذّات كلياً، وهو هدمٌ للكيان البشري وتفتيته داخل المجموع؛ وتصبح حينها الذّات دون سمات ودون خصوصية.

فقدان خصوصية الذّات يتبدّى ويتمظهر جلياً في ما نعيشه؛ عبر الجماعات الدينية والأحزاب السياسية ووسائل إعلامها؛ وخطاباتها الغارقة في التنويم الجماعي للشعوب وتقديم (الأعلام) الأيديولوجية من

وأنا لا أطمح في خُطاطتي هذه؛ سوى أن أقرأ ما قرأته؛ أعني تأويل ما اعتبره قراءاتي للنص؛ إذ لا قراءة تتطابق مع قراءة بل وحتى مع النص المراد قراءته؛ فالمغايرة عملٌ معرفي ومطلوبٌ في قراءة النصوص، خاصة نص الدّين والظّمأ الأنطولوجي؛ لأنه ليس نصّ في الدين والوجود فقط بل هو أيضاً سيرة ذاتية وأشواقٌ روحية وتأمّلات مكتوبة بعمق معرفي وتجاوز موضوعات فلسفية لم تحسمها الفلسفة حتى الآن. ولم تحسمه الفلسفة ليس لقصورها ولكنها معنية بالسؤال أكثر من الإجابة؛ وهكذا يضعنا د. الرفاعي في مواجهة أسئلتنا الذاتية في أفق المعنى الديني ويحاورنا (كذات) من ذات الحقل.

لقد ظللت على الدوام أعتمد مبدأ أن مُراد أي قراءة لنص ما؛ هي في الأساس قائمةٌ على النّش والبحث عن ما يسكت عنه النص وما يحجبه، إنه يحجب ما يمثّل بنيته وقدرته على إنتاج المعنى والمعرفة وهو مسكونٌ في الآن بهاجس تاريخيته وإنتاج معناه؛ فالنص هو خطابٌ يمتلك تكتيكاته وتقنياته، إنه سلسلة من الموضوعات الذاتية والاجتماعية... الخ، يروم في النهاية إنتاج سلطته وتثبيتها للاعتراف بها.

الشعارات والهتافات. إنها عملية مُصممة لتغيب الوعي وتوريط المجتمعات في ما هو خارج ذواتهم؛ فالجماعة بخطاباتها هذه تنشئ سُلطتها وهيمنتها. وإذا شئنا القول بلغة هايدغر فيمكننا النظر إلى حال المرء في الحياة اليومية، حيث يخضع كل واحد من الذوات إلى سُلطة الآخر؛ وهذا ما يسمى تخلي الإنسان عن ذاته ووقوعه تحت دكتاتورية (الهم)؛ حيث أن الاهتمام بالفروقات التي تميز الإنسان عن الآخرين قد تجعل منه موضوعاً معزولاً، ولكن الإنسان نفسه والآخرين أنفسهم هم كائنات مُحايدة بشكل ماهوي حيث تذوب شخصياتهم في غمامة غير مُدرّكة تتيح (للهم) بأن يفرض سلطته على الجميع: «بحيث نصير نفكر مثلما يفكر الآخرون ونفصل عن مجموع البشر مثلما ينفصلون». وتتجلى سيطرة (الهم) عبر الدعاية والبروباغاندا والإشهار التي تؤدي كلها إلى شح الوجود وكفافه؛ حيث يعطي الفضاء العمومي كل قرار وكل حكم بشكل مسبق، دون أي قدرة على الاختبار أو التمحيص. وهذه هي ورطة الذات.

يعنى تصوف
الاستعباد تلك
الممارسات التي
أفضت الى عبودية
غير عبودية الله. انها
عبودية شيوخ الطرق
الذين يتحولون
لأصنام تعبد من قبل
مريديهم

ما يعنيه الظماً الانطولوجي أو الحوجة للإيمان:

لقد كرّس فرويد جزءاً مهماً من عمله في تحليل مصادر المعتقد الديني، وألياته ونتائجه، وحتى مستقبله. فإذا ما وجد في خطابه بعد علموي، والذي يمكن أن يبدو خطاباً اختزالياً، فإنه ثمة أيضاً فائدة استثنائية للتمثيلات التي تنتج عنه، المؤثرات التي ترافقه وبصورة أعم، المخزون الغريزي الذي تتم تعبئته فيه. إنه يطور معركة نضالية بهدف معارضة رؤية "علمية" للعالم التي سترتبط بالتحليل النفسي، برؤية دينية. فعبر تحليلاته، وأحياناً انتقاداته اللاذعة، ينبثق مفهوم مركزي، هو مفهوم الـ "حاجة إلى الإيمان"، الذي يرافق ويُضايق الذات التي سيتوجب عليها أن تجد لها منافذ مختلفة، منفذ العلم الذي هو أجدر بالتفضيل لديه، إلا أنه ليس

الدعوة للانهزام بالذات تتجلى في فكر ارسطو حين قال للمارة: «إنكم تهتمون بثرواتكم وبسمعتكم وأمجادكم، لكنكم لا تهتمون بفضائلكم وأرواحكم». في كتابه (الانهزام بالذات) لميشيل فوكو بالرغم من أنه كتابٌ لتحليل نصوص كتاب الأحلام لارتميدور ويقارب في تحليلاته للنص قضايا الجنسانية والسلطة؛ ولكنه يتحدث بصوت عالي حين ينتقل من موضوع السلطة إلى موضوع الانهزام بالذات التي تم اخضاعها نتيجة لخطابات الجماعة وبالتالي أصبحت منضوية داخل أفق الطاعة. أو كما يقول فرويد أننا مشغولون بالخارج أكثر من اشتغالنا بالداخل.

يقودنا مفهوم الذات وتحررها إلى قدرتها على امتلاك

الأسهل. لأن العلم لا يقدم نفسه كمجرد بديل، ثم إن الإله العقل له متطلبات أخرى مثل إله الأديان.

عندما تفتقر حياة الانسان إلى ما يُثري وجوده ويمنحه وقود الحياة، أن يكون المعنى لوجوده غير مُدرك وغير موجود؛ حين يكون هشاً يفتقر إلى الطاقة الداخلية التي تحركه وتشبع حاجته لما تمتلئ به كينونته؛ أنها يكون العطش الانطولوجي قد بلغ مبلغه. لكن؛ ولأن كل إنسان يستمد فهمه من ذاته ووجوده الخاص واحكامه ونظرتة؛ فإن مفهوم الإيمان وما يعنيه لا يُفهم إلا داخل هذا الأفق (أفق الإيمان)

وكذلك حياة الروح تُفهم داخل فضاء الروح. ولكأن الرفاعي يريد إعادة الذات إلى الذات؛ حتى تفهم كينونتها وما ينبغي أن تكون عليه وتمثله.

ويمكن رؤية ذلك حين نربط المسألة بالتصوف ففي خطاطته حول التصوف،

يشير الرفاعي إلى ما أسماه بتصوف الاستعباد؛ ويعني بتصوف الاستعباد تلك الممارسات التي أفضت إلى عبودية غير عبودية الله. إنها عبودية شيوخ الطرق حين يتحولون لأصنام تُعبد من قبل مريديهم. تحول التصوف والذي هو في جزء من آفاقه تجربة دينية تدخلها الذات من أجل تحريرها إلى عملية تفتت ذات المريد وانطفاء شعلته الروحية؛ يحدث ذلك حين يتربى المريد على التلقين والرضوخ والطاعة العمياء للشيوخ لدرجة أن يذوب فيهم، إنها طريقة استعباد حين ينكل بالجسد ويتم التضحية بالغرائز. وتكون التكايا والزوايا هي المكان الذي تفقد فيه الذات نفسها ويغيب اكتشاف المعنى وأفقه بدل أن تكون الذات تمتلك نفسها. وهي ظاهرة تتواجد في كل المذاهب والديانات والثقافات؛ بل يمكن القول أن الأحزاب السياسية الطائفية تمارسه في أبشع صوره.

من الناحية الأخرى، يريد الرفاعي فيما يريد توظيف رؤية جلال الدين الرومي لله؛ وطريقته في تفسير

”لقد سجلت
المعرفة الإنسانية
في الفترات الأخيرة
تحولات جذرية
في مستويات
المنهج والمجال
والأدوات والنتائج
والتطبيق“

القرآن، إذ يبدو أننا في أمس الحاجة اليوم إلى رؤية الرومي حول الله والانسان والعالم واشراقاته الثاقبة في استنطاق القرآن وآياته. ولأن ميراث الرومي ينشد احترام الكائن البشري وترسخ النزعة الانسانية في الدين، إذ يغرس الرومي ما يسميه المؤلف لاهوت الايمان، لاهوت الشفقة، لاهوت الجمال والفرح.

ويدلف الرفاعي إلى رؤيته للتصوف؛ حين يريده أن يكون تصوف الحرية؛ الذي يعني به التصوف المعرفي أو التصوف الفلسفي. وهو تصوف خارج عن الأنساق المغلقة الحرفية لقراءة النصوص الدينية، وهو تصوف خارج انتاجات مقولات المتكلمين الاعتقادية وأصول الفقه ومقولات الفرق الكلامية. إن تصوف الحرية يمنح المسلم أفقاً رحباً في التأويل، وإنتاج قراءة تواكب المتغيرات ومستجدات الحياة وهو تصوف منفتح على فضاء للإلهام الروحي والاخلاقي والجمالي.

يُفهم من ذلك أن التصوف الفلسفي والمعرفي يكرس حرية التفكير والتعبير؛ لأنه يبلور مفهوماً للفرد يقوم على الحق في تعدد الطرق الى الله. تقول النظرية المعرفية العقلية والذوقية عند ابن عربي والذي يسميه في كتابه الفتوحات المكية علم النظرة أو الضربة أو الرمية، تقوم على خصائص وآليات محددة وأهم ما يميزها هو كونها تعتمد على الإدراك المباشر للحقيقة في جوهرها، وإذا كانت الحقيقة هي موضوعها الأول والأخير فهي متماهية معه ومتطابقة تطابقاً ذاتياً مع موضوعها، فالعارف يتحقق عبر هذه المعرفة من طبيعة الحقيقة في ذاتها. حيث تستند آليات نظريته المعرفية إلى جملة من الوظائف: وظيفة القلب ووظيفة الخيال والتي تتضمن بدورها عين البصيرة والعقل الجزئي وعين اليقين ونور اليقين.

الدين و الايديولوجيا:

في كتابه هذا يستعرض الرفاعي مواقف د. علي شريعتي . ويمكن القول أن د. علي شريعتي يوضع نفسه في اتجاهات الفكر الديني الحديث في إيران داخل مدرسة (تيار الهوية الذاتية)، وهو تيار يقوده أحمد فرديد، حيث يصوغ رؤيته استناداً إلى علم الأسماء الإلهية لابن

عربي وخليط من فلسفة هيدغر والفيلوجيا بالإضافة للسانيات، وقد لا تكون موضوعة علي شريعتي في هذه المدرسة كاملة؛ لكن هناك آثار تكاد تكون واضحة لمفاهيم هذا التيار الذي يدعو إلى العودة للذاتية والاصالة والهوية الحضارية. وإذا شئنا المقاربة نستطيع القول أن هذا التيار لا ينفك يبجل الماضي ويشي على التاريخ وينزه مسيرة الأديان في المجتمعات البشرية ولكأن الدين متعالي حيث لا يلامس المحايثة أو بالأحرى هو محايث في تعاليه.

في نقده لعلي شريعتي يشير الرفاعي إلى قيام شريعتي باستخدام الايديولوجيا لتفسيره الثوري للدين؛ إذ يعتقد شريعتي أنه «لا بد من الايدلوجيا» ويبرر ذلك بأن الايدلوجيا تستوعب أهم أسباب النهضة والتطور. والايديولوجيا هنا هي نظام لتوليد المعنى الذي يؤدي بدوره لإنتاج وعي زائف بالواقع؛ إنها هنا تحتكر نظام توليد المعنى فاذا بالواقع يكون أسير لرؤيتها أو الأحرى إنها تنتج واقع متخيل لا وجود له.

وتكمن خطورة هذه الايديولوجيا في أنها تعيق التفكير؛ إذ أن منطقها التبسيطي يذهب إلى أن إثارة الأسئلة حول موضوع ما يعني على الدوام وجود جواب جاهز، وهو جواب متكلس ومحنط ونهائي في إطاره المغلقة، مما يعني تعطيل التفكير خاصة حين تغلق الاسئلة المفتوحة بإجابات نهائية. وفي هذا الاطار فان الايدلوجيا تسعى إلى التنميظ والتدجين.

نرى في علي شريعتي قلقه من التفكير الفلسفي لأنه يقوض الايديولوجيا؛ إذ أن الاسئلة الكبرى تظل إجاباتها مفتوحة على الدوام. ولأنه يمتلك الاجابات (المعلبة) فهو ضد التفكير الفلسفي؛ ولأن التفكير الفلسفي يقوّض هذه الايديولوجيا ويهشم أسوار العقل المغلق، مما يفكك اليقينيات ويفتح الأفق على عدة

السبيل لتجديد
الفكر الديني
يبدأ بالانخراط
في مخاضات
المعارف البشرية
لأن المعرفة الدينية
هي إحدى تجليات
المعرفة البشرية.

إجابات ومعنى . والملاحظ أن تيارات الاسلام السياسي ومفكره يشتركون في هذا الموقف المناهض للتفكير الفلسفي الذي هو متوارث منذ الغزالي حتى سيد قطب. يريد عبد الجبار الرفاعي في مرافعاته إلى ضرورة أن ندرك البعد الانطولوجي للدين والذي من شأنه أن يضع الدين في حقل خاص . إنها عملية تسعى لتحرير الدين من الشوائب الايديولوجية التي علقت به والتي وظفتها تيارات الاسلام السياسي. ولأن الاسلام في وقت ما كان محكوماً بالأبعاد الروحية والاخلاقية والرمزية؛ وما حدث بعدها هو ترحيل وظيفة الدين ونقله من مجاله الانطولوجي الرمزي الروحي كما يقول المؤلف إلى مجال سياسي صراعي وإذا به أهدرت قيمته الانطولوجية أيديولوجياً. ومأزق المسلمين اليوم حسب رؤية المؤلف يكمن في ضمور الحياة الروحية والاخلاقية، الأمر الذي أفضى إلى تصدع المجتمعات وانهيار الدول، حيث تحول الدين إلى كائن يلتهم كل الاشياء بما فيها الانسان، وحيث قيمة الاشياء أصبحت أكبر من الانسان فاذا به يعيش الانحطاط على مستوى الذات وهو مآل قادنا إليه الإسلام السياسي.

هل من سبيل لتحرير الدين / القرآن من إكراهات التاريخ والموروث؟

إنه سؤال في التجديد؛ وأعني به تجديد الفكر الديني، ويمثل الرفاعي أحد أولئك الذين يسعون باجتهاد في هذا المجال. ينطلق د. الرفاعي في أفكاره حول التجديد الديني من أن مصير الفكر الديني في مجتمعاتنا أسير للماضي إذ لا نعثر على مراجعات نقدية جادة في أدبيات الاسلاميين، حيث أن النقد يصنف صاحبه في خانة أنه معاد للمجد التاريخي للامة الاسلامية. ويقول أنه مالم يتم اصلاح التربية والتعليم فلن نعثر على البداية الصحيحة لأي تجديد؛ ويشير إلى الفوبيا من العلوم الحديثة والفلسفة والعلوم الانسانية، وحيث أن آفاق الدراسات الاسلامية مغلقة في الجامعات ومراكز البحوث وأن السبيل لتجديد الفكر الديني يبدأ بالانخراط في مخاضات المعارف البشرية لأن المعرفة

الدينية هي إحدى تجليات المعرفة البشرية.

والسؤال أعلاه سؤال مفتوح وبالتالي فإن إجاباته تظل مفتوحة. لقد سجلت المعرفة الإنسانية في الفترات الأخيرة تحولات جذرية في مستويات المنهج والمجال والأدوات والنتائج والتطبيق، مع تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية شهدتها المجتمعات . وكان لهذا أثر عميق في تقبل الدين وفهمه عبرت عنه بتفاوت واسع حركات دينية أو ضد الدين ، وحيث قامت فروع علمية حديثة تخصصت في دراسة الدين من حيث هو ظاهرة ثقافية أو نفسية أو سوسيولوجيا، مثل علم الاجتماع الديني والأنثروبولوجيا الدينية وعلم تاريخ الأديان وعلم الأديان المقارن....الخ.

ووفقاً للمعطيات أعلاه؛ بدا أن حركة اصلاح وتجديد الدين قامت منذ قرون خلت وقد تأسست على فهم عميق لعلوم العصر وفلسفاته، وتحولات المجتمعات الحديثة وتطلعاتها. وما أصبح يعرف بفلسفة الدين ونجد جذور هذه الفلسفة المتعلقة بالدين في فكر ارسطو. ثم فيما يتعلق بالدين الاسلامي الذي نحدد بصده، من محاولات ابن رشد وابن خلدون وابن سينا والفرق الاسلامية المتعددة الاشاعرة والمعتزلة والاسماعلية... الخ. وبدا أن مفكري وفلاسفة العصر الحديث الغربيين أكثر اهتماماً بفلسفة الدين كهيجل وكانط وشيلينغ .

ولا يمكن فصل جهود ومسارات الاصلاح الديني للإسلام الذي انطلق منذ أواخر القرن التاسع عشر عن وجهة المد الغربي بحضارته واستعمارته الذي هيمن على العالم الاسلامي وقتها، إذ أنه من الملاحظ أن جهود جمال الدين الأفغاني وتلميذه الشيخ محمد عبده، كانت تحاول اصلاح الإسلام وموارثه الاجتهادية الفقهية أو علم الكلام والمنطق الروائي للسنة النبوية، بل

سجلت المعرفة الإنسانية في الفترات الأخيرة تحولات جذرية في مستويات المنهج والمجال والأدوات والنتائج والتطبيق، مع تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية شهدتها المجتمعات

وصل الأمر إلى حد تجديد قراءة النص الديني وتأويله بأدوات العصر المتاحة آنذاك.

مصطلح الإصلاح الديني، هو مصطلح حمّال أوجه. فقد تكون فكرة الاصلاح إزالة ما علق بالدين من شوائب وتشوهات وهي عملية تهدف إلى إعادة الناس إلى الدين الصحيح منزهاً عما لحقه من انحراف في الفهم وما تراكم من أخطاء الممارسة التي غدت في منزلة الدين نفسه أو أصبحت ضمن أطر القداسة الدينية. وقد يقود المصطلح نفسه إلى فكرة أن الدين في ذاته يحتاج لإصلاح في بنية نصوصه أو وإعادة قراءة نصوصه وفقاً للمتغيرات وما تمر به المجتمعات من تحولات وتبدلات. الخ. وهذه الأخيرة ووجهت بعنف من الجماعات الدينية التي وصمت هذا الفعل بأنه عملية لإزاحة الدين من المجال الذي ينبغي أن يكون متواجداً فيه. ولأن نهاية هذا الطريق هو تفرغ النصوص الدينية من محتواها الدلالي وتحويلها إلى مادة هلامية يمكن تشكيلها وفق القوالب الفكرية، وتفسيرها تفسيراً يتنوع بتنوع الأزمنة والأمكنة والثقافات، وبذلك سنخرج بدلاً من المذاهب الإسلامية بإسلامات مذهبية فهذا إسلام ليبرالي وإسلام يساري وربما إسلام الحداثة وإسلام ما بعد الحداثة، ويتحول النص الشرعي المحكم إلى نص أدبي ذوقي له معاني بعدد قراءه^[1]

يمكن الإشارة هنا في هذا السياق الى عمل العديد من المفكرين حول تجديد الفكر الديني مثل نصر حامد ابو زيد ود. حسن حنفي وأدونيس وجورج طرابيشي ومحمد أركون والذي أسهم بما عرف بالإسلاميات التطبيقية والذي يقصد بها استخدام وسائل وأدوات العلوم الحديثة في السيميائيات والاستمولوجيا والأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا والدراسات السيكلوجية والتاريخية (الفيلوجية) في دراسة النصوص الإسلامية بدءاً بالقرآن والسنة مروراً بالمدونات الفقهية.

في مقالاتها حول التاريخ والقرآن : علاقة جدلية، تدرس الكاتبة انجيليكا نويبرت^[2] علاقة القرآن بالتاريخ في

[1] عبد الوهاب بن ناصر الطريري - مدونة عبد الوهاب الطريري.

[2] نجليكا نويبرت أستاذ الدراسات السامية والعربية في جامعة برلين الحرة، تُعد من أشهر الباحثين الألمان والأوروبيين المعاصرين في الدراسات القرآنية والإسلامية. درست الدراسات السامية والعربية والفيلولوجي في جامعات برلين وميونخ وطهران، عملت كأستاذ

للمراجعات النقدية لأشتغالات الأنثروبولوجي الشهير
كليفورد غيرتز حول تعريف مصطلح الدين والدلالات
المرتبة عليه ثقافياً واجتماعياً، حيث يمكن القول أن
الدين لا يبقى في نسخته الأولى أبداً حيث أن الاشكال
والتطورات والظروف
الاجتماعية تكون حاسمة ،
بل ويتعرض إلى عمليات
تجديد وتغير تطل بنيتة
الجوهرية.

يمكن القول أن
الدين لا يبقى في
نسخته الأولى أبداً
حيث أن الاشكال
والتطورات
والظروف
الاجتماعية تكون
حاسمة

ختاماً: يمثل كتاب الدين
والظماً الأنطولوجي أحد
الخطابات المهمة في فهم
الذات والتجربة الايمانية
وتتمثل أهميته الكبرى في

أسئلته المفتوحة وحيث لا يقدم اجابات جاهزة ونهائية
بل يفتح العقل على أفق البحث عن المعنى والتي تثير
عقل الباحث وتقوده في متفرعات ومتفرقات معرفية
وفلسفية شتى.

مراجع:

1. د. عبد الجبار الرفاعي - الدين والظماً الأنطولوجي مكتبة الفكر
الجديد 2016.
2. محمد اركون، العلمنة والدين / الإسلام، المسيحية، الغرب، سلسلة
بحوث.
3. مارتن هايدغر - الفلسفة الهوية والذات - ترجمة محمد مزيان -
مراجعة علي سبيلا كلمة للنشر والتوزيع ومنشورات ضفاف الطبعة
الاولى 2015

الدراسات الغربية المعاصرة، سواء علاقة النصّ بتاريخه
أو صلة النصّ بالتاريخ الذي يرويه، وفي هذا السياق
تثير الكثير من القضايا المهمة على ساحة الدرس
الاستشراقي؛ مثل قضية تاريخ القرآن في السردية
الإسلامية ومدى موثوقيته، وقضية لغة القرآن وبنيتة. وفي
السياق تدرس الكاتبة علاقة النص القرآني بالنص المروي
والنص القرآني هو الأبرز في الدرس الاستشراقي من
حيث دراسة سياقاته التاريخية أو تاريخ جمعه وتدوينه
أو صلة النصّ بالتاريخ؛ وقد ذهبت الكاتبة إلى أن النص
الديني هو نص سلطوي وأن القصص في القرآن تدور
حول الانسان؛ فكان بحثها في النص القرآني محاولة
لرصد ظهور سلطة النص الديني وبيان مدى صدق هذا
النص وقدرته على فرض سلطته وامتداد هذه السلطة^[3]

وإذا شئنا مقارنة منطلقات الدراسة أعلاه؛ فيمكننا القول
أن عملية تحرير القرآن من التاريخ (نشأته وتمثلاته) قد
تكون صعبة إن لم تكن مستحيلة؛ ومرد ذلك أن الخطاب
القرآني لم يكن خالياً من أثر للأديان والحضارات
السابقة لظهور الدين الإسلامي؛ لما للدين من طابع
عالمي كما أن التأثير بالحضارات أو الثقافات أو حتى
الأديان السابقة مسألة مفهومة في السياق. وأتساءل أي
تحرير نريده وبأي كفاءات وهو سؤال مفتوح وقد تتعدد
اجاباته.

أقول أن التجديد الديني مطلوب بشدة وأشير في ذلك

ومحاضر في عدد من الجامعات، مثل: برلين وميونخ وبامبرغ، كما عملت كأستاذة زائرة في
بعض الجامعات مثل: جامعة عمان بالأردن، وجامعة عين شمس بالقاهرة.

[3] القرآن والتاريخ: علاقة جدلية - تأملات حول تاريخ القرآن والتاريخ في القرآن،
ترجمة: إسلام أحمد، منشورات مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، 2021م





تعليم الديمقراطية: الريف أولاً.. الخرطوم آخرًا

ظل مفهوم «ديمقراطية التعليم» في الأدبيات السودانية يغلب عليه معنى تعميم التعليم وتوسيع قاعدته، وهو معنى مهم ولكنه غير كاف لجعل التعليم ديمقراطياً، إذ لا بد لهذا التعليم أن يُعنى أيضاً بتعليم الديمقراطية.



جعفر خضر الحسن

الطريق ذو الخطى الواضحة الواثقة إذا ما أحسن توظيفه لبناء الديمقراطية.

إن الديمقراطية التي تقتضي المساواة والمواطنة كأساس للحقوق والواجبات هي - وفقاً لأحد التعريفات الرائجة - حكم الشعب بالشعب لمصلحة الشعب، وتحتوي في جوهرها على حرية التعبير، وحرية التنظيم وحرية الاعتقاد. كما تقتضي وجود دستور يُستفتى فيه الشعب، يتضمن الفصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، والتداول السلمي للسلطة عبر انتخابات يشارك فيها الشعب على قدم المساواة.

وتتطلب «مصلحة الشعب» - الواردة في التعريف - أن تعتمد الحكومة الديمقراطية السياسات التي تقلل من الفوارق الاقتصادية بين المواطنين تحقيقاً للعدالة، الضلع الثالث في شعار الثورة السودانية «حرية سلام وعدالة».

تتناول هذه الورقة التعليم الديمقراطي في الحقبة الاستعمارية، وحقبة العهد الوطني في تقلباتها المدنية والعسكرية، ولدى الأحزاب السياسية، وتعطي صورة مقربة للتعليم في ولاية القضايف، ومن ثم تحاول استشراف المستقبل في ظل الثورة السودانية.

بعبارة أخرى يمكننا القول أن تعليمًا يتوفر لأفراد الشعب السوداني كلهم أجمعين ويقدم مضمونا يرسخ لدكتاتورية فرد أو حزب أو فئة أو طبقة هو تعليم غير ديمقراطي، وأن نظاماً تعليمياً يحمل مضمونا يرسخ الديمقراطية، بما تتضمنه من حريات، إلا أن القائمين عليه يعمدون على أن يوفره لفئة محدودة من الشعب هو نظام تعليم غير ديمقراطي أيضاً. فبقدر ما نحتاج إلى «ديمقراطية التعليم» فنحن نحتاج إلى «تعليم الديمقراطية» بحيث يصبح «ترسيخ الديمقراطية» غاية رئيسية من غايات التعليم الذي يستهدف كل الشعب. ترتبط الديمقراطية بالتربية ارتباطاً وثيقاً، فلا يمكن أن تتأسس ديمقراطية مستدامة من غير تربية. وإن التربية الديمقراطية لا تقوم بها المدارس وحدها، وإنما تشاركها جهات متعددة: الأسرة، الإعلام، دور العبادة، جماعة الأقران «الشلة» ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها.

لكن للدولة قدرة أكبر على توظيف التعليم، من خلال خططها، بحيث تدفع بالديمقراطية قدماً إلى الأمام، وسيؤثر هذا في المدى المتوسط والطويل على الجهات السابقة جميعها، مما يسرع الخطى نحو مزيد من الديمقراطية. هذه الورقة تعنى بالتعليم الديمقراطي باعتبار أن التعليم هو

1- التعليم الاستعماري:

كانت الخلوة هي المؤسسة الرئيسة للتعليم في معظم مناطق الممالك الإسلامية التي كان يتعلم فيها الأطفال الدين واللغة العربية. وحين غزا الاستعمار التركي البلاد أدخل نوعاً من التعليم الحديث، والذي ألغته الثورة المهدية بعد انتصارها، ليقتصر التعليم - مرة أخرى - على الخلوة .

ولما غزا الاستعمار الإنجليزي المصري السودان (١٨٩٨-١٩٦) كان بطبيعة الحال يهدف إلى استغلال موارد البلاد. وتم تعيين جيمس كري «مديراً لمصلحة المعارف في عام 1900 وكانت أهداف التعليم التي وضعها وعمل على تحقيقها:

١/ خلق طبقة من الصناعات المهرة التي ليس لها وجود في الوقت الحاضر.

٢/ نشر نوع من التعليم بين الناس بالقدر الذي يساعدهم على معرفة القواعد الأولية لجهاز الدولة، وخاصة فيما يختص بعدالة وحيدة القضاء.

٣/ تدريب طبقة من أبناء البلاد لتشغل الوظائف الحكومية الصغرى في جهاز الإدارة^[1].

وكان كشنر، ووينجت، وكري، وأولئك الذين وضعوا أسس السياسة التعليمية في السودان، يحملون أفكاراً واتجاهات مماثلة. فقد كانوا يؤمنون بالمبادئ التي كانت توجه سياسة كرومر التعليمية في مصر^[2] وكان كرومر يريد نوعاً من التعليم دافعاً لعجلة الإدارة إلى الأمام على أن يلهي - في نفس الوقت - المتعلمين عن الثورة بأن يؤهلهم للتوظيف بالحكومة^[3].

«إلى جانب عدم تعليم الديمقراطية خلق الاستعمار تشوهات في التعليم إذ حرم أقاليم معينة منه.

إذ أن الحكومة البريطانية كانت تخشى مما اعتبرته روحاً متعصبة تشكل تهديداً خطيراً للأمن والنظام، واعتبرت الحكومة أن التعليم الأولي العام هو أفضل سلاح لمكافحة الروح المتعصبة، التي أدت بتأثير من الفقراء - معلمي الخلوات - إلى نشوء المهدية^[4].

أي أن التعليم الاستعماري كان يتضمن أهدافاً غير معلنة:

1/ إلهاء المتعلمين عن الثورة.

2/ محاربة معلمي الخلوات؛ الشيء الذي يُمكن المستعمرون من امتصاص خيرات البلاد، وقطعا لم يصرح الإنجليز بهذه الأهداف كتابة ضمن أهداف التعليم .

ولكن المهم في الأمر أن الإنجليز لم يكتبوا «تعليم الديمقراطية» ضمن أهداف التعليم، ولكنهم في ذات الوقت يزعمون أنهم دعاة حضارة وناشري ديمقراطية!، لم يفعلوا ذلك كتابة في أهداف التعليم حتى من باب الخداع . ثم «حاولت الدول الاستعمارية أن تصمم الدول المستعمرة بعدم أهليتها لتطبيق النظام الديمقراطي^[5].

وفي حقيقة الأمر أن الإنجليز لم يستهدفوا أصلاً بناء الديمقراطية، وعكفوا يرمون باللائمة على الشعوب، وهذا ما يعرف باللغو الاستعماري، إذ أن هنالك «تناقض جوهري في الاستعمار، فهو يقع من دولة كبريطانيا يتمتع أهلها أنفسهم بالديمقراطية ولكنهم متى استعمروا بلداً حرموه من طيبات الحريات التي يمارسونها ببلدهم .. ويجر هذا التناقض المستعمرين إلى سوء منطق وفساد حجة لا براء لهم منها، وهم يتورطون في لغو و كلام فارغ كثير، لسد هذه الفجوة الشاغرة بين ديمقراطيتهم المسؤولة، وبين استعبادهم الناس من ولدتهم أمهاتهم أحراراً^[6].

بجانب عدم تعليم الديمقراطية خلق الاستعمار تشوهات في التعليم، إذ حرم أقاليم معينة من التعليم. ولا تزال تبعات هذه التشوهات ماثلة، وتظهر في قمة هرم التعليم - كلية غردون - فمثلاً «نجد أن طلاب الخرطوم والشمالية يشكلون في المتوسط 60% من طلاب كلية غردون منذ العام 1929، وترتفع النسبة إلى نحو 85% إذا تمت إضافة الإقليم الأوسط^[7]. ولا يوجد بالكلية أي طالب من إقليم دارفور أو الإقليم الجنوبي وقتئذ .

كما تظهر في التعليم الأولي «فعلى الرغم من أن مديرية الخرطوم تضم ١ / ٢٠ من السكان إلا أنها تشتمل على نصف

5- عبد الله محمد الشيخ، الديمقراطية والمعلم، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي - أعمال المؤتمر الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية جامعة الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 297

6- عبد الله علي إبراهيم، بخت الرضا: التعليم والاستعمار، سلسلة كاتب الشونة، دار المصورات للنشر، الخرطوم، الطبعة الأولى، 2010، ص 18

7- صديق أمبدة، التعليم والفوارق التنموية في السودان، مشروع الفكر الديمقراطي، الطبعة الأولى، 2014، ص 20

2- نفسه، ص 68

3- نفسه، ص 67

4- ناصر السيد، تاريخ السياسة والتعليم في السودان، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1990م، ص 116

الذكور تقريبا، وثلاثي الإناث الذين نالوا تعليما أكثر من التعليم الأولي. وعلى عكس ذلك حظيت مديرية دارفور التي تبلغ فيها نسبه السكان السبع بنسبة ضئيلة جدا من المتعلمين^[8].

ومن ناحية أخرى ظل التمييز ضد الإناث حاضرا في المشهد الاستعماري. فقد افتتح الشيخ بابكر بدري - وليس الحكومة الاستعمارية - «أول مدرسة أولية للبنات برفاعة عام 1907، كان عدد مدارس الأولاد قد بلغ 75 مدرسة، أي شكلت مدارس البنات نسبة ١.٣٪ .. أما في عام 1919 فإن نسبة مدارس البنات للأولاد أصبحت ٦.٧٪ وهي فوارق كبيرة جدا مهدت لتباعد الشقة بين الجنسين بصورة ظلت ملازمة لهما^[9].

وفي العام 1956 كانت نسبة تعليم الذكور 22,9% في حين كانت نسبة التعليم للإناث 4% فقط^[10]. وظلت كلية غردون التذكارية منذ نشأتها في عام 1902 وحتى بلوغها مرحلة التعليم العالي في عام 1936، وإكمال جميع مدارسها العليا في عام 1945 تعليما خالصا للذكور دون الإناث، ولم تفتح أبوابها لهن إلا في العام ١٩٤٥ عندما التحقت أول فتاة سودانية بكلية غردون التذكارية، وذلك بعد انقضاء ثلاثة وأربعين عاما على إنشائها^[11].

يقول الدكتور صديق أمبدة: «إن المقدرة المتدنية أو المتواضعة لدى الغالبية من خريجي كلية غردون تعود إلى الطبيعة غير الديمقراطية للنظام التعليمي حينها، كما أن القاعدة السكانية التي كان يتم منها اختيار الطلاب [5% من مجموع السكان] كانت ضيقة، ولم تكن هنالك منافسة تذكر^[12].

ولقد أنتجت الطبيعة غير الديمقراطية للتعليم في فترة الحكم الثنائي قبيلة صغيرة هي «قبيلة الخريجين» ذات سطوة يمكن في إطارها ارتكاب أي أخطاء وتمريضها دون محاسبة أو عقاب، لأن كل فرد فيها له علاقاته وارتباطاته المتشعبة بالزمالة والصدقة والقبيلة وبالمصاهرة^[13].

عليه فإن التعليم في عهد الاستعمار لم يسع لديمقراطية التعليم، بمعنى تعميمه على كل السودانيين، بل وخلق تشوهات بالتفاوت في التعليم من حيث الكم بين أقاليم السودان المختلفة، وبين الأولاد والبنات، وظلت هذه

التشوهات ماثلة على مر السنوات. كما أن الاستعمار لم يُعنى بتعليم الديمقراطية التي غابت عن أهدافه تماما.

لكل ذلك فإن التعليم الاستعماري تعليم غير ديمقراطي بامتياز، وتكمن المشكلة في أنه وضع حجر الأساس للتعليم الحديث في السودان، ولقد كان أساسا مشوها، وأي تباكي على التعليم الاستعماري إنما هو تباكي على تعليم نخبوي لا يعلم الديمقراطية.

2 - التعليم في العهد الوطني:

بعد زوال الاستعمار المباشر، ظهرت مفردة «الديمقراطية» للمرة الأولى في أهداف التعليم، التي صاغتها اللجنة التي تم تكوينها في عام 1956، والتي رأت ضرورة التعليم لتحقيق ثلاث غايات هامة أولها «تنمية الأخلاق والروح الاجتماعي بطريقة تمكن الشباب من القيام بالواجبات التي تتطلبها الحياة الديمقراطية^[14]. ولكن لم تحدث تغييرات تذكر على النظام التعليمي في ظل تجربة ديمقراطية أولى، لم تستمر طويلا.

وفي ديسمبر 1958م صاغت لجنة متى عكراوي - خير اليونسكو - أهداف التعليم في السودان ونص الهدف الثاني، من ضمن ثلاثة عشر هدفا، على «خلق مواطن سوداني وطني مدرك لوحدة أمته عارف لحقوقه وواجباته، ديمقراطي وتعاوني في نظره^[15].

ولكن «لم يغير الانقلاب العسكري - الذي قضى على الحكومة الديمقراطية في 17 نوفمبر 1958 - الوضع بالنسبة للسياسة التعليمية^[16]. ويقول محمد عمر بشير: «انطوى كل من تقرير عكراوي والكاظم - اللجنة الدولية - على إعادة نظر ونقد تحليلي مفصل لنظام التعليم بالسودان الذي تطور خلال أكثر من ستين عاما في ظل الحكم الثنائي. ولم يقترح أحدهم تغييرا جذريا لنظام التعليم، وإن كان قد فعل ذلك، فإن ذلك سيكون أمرا مستحيلا وليس أمرا واقعا بناء^[17].

وفي عام 1968 -الديمقراطية الثانية - تضمنت الاعتبارات التربوية في الفقرة الرابعة والأخيرة «إعداد فرد مؤمن بالحرية والمساواة عامل على تحقيق الحياة «الديمقراطية» والعدالة الاجتماعية^[18]. ولم يتوفر الوقت للديمقراطية الثانية، لاختبار

8- محمد عمر بشير، مصدر سابق، ص 347

9- د. سعاد إبراهيم عيسى، تعليم الفتاه السودانية بين التمييز والتميز عبر قرن من الزمان

1900 - 2000، دون دار نشر، 2002، ص 16

10- محمد عمر بشير، مصدر سابق، ص 346

11- د. سعاد إبراهيم عيسى، مصدر سابق، ص 20

12- د. صديق أمبدة، مصدر سابق، ص 36

13- نفسه، ص 59

14- عثمان حسن أحمد، أهداف التربية السودانية، مجلة حروف، دار جامعة الخرطوم للنشر، العدد الأول، سبتمبر 1990م، ص 53

15- ناصر السيد، مصدر سابق، ص 217

16- نفسه، ص 211

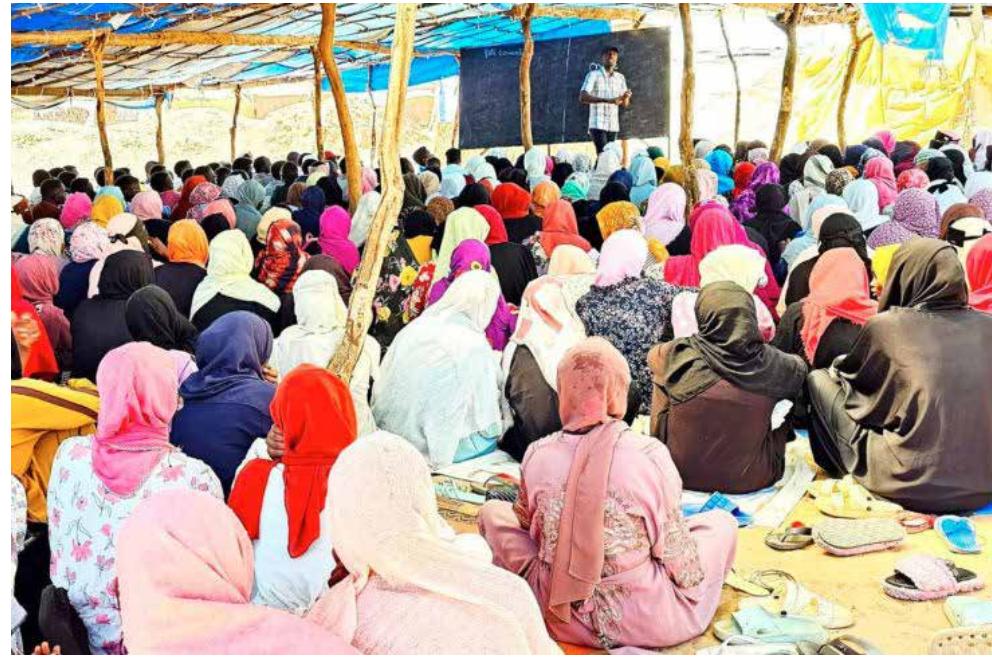
17- محمد عمر بشير، مصدر سابق، ص ٣٥٣

18- عثمان حسن أحمد، مصدر سابق، ص 56

جدية القائمين على الأمر، في إنزال هذا الهدف على مستوى المناهج التربوية.

ظلت تشوهات توزيع التعليم ماثلة، وظل التمييز على أساس النوع قائما، بالرغم من تحسن الأمر مقارنة بحقبة الاستعمار . «ففي الفترة من العام 1956 وحتى العام 1969 كانت نسبة مدارس البنات إلى مدارس البنين متذبذبة تراوحت بين ٣٧٪ و ٥٢٪»^[19].

2- 1 التعليم في العهد المايوي:



حدث تغيير كبير - نسبيا - في الحقبة المايوية، مقارنة بما سبق في العهد الوطني، فقد رفع نظام مايو شعارات اشتراكية، وأجرى تغييرا في غايات التعليم والمناهج، وغير السلم التعليمي إلى ٦ - ٣ - ٣ بدلا من ٤ - ٤ - ٤ الذي كان سائدا منذ عهد الاستعمار.

وجاء في خطاب الدكتور محي الدين صابر وزير التربية والتعليم في العهد المايوي أن أهداف التربية تضمنت «ترسيخ مفاهيم الديمقراطية والحرية في نفوس الناشئة فكرا وممارسة»^[20].

وهذا هدف مجاف للواقع، ولا يمكن فهمه إلا في سياق أن «الديمقراطية» المذكورة ليست هي «الديمقراطية» التي نتحدث عنها هنا في هذه الورقة، ولا غرابة إذ أن نظام مايو سمى وطننا، الذي صادر ديمقراطيته، بـ «جمهورية السودان

الديمقراطية».

ويتضح المعنى المقصود للديمقراطية إذا التقطنا إشارة الرئيس جعفر محمد نميري إلى المبادئ الفكرية التي يركز عليها النظام التعليمي وتتلخص في .. أن التعليم في الأساس حق ديمقراطي وسياسي مبذول لكل المواطنين، دون أي قيد، إلا قيد القدرة الإنسانية عليه، وأن الفرصة فيه متكافئة بينهم كرامة وشرفا وواجبا. وهذا يعني توسيع قاعدة التعليم عبر قدر منه للمواطنين في المراحل الأولى^[21].

وفي أكتوبر 1969 انعقد المؤتمر القومي للتربية وخرج المؤتمر بجملة أهداف نص الهدف الثالث على (إن الاستفادة من هذا التعليم لا تكتمل إلا إذا توفرت فيه «ديمقراطية» تجعله في متناول الجميع^[22]. وقد أعطى النظام المايوي للديمقراطية معنى توفير التعليم للجميع وهو معنى مطلوب لا يكتمل إلا بتعليم الديمقراطية.

وفي عام 1975م صدر تقرير شامل تضمن إستراتيجية التعليم وكانت أهداف التربية من ضمن ما اهتم به حيث غابت «الديمقراطية» . وصاغ مؤتمر المناهج التعليمية - الذي انعقد في نوفمبر 1984م - أهدافاً تربوية أخرى غابت عنها «الديمقراطية» ولكن ظهرت مفردة «الشورى»^[23] في ظل الشعارات الإسلامية التي رفعها نظام نميري عاليا .

بدأ نظام مايو بتعميم التعليم وتوسيع قاعدته أي ديمقراطية التعليم وليس تعليم الديمقراطية، وانتهى بتبني الشورى بدلا عن الديمقراطية، وفي كل الأحوال كان النظام يكرّس لحكم الفرد ويوظف التعليم لتحقيق هذا الهدف.

تحسنت معاملات التركيز للقبول بجامعة الخرطوم خلال فترة الستينات والسبعينات عندما بلغت نسبة الطلاب القادمين من الخرطوم والإقليم الشمالي 39% مقارنة بنسبة 63,5%

19- أنظر د. سعاد إبراهيم عيسى، مصدر سابق، ص ٤١

20- د. أماني فضل الله أحمد إبراهيم شمعون، التعليم العام في السودان بين الوقائع والأحداث (الفترة من 1969 م - 2003 م)، دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، الخرطوم، 2018، ص 32

21- نفسه، ص 30

22- عثمان حسن أحمد، مصدر سابق، ص 57

23- نفسه، ص 61

عام 1929م ، وبلغت نسبة الطلاب القادمين من الخرطوم والشمال والأوسط 71% مقارنة بنسبة 89,8 عام 1929م^[24].

وربما كان أحد أسباب ذلك التحسن هو ظهور أثر الجهود التي قام بها مؤتمر الخريجين إبان العهد الاستعماري وبعد انجلائه في توسيع قاعدة التعليم بالعون الأهلي .

ولكن سرعان ما انتكس هذا الأمر وأطل التشوه ، في توزيع التعليم على مستوى الأقاليم ، برأسه مرة أخرى ، إذ نجد في العام 1990/1989 أن طلاب الخرطوم يمثلون 42,2% من طلاب جامعة الخرطوم ، وطلاب الإقليم الشمالي يشكلون 10,3% الإقليم الأوسط 29,3% ؛ بينما يمثل طلاب الإقليم الشرقي 6,4% ، وإقليم كردفان 3,8% ، إقليم دارفور 2,6% ، ولم يتبقى بجامعة الخرطوم من الإقليم الجنوبي سوى طالب واحد فقط!^[25]

وهذا يكشف بوضوح فشل ، أو عدم سعي ، الأنظمة الحاكمة في السودان - قبل الإنقاذ - لإزالة المظالم والتشوهات ، في كم ونوع التعليم ، المقدم لأقاليم السودان المختلفة . لذلك فإن التغيير الذي يجب إحداثه في التعليم هو تغيير جذري يجب أن يطال أساسه الاستعماري .

2-2 التعليم في عهد الإنقاذ:

قبل انقلاب الإنقاذ تحديدا في الديمقراطية الثالثة «أوصى مؤتمر قضايا التعليم العام 1987 بأن تعمل مؤسسات التربية المختلفة في السودان على بلوغ المرامي التالية: ترسيخ الوحدة الوطنية، تأكيد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، إزالة الأمية بشتى صورها، تنمية مفهوم النظام الديمقراطي في حياة الفرد وممارساته. وأن يراعى عند وضع الأهداف التعليمية المرحلية في التعليم العام .. ترسيخ روح الديمقراطية والحرية^[26]».

يلاحظ أن النزعة لجعل التعليم متاحا للجميع قد خفت مقارنة ببدايات النظام المايوي رغم ورود عبارة «تأكيد مبدأ تكافؤ الفرص» ، أي خفت - إلى حد ما - «ديمقراطية التعليم» وظهر بوضوح «تعليم الديمقراطية» في هذه الحقبة التي لم تجد متسعا من الوقت لتفعل شيئا يذكر ، فقد انقضض عليها انقلاب الإنقاذ في يونيو 1989 .

لم تشتمل أهداف التعليم الستة لنظام الإنقاذ - التي صيغت

في مؤتمر سياسات التربية والتعليم عام 1990م - على مفردة «ديمقراطية» بل ولا حتى على مفردة «شورى» !

ولكن أحدثت الإنقاذ تغييرا كبيرا في التعليم بأن جعلت أول أهداف التعليم «غرس القيم الدينية في نفوس النشء» ، وغيرت المنهج الدراسي وجعلت محوره العقيدة الإسلامية ، وغيرت السلم التعليمي إلى 8 - 3 بإلغاء المرحلة المتوسطة وحذف عام دراسي كامل .

لكن المؤتمر القومي الثاني الذي انعقد في العام 2002 والذي استند إلى غايات مؤتمر 1990 - قد أضاف بعض التفاصيل ، ففي المرامي والغايات ذكر «الشورى والديمقراطية^[27]» ، وتضمنت الأهداف العامة «تمكين المتعلم من الاستيعاب السليم لمفاهيم الشورى، الديمقراطية، .. الخ^[28]».

ويكشف توزيع الطلاب حسب النوع بجامعة الخرطوم الإزالة التدريجية للشقة بين الجنسين في التعليم ؛ ففي العام 1957/56 بلغت نسبة الإناث للمجموع الكلي بجامعة الخرطوم 3% ، وفي العام 1970/69 بلغت نسبة الإناث 10% ، وفي العام 1985/84 بلغت 31% ، وفي العام 1998/97 بلغت 48%^[29] ، ثم رجحت الكفة لصالح الإناث، أي احتاج العهد الوطني لأربعين عاما حتى يزيل الشقة بين الجنسين بجامعة الخرطوم.

إن الاختلال الأكبر لنظام التعليم الاستعماري، الذي لم تستطع أنظمتنا الوطنية ، أو لم ترد ، معالجته حتى يومنا هذا هو تغييب الديمقراطية. وإن البناء الراسخ للديمقراطية يتطلب توظيف التعليم في هذا البناء.

3-2 التعليم الديمقراطي والأحزاب السياسية:

رغم أن معظم أحزابنا السياسية تفتقر للديمقراطية بدرجات متفاوتة، لكن لا توجد ديمقراطية بلا أحزاب سياسية، مما يقتضي إصلاح هذه الأحزاب ودمقرطتها عبر الدفع الذاتي لعضويتها المستنيرة، وعبر الإصلاح العام بما فيه قانون الأحزاب في ظل الثورة السودانية الجارية الآن على قدم وساق.

نعتني هنا بالتعليم الديمقراطي في برامج أحزابنا السياسية لنرى موقع الديمقراطية في هذه البرامج، وسنحصر نقاشنا في حزبي الأمة القومي والشيوعي السوداني لتوفر وثائق تاريخية مجازة لكليهما .

27- نفسه، ص 50

28- نفسه، ص 51

29- أنظر د. سعاد إبراهيم عيسى، مصدر سابق، ص 162

24 أنظر د. صديق أمبدة ، التعليم والفوارق التنموية في السودان، مصدر سابق ، ص 20

25- نفسه، ص 20

26 - د. أماني فضل الله أحمد إبراهيم شمعون، مصدر سابق ، ص 42

ظل مفهوم «الديمقراطية» حاضرا في برامج حزب الأمة عموما رغم ضآلة حضوره في فصل التعليم . لقد جاء مفهوم الديمقراطية متجاوزا مع مفهوم الشورى في برنامج 1965 [30] ولم يبين البرنامج العلاقة بين المفهومين، وورد مفهوم الشورى، مع الديمقراطية أيضا، في برنامج 1986 وتبنى البرنامج الديمقراطية التي لا تتعدى على شرعية الوحي [31]. ولكن تخلى برنامج 2003 عن مفهوم «الشورى» وذهب إلى (أن الديمقراطية هي الطريقة المؤسسة الوحيدة المتاحة لإدارة الاختلافات) [32].

ولم يرد ذكر «الديمقراطية» مباشرة في مجال التعليم ، ودعا برنامج 1965 إلى تعميم التعليم ، وذهب برنامج 1986 إلى ذات المضمون ولكن بعبارات مختلفة ، بينما خص برنامج 2003 تعميم التعليم الأساسي تحديداً، وليس كل التعليم، حيث نص على (تعميم التعليم الأساسي وإتاحته للجميع والعمل على تضيق الهوة القائمة بين تعليم البنين والبنات)، ولم ينص برنامج 2003 والبرامج السابقة بصورة مباشرة على «مجانيتها» و«إلزامية» التعليم . ودعا برنامج 2003 إلى (تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم ووضع الضوابط اللازمة في هذا المجال) ، وكذلك إلى (العمل على استقطاب العون الدولي لتمويل التعليم عامة والتعليم الفني خاصة) .

«تعني ديمقراطية التعليم توسيع قاعدته، لكن لا بد أن يُعنى أيضاً بتعليم الديمقراطية.»

من ناحية أخرى يكثر الحزب الشيوعي السوداني من استخدام مصطلح «ديمقراطية» ، إذ أن المرحلة التي لا يزال الحزب يعمل على إنجازها هي مرحلة «الثورة الوطنية الديمقراطية» . هذا وقد جاء في التقرير السياسي المجاز في المؤتمر الخامس [33] نقداً لـ «المصطلحات ذات الجذور والدلالات الستالينية .. الديمقراطية الثورية ، الديمقراطية الموجهة ، الديمقراطية الجديدة» والتي تم استبعادها من برنامج الحزب المجاز في المؤتمر الخامس [34] بعد أن كانت واردة في الوثائق

المجازة في المؤتمر الرابع [35]، وقد اختفت بطبيعة الحال من برنامج الحزب المجاز في المؤتمر السادس [36].

ويحتاج الحزب الشيوعي أن يمارس المزيد من النقد الذاتي الصارم، يتبع فيه مدلولات مصطلح «ديمقراطية» في أدبياته ، ويقر بالمحتوى الخاطئ السابق ويوضح معنى المحتوى اللاحق.

أما فيما يخص «ديمقراطية التعليم» فقد ارتبط المفهوم عند الحزب الشيوعي بمعنى إيجابي كمي يتعلق بتعميمه ومجانيته وهذا جيد ، وكان معنى الكيف/الحريات غائبا أو مرتبكاً وهنا مكن الخلل .

ولكن برنامج الحزب تطوّر وظهر معنى «الديمقراطية» بوضوح في تطابق برنامج المؤتمر الخامس والسادس في عبارة (يجب أن تشمل المناهج المفاهيم المتداولة عالمياً حول حقوق الإنسان وترسيخ مبدأ الديمقراطية وحقوق الآخر في التعبير عن آرائه بحرية وكفالة حق المواطن وإشاعة ثقافة السلام والوحدة) .

مقارنة بين الحزبين :

تضمن برنامج حزب الأمة والشيوعي على أهداف متفق عليها : محو الأمية ، سد الفجوة التعليمية بين الجنسين ، ضرورة إشباع الحاجات عبر النشاط الثقافية والفنية والرياضية ، والتنوع الثقافي واللغوي بالسودان ، الاهتمام بالتعليم قبل المدرسي ، تعميم التعليم الأساسي ، الاهتمام بالتعليم الفني ، الاهتمام بالمعلم تأهيله وتحسين وضعه ، زيادة الإنفاق على التعليم .

ولكن في الوقت الذي عوّل فيه حزب الأمة على الخلاوى لمحو الأمية - بجانب تعميم التعليم الأساسي - وأفرد لها مساحة معتبرة في برنامجه ودعا لإصلاحها وتحديثها سعياً للتخلص من ثنائية التعليم؛ يرى الحزب الشيوعي أن الطريق السليم لمحو الأمية هو إيقاف زيادة الأميين بالتوسع في التعليم الأساسي ، وقد وردت الخلاوى - في برنامج الحزب الشيوعي المجاز في المؤتمر الخامس - في إطار التعليم قبل المدرسي بجانب رياض الأطفال ، وتم إسقاط مفردة «الخلاوى» فيما يخص التعليم قبل المدرسي في برنامج الحزب في المؤتمر السادس، مما يدعو للتساؤل هل تم هذا الإسقاط نتاج لمناقشة مستفيضة أم كان ذلك أمراً فوقياً ربما لم ينتبه له الكثيرون من

30- نحو آفاق جديدة، برنامج حزب الأمة، عام 1384هـ - 1965م

31 -برنامج نهج الصحة ، البرنامج الانتخابي لحزب الأمة 1986 31

32 - برنامج حزب الأمة القومي المجاز 2003

33 - التقرير السياسي المجاز في المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوداني 2009

34- برنامج الحزب الشيوعي السوداني المجاز في المؤتمر الخامس، يناير 2009م

35 دستور الحزب الشيوعي السوداني، المجاز في المؤتمر الرابع، أكتوبر 1967م ، البرنامج والنظام الداخلي-

36 -برنامج الحزب الشيوعي السوداني المجاز في المؤتمر السادس

المنتسبين للحزب نفسه.

وقد أسقط حزب الأمة مفهوم «الشورى» من برنامجه الأخير، ولكن هل كان ذلك نتاج نقاش وأوراق، إن لم يكن كذلك فلا نستبعد عودة المفهوم مرة أخرى. إن وجود الديمقراطية والشورى معا - في البرنامج - لا يطرح سؤال معنى الشورى فحسب وإنما معنى الديمقراطية بذات القدر.

بعكس ما قد يتصور البعض، لا يوجد اختلاف كبير في برنامج حزبي الأمة والشيوعي فيما يخص التعليم، ولا يتبنى أي منهما برنامج يهدف إلى إحداث تغيير جذري في النظام التعليمي الساري منذ الاستعمار، بالذات في ما يخص الديمقراطية.

4-2 صورة مقربة للتعليم في القضايف:

سنستند، في هذه الفقرات، على الأرقام الواردة في كتاب الإحصاء التربوي^[37] بولاية القضايف للعام الدراسي 2018 - 2019، ونبنى عليها بعض الملاحظات.

إن الاستيعاب الإجمالي للتعليم قبل المدرسي في كل ولاية



القضايف يبلغ 25,5% (نسبة الذكور 24,4%، والإناث 26,6%) بمعنى أن أغلب الأطفال لا يزالون خارج رياض الأطفال، وأن مجهودا كبيرا يجب أن يبذل في هذا المنحى. وتبلغ نسبة القبول الإجمالي للصف الأول - مرحلة الأساس - في كل الولاية 88%، أي لا يزال هنالك 12% من الأطفال لا يدخلون المدرسة ابتداء، ولكن نسبة الـ 88% نفسها سينخرها التسرب كما سيتبين لاحقا.

هذا وهنالك تفاوت شاسع في القبول بين المحليات، إذ نجد نسبة القبول للصف الأول في محلية البطانة 45%، وهي محلية

تواجه مشكلة حقيقية في التعليم؛ بينما نجد نسبة القبول في محلية باسندة تبلغ 127% ويمكن تفسير هذه النسبة، التي تبدو غير واقعية، بأن محلية باسندة شهدت زيادة في عدد سكانها أكبر من معدل الزيادة السنوية الحسابية، فهي منطقة جاذبة للسكان بحكم النشاط الزراعي والنشاط التجاري الذي تزداد أهميته لمجاورتها لأثيوبيا، بالإضافة لاهتمام سكان المنطقة بالتعليم^[38].

ويبلغ الاستيعاب الإجمالي لكل مرحلة الأساس في الولاية 63%، أي أن هنالك 37% من الأطفال (أكثر من الثلث) خارج التعليم، إما أنهم لم يدخلوا المدرسة أو تسربوا منها - لاحقا - لسبب أو آخر.

وتبلغ نسبة الاستيعاب لمرحلة الأساس في محلية البطانة 25% فقط، وتتراوح نسبة الاستيعاب لبقية المحليات بين 39% في محلية الرهد، و87% في محلية القلابات الغربية.

ونجد أن أقل نسبة تسرب 3,4% في محلية الفشقة، وأعلى نسبة تسرب في محلية البطانة إذ بلغت 15,1%، ويرجح أن يكون أحد الأسباب هو الفشل في تكييف مدارس الرحل لتناسب المواطنين، كما أن هنالك أسباب عدة للتسرب تتضح في الأسطر التالية.

إن نسبة الإجماع في كل مرحلة الأساس في كل الولاية 60,9%، أي أن 39,1% من التلاميذ لا يجلسون مما سيؤدي إلى تسرب البعض وعدم استيعاب الآخرين لما يدرسون.

ويتضح أن نسبة الإجماع الأفضل مقارنة بالمحليات الأخرى كانت في محلية الفشقة إذ بلغت 77,4%، تليها محلية البطانة 73,1%، ورغم ذلك فهي ذات أكبر تسرب، مما يعني أن هنالك مشاكل أخرى، وتأتي بلدية القضايف في المركز الثالث في أفضلية الإجماع بنسبة 70,9%.

وأسوأ إجماع في محلية الفاو بنسبة 49,1%، وتليها في السوء القلابات الشرقية بنسبة 50,6%، ثم قلع النحل 55,1%، والمفازة 55,1%، الرهد 55,4%، باسندة 58%، القلابات الغربية 59,1%، وسط القضايف 60%، القريشة 61,6%.

وكشف الكتاب الإحصائي أن قرابة نصف المرافق والأسوار بمرحلة الأساس بالولاية تحتاج إلى بناء أو صيانة. وأن هنالك عدد 178 مدرسة أساس (من جملة 893 مدرسة) ليس لديها مصدر مياه شرب، تمثل 20% من المدارس. وأن أكثر من

37 - ولاية القضايف، وزارة التربية والتوجيه، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

والمعلومات، الكتاب الإحصائي، الإحصاء التربوي للعام الدراسي 2018 - 2019، تاريخ الإصدار يناير 2019

38 - التفسير نتاج مقابلة هاتفية مع الدكتور محمد المعتصم أحمد موسى، أستاذ المناهج وطرائق التدريس بكلية التربية جامعة القضايف

نصف مدارس الولاية بلا كهرباء.

وأن عدد عيون مراحيض مرحلة الأساس في كل الولاية 2189 عين ، بمعدل 2,5 عين للمدرسة، ولم يحدد الكتاب الإحصائي توزيعها على المحليات ، ونعلم أن هنالك مدارس بلا مراحيض أو بمراحيض بالغة السوء !

وقد بلغت مساهمات المجالس التربوية 13262824 جنيها، ولكن يلاحظ أن مساهمة مجالس بلدية القضايف أقل من مساهمة معظم مجالس المحليات الأخرى ، مما يعني أن بلدية القضايف، رغم كثرة مدارسها وتلاميذها، أكثر اعتمادها على الحكومة ، مقارنة بالمحليات الأخرى، التي يدفع مواطنوها أكثر لسد النواقص.

ونجد أن بلدية القضايف حالها أفضل من المحليات الأخرى فيما يخص مياه الشرب، حسب الكتاب الإحصائي، ويتوقع أن يكون حالها أفضل بالنسبة لتوفر المراحيض والكهرباء. مقارنة بين المحليات في نسبة النجاح^[39].

كانت أعلى نسبة نجاح في نتيجة شهادة الأساس بولاية القضايف للعام الدراسي 2018 - 2019 في محلية الفاو بنسبة 71% ، رغم أنها صاحبة أسوأ إجماع ! .

وتليها في المركز الثاني من حيث نسبة النجاح محلية البطانة بنسبة 70,1% ، في حين أن أقل نسبة استيعاب لمرحلة الأساس بالولاية كانت في ذات محلية البطانة بنسبة 25% فقط، كما سبق ذكره، كما أن في هذه المحلية نسبة التسرب الأعلى على الإطلاق 15,1%. وربما يكون تفسير نسبة النجاح العالية - رغم هذا الواقع - أن من تبقى بالتعليم من المستقرين، على الأرجح ، وليس الرحل، وفي حاضرة المحلية وليس قراها - تلقوا تعليما أفضل نسبيا في بيئة أفضل.

وكانت نسبة النجاح الأقل في محلية باسندة 43,8% . ورغم أن نسبة النجاح في بلدية القضايف بلغت 56,8% ، وهي نسبة متوسطة ، ولكن نجد أن من بين المائة الأوائل، على مستوى الولاية، أن 79 منهم من بلدية القضايف ، مما يعني أن هنالك فوارق في التعليم داخل مدينة القضايف نفسها . هذا وقد خرجت أكثر من نصف المحليات من قائمة المائة الأوائل .

3- التعليم الديمقراطي بعد الثورة السودانية:

إن الثورة العظيمة التي أطاحت بنظام الإنقاذ ، والتي قدمت أرتالا من الشهداء ، تتطلب أن نعمل جميعا على تنزيل شعارها «حرية سلام وعدالة» على أرض الواقع ، وحرى بالتعليم أن يلعب الدور الأكبر في تحقيق ذلك، لذا فإن إحداث تغيير جذري في نظام التعليم السوداني هو مرتبط بالفرس، إذ لا بد من تغيير وسيلة التغيير الأساسية.

إن التعليم الديمقراطي يحقق ديمقراطية التعليم، وهذا يتطلب الانحياز الواضح للريف. ولا سبيل لنا سوى التعامل بجدية مع تعليم الديمقراطية، حجب الزاوية في هذه الثورة التعليمية . وهذه بعض المقترحات غير المكتملة لتحقيق التعليم الديمقراطي.

3-1 الريف أولا .. الخرطوم أخيرا:

تقتضي ديمقراطية التعليم أن تضع الدولة السودانية خطة، تخصص فيها للتعليم نسبة عالية من الموازنة العامة ، ل يتم العمل على تحقيق مجانية وإلزامية التعليم ابتداء من المرحلة الابتدائية، والتدرج للمراحل الأعلى، باستيعاب كل الأطفال في سن المدرسة .

«لا بد من تغيير جذري في نظام التعليم السوداني بالانحياز الواضح للريف»

لكن الجديد الذي غاب، من لدن الاستعمار، مروراً بالأنظمة الوطنية، هو أن ضربة البداية يجب أن تكون من الريف ، وليس

من الخرطوم ، ولا حتى من عواصم الولايات، وإنما تكون البداية من القرى الكبيرة وحواضر المحليات في الريف، ببناء المدارس، وإكمال المدارس ذات النقص في فصولها أو إجلاسها أو حمامتها أو مصدر الماء فيها أو كهربائها .

ثم الانتقال إلى القرى الأقل حجما والتي تطبق كثافته السكانية إنشاء مدرسة ، والعمل على تجميع القرى الصغيرة أو تخير المكان المناسب لإنشاء المدرسة ، وينطبق الشيء نفسه على مدارس الرحل.

ويتبع ذلك تخصيص جزء مقدر من الميزانية لتحفيز المعلمين العاملين في الريف، ليكون الريف جاذبا ومرغوبا، بعد أن ظل طاردا، ويعد ضمن مناطق الشدة، في كل الزمن الماضي .

ولا يتم الانتقال لعواصم الولايات إلا بعد الاكتفاء في الريف،

39 - نسب نتائج المحليات وأرقام أوائل شهادة الأساس من مقابلة مع الأستاذ خليل كبير / مدير الإدارة العامة للامتحانات والقياس والتقويم بولاية القضايف



أما الخرطوم فهي المحطة الأخيرة .

وكذلك يجب أن تكون الأولوية، لمناطق الريف المنتج، في الخدمات الصحية وخدمات الماء والكهرباء والطرق المسفلطة . فبجانب «العدالة» سيؤدي ذلك لزيادة الإنتاج، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسن أوضاع المدن نفسها، وتحقيق «السلام» الاجتماعي، بخلق الرضا في الأماكن المتأثرة بالحرب والمناطق المهمشة والأرياف المنتجة في كل أنحاء السودان .

3- 2 تعليم الديمقراطية:

إن تعليم يعم الوطن كله، لا يكون ديمقراطياً إلا بتعليم الديمقراطية، لذلك لا بد من التعامل مع هذه القضية بالجدية اللازمة، لا كما ظل سائداً طوال معظم العهد الوطني بكتابة «الديمقراطية» في أهداف التعليم، كنوع من الزينة، لا أكثر ولا أقل.

ولتعليم الديمقراطية يجب تبني فلسفة تربوية تكون إحدى غاياتها الرئيسية «بناء الديمقراطية»، ومن ثم إحداث تغيير جذري في محتوى المنهج ليحقق غايات التربية الديمقراطية، وتطوير طرائق التدريس بحيث تبتعد تماماً عن الأسلوب السلطوي، ويجب ألا يقتصر التقويم على الامتحان فقط، وإنما يتم ابتكار أساليب تقيس سلوك الدارسين الديمقراطي العملي .

وهناك بعض القضايا التي ترتبط بالتعليم الديمقراطي

نتناولها هنا كرؤوس مواضيع ينبغي دراستها تفصيلاً والعمل بجد على تنفيذها .

3- 2- 1 الديمقراطية والشورى والتعليم:

أين موقع الشورى في منهج التعليم الديمقراطي؟ إن مفهوم «الشورى» كان حضوراً في برامج بعض الأحزاب، وهو موجود في تعليم الإنقاذ الذي لا يزال سارياً. وهو يستخدم، في الغالب، لدغدغة المشاعر الدينية لتحقيق الكسب السياسي، ويستخدم في تكريس حكم الفرد كما فعلت مايو والإنقاذ .

إن الشورى والديمقراطية غير متطابقتين، كما أنهما غير متضادتين . ولا شك في الجذر الديني لمفهوم «الشورى» التي يعرفها البعض بأنها «استطلاع رأي الأمة أو من ينوب عنها من المختصين في أمر لم ينص الشارع عليه من أجل التعبد بالعمل بما يظهر أنه أقرب للحق والصواب»^[40].

ونجد أن استطلاع رأي الأمة في الشورى يشبه استفتاء الشعب في الديمقراطية، ولكن الشورى تخص المسلمين بينما الديمقراطية تخص المواطنين.

عليه فإن غايات التعليم العليا يجب أن تتضمن «بناء

40 - خالد عبد العزيز الشريدة، رؤية نقدية لإشكالية الشورى والديمقراطية، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية جامعة الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001، ص 38

الديمقراطية» وليس «الشورى»، ولكن الأهداف الفرعية لمنهج التربية الإسلامية ينبغي أن تتضمن «الشورى»، التي يتم تدريسها للسودانيين المسلمين في المنهج، كقيمة مهمة تهدف إلى الوصول إلى الحكمة، وتمنع التكريس للانفراد بالرأي، الشيء الذي يعين على تدريس الديمقراطية في كل المنهج، كما يجب - بذات القدر - أن يتم تدريس معاني الكتاب المقدس التي تعنى بالحرية للسودانيين المسيحيين في منهج التربية المسيحية.

ويستحسن تدريس فترة الخلافة الراشدة كمرحلة راقية ومرجعية في الجوانب الأخلاقية، كما ينبغي تدريسها كنظام سياسي متقدم جدا على الأنظمة الموجودة أفقيا في العالم - وقتئذ - في روما القيصرية وفارس الكسروية، ومتقدم رأسيا بما لا يقاس، بما كان سائدا في الجزيرة العربية. وتوضيح إسهام تلك الفترة المشرقة في تطوير الديمقراطية نفسها، التي كانت عند اليونانيين الذين صكوا مصطلح «الديمقراطية» تقتصر ممارستها على الأحرار فقط.

3-2-2 اللغات المحلية:

يقتضي إحسان التعليم أن يدرس كل طفل بلغته الأم، ويقتضي التعليم الديمقراطي أن يفتح الباب لاستخدام اللغات السودانية في التعليم بقدر الإمكان، مع الحفاظ على اللغة العربية كلغة تواصل بين جل السودانيين أو كلهم، ومع الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية.

عمل نظام عبود، بذات منهج الاستعمار، عندما فرض اللغة العربية في جنوب السودان، مما أدى إلى تأجيج الصراع وتسعير الحرب. وظلت الأنظمة الأخرى منحازة ضد اللغات المحلية بدرجة من الدرجات. كما ظلت قضية إهمال وتهميش اللغات السودانية، في التعليم وفي غيره، تجد مجالا في الصراعات السياسية، بل وتستخدم في تأجيج الحرب، ولكن كانت تستخدم في كثير من الأحيان لزيادة الغيبة والتحفيز للقتال، ولم يكن كثيرون جادين في الأمر، ولعل أحد أبرز المؤشرات لذلك ما صرح به السيد جوزيف أدوهو، وزير التعليم بالإنابة، في مؤتمر التعليم الذي عقد في جوبا، في يوليو 1972، إذ قال: (أنا شخصا لا أريد لأطفالي أن يتعلموا بلغتهم المحلية، لأن تعليمهم بلغتهم المحلية ولمدة عامين في رأيي مضيعة للوقت^[41]).

إن جوهر السياسات اللغوية في السودان لا يتمثل في صراع بين اللغة العربية .. وبين اللغات المحلية، وإنما يتمثل في صراع بين اللغة العربية واللغة الانجليزية لا سيما في مجال التعليم العالي^[42].

وحتى لا تموت حشائش اللغات المحلية تحت أرجل صراع أفيال العربية والإنجليزية، لا بد من تصحيح الوضع برمته، وذلك بأن ننظر للغاتنا المحلية كمستودع للمعارف والخبرات والحكمة والأدب، التي من حق الشعب السوداني بأسره أن يستفيد منها؛ هذه هي النقطة الجوهرية في إعادة الأمر إلى نصابه، بدلا من الاستخفاف بهذه اللغات والتقليل من شأنها. ولتحقيق ذلك يلزمنا تدريس مبادئ اللغات السودانية المحلية للجميع في المناهج الدراسية، حتى يتعرف السودانيون على بعضهم البعض، مع ضرورة تشجيع استخدام لغاتنا المحلية كلغات تدريس في أماكن انتشارها.

ومن الممكن أن نبدأ بمقترح الأمين أبومنقة وأبوبكر الخليفة اللذين اقترحا اختيار عدد من اللغات السودانية المهمة أو الرئيسية، ذات وزن ديمغرافي أو تاريخي في أماكن سيادتها وتطويرها وتنميتها وتوظيفها في إيصال المعلومة إلى متحدثيها .. ومن اللغات المقترحة لهذا الغرض: المحس في شمال السودان، والبجا في شرق السودان، والفور في غرب السودان، وإحدى لغات الأجانب أو النيمانج أو الكواليب في جبال النوبة .. فأغلبية هذه اللغات قطع شوطا طويلا في عملية التدوين، إلا أنها كلها تحتاج إلى تطوير، ويمكن بدء التنفيذ من خلال أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة ثم المقروءة^[43]. ومن ثم يتم استخدامها كلغات تدريس في المراحل الأولى من التعليم.

ويرى الدكتور عبد الله علي إبراهيم: «أن تقرر اللغات المحلية كمواضع للدراسة كل في بيئة المتحدثين بها، وأن يطردها بطرائق العلم حتى تحل مكان العربية كوسيط للتعليم مرحلة إثر مرحلة مع الإبقاء على اللغة العربية كمادة دراسية من بداية السلم التعليمي. ومن شأن العلم وحده، واعتبارات سياسية وتربوية - لا يمكن التنبؤ بها الآن - أن يحدد اللغات المحلية التي ستعتمد كوسائط مستقرة للتعليم»^[44].

42 - أ.د. كمال محمد جاء الله، قضية السياسات اللغوية في السودان، مجلة الحداثة السودانية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2018، ص 19

43 - الأمين أبومنقة محمد، ويوسف الخليفة أبو بكر، مصدر سابق، ص 57

44 - د. عبد الله علي إبراهيم، الماركسية ومسألة اللغة في السودان، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، الطبعة الأولى، 2001، ص 67

41 - الأمين أبومنقة محمد، ويوسف الخليفة أبو بكر، أوضاع اللغة في السودان، الدراسات الأفريقية والآسيوية، الطبعة الأولى، 2006، ص 89



3-2-3 المدرسة المنفتحة على بيئتها:

لا ينبغي أن تكون المدارس أشبه بالسجون، لبؤسها بالداخل، وانغلاقها عن الخارج، بل يتوجب أن تفتح المدرسة، الجاذب داخلها، على بيئتها المحلية.

إن مدارس المجموعة «ب»، في مناطق الزراعة المطرية بالريف السوداني، يبدأ عامها الدراسي، في مارس أو أبريل، قبل مدارس المدن، وهي تمثل معظم مدارس ولاية القضارف، وتنتشر في عدد من الولايات التي تنتشر فيها الزراعة المطرية. ورغم أن هذه المدارس تفتح - عند بداية العام الدراسي - أبوابها أولاً فتسمى المجموعة «ب»، بينما مدارس المدن التي تفتح متأخرة تسمى «أ» ومن هنا يبدأ التهميش.

تبدأ هذه المدارس عامها الدراسي دون تزويدها بمتطلباتها في بداية العام، نتاج لإهمالها وخروجها عن ذاكرة المسؤولين، الذين لا يتذكرون بداية العام الدراسي إلا عندما تفتح مدارس المجموعة «أ»، وهذا خلل بين يجب تداركه.

تدخل مدارس المجموعة «ب» في عطلة لشهور يونيو ويوليو وأغسطس، بحكم انهماك الأسرة في الزراعة؛ فيمكن جعل هذه الأشهر وقت انفتاح المدرسة على بيئتها المحلية، وفرصة لتعليم الأطفال الزراعة بواسطة الأسر والمعلمين، على أن تضيف المدرسة للأطفال وأولياء أمورهم معارف زراعية جديدة، ويتعلم التلاميذ والمعلمون من التجربة. هذا يؤدي إلى تعرف الأطفال على بيئتهم المنتجة بصورة علمية، وإلى تعزيز ثقة الأسرة في المدرسة، وتطوير الزراعة.

وكذلك «يمكن أن يبدأ التاريخ في كل مدرسة بالمعطيات التاريخية الحقيقية التي يأتي بها التلاميذ إلى حظيرة المدرسة وستلعب الحكايات في التعليم المرن للتاريخ دوراً كبيراً، غير أن

التربويين يتمسكون بمركزية المنهج والتوجيه ويرتكبون بذلك حماقة كبيرة لأنهم يفرغون تلاميذهم من رصيدهم التاريخي الملموس ليستبدلوا لهم ذلك بتاريخ مجرد اعتباطي^[45].

الخاتمة:

كان التعليم الاستعماري تعليماً غير ديمقراطي بامتياز، فقد كان تعليمياً نخبياً لا يعلم الديمقراطية. وقد فشلت الأنظمة الحاكمة في السودان، طوال العهد الوطني، في إزالة المظالم والتشوهات في التعليم الذي لا يتوفر لكل أقاليم السودان على قدم المساواة، إذ ظل ينزع للانحياز للمدينة على حساب الريف السوداني، وهو - في ذات الوقت - تعليم لا يعلم الديمقراطية.

ما يجب عمله الآن، وبجد، أن يتم التخطيط لإغراق الريف في التعليم، وليس الخرطوم، ولا عواصم الولايات، وإنما تكون البداية من القرى الكبيرة وحواضر المحليات في الريف السوداني، ببناء المدارس وإكمال المدارس ذات النقص في فصولها أو خدماتها.

ويتوجب على التعليم، في مرحلة ما بعد الثورة السودانية، أن ينهض على تعليم الديمقراطية بصياغة فلسفة تربوية، يكون لبناء الديمقراطية موقعه الأساسي فيها، مع ضرورة التعامل الجدي مع الأمر لأنه يتعلق بتحقيق، أو عدم تحقيق، شعار الثورة «حرية سلام وعدالة».

45- د. عبد الله علي إبراهيم، أصوات أخرى في الحديقة: تعليم التراث في السودان، دار المصورات للنشر والطباعة والتوزيع، الخرطوم، الطبعة الأولى، 2016، ص 79



فهم الذات دون الغرور



راني السمراني

الفن هو أحد أعظم أشكال التعبير الإنساني، لكنه أيضاً قد يتحول إلى مصيدة للنرجسية إذا لم يفهم في سياقه الصحيح. في هذا المقال، أسمى لتوضيح كيف يمكن للفنان السوداني، كجزء من مجتمع إنساني متكامل، أن يفهم ذاته دون الوقوع في فخ الغرور.

• بالإضافة إلى الاتصال بين نصفي الدماغ، حيث يختص النصف الأيمن بالإبداع والأيسر بالتحليل. هذا النشاط الدماغى يمكن أن يوجد لدى أي إنسان، لكنه يظهر بشكل أوضح لدى من يمتلك استعداداً وراثياً أو بيئة محفزة. ومع ذلك، هذه القدرات ليست حصرية على الفنانين فقط أو كما يعتقد البعض، فيمكن لأي شخص تنميتها بالتعلم والممارسة.

من رواد الفن الإنساني

في السودان، برزت أمثلة عديدة لفنانين استخدموا مواهبهم لتقديم فن إنساني يعبر عن المجتمع ويتفاعل معه.

أ. مصطفى سيد أحمد، على سبيل

المثال، قدم أعمالاً خالدة تحمل هموم الوطن وقضاياها، بينما أظهر الاستاذ محجوب شريف التزاماً واضحاً باستخدام الشعر كوسيلة للدفاع عن الكرامة والعدالة.

وفي المقابل، نجد حالات أخرى

الفن ليس تفرداً مطلقاً

أولاً، يحتاج بعض الفنانين إلى إدراك أن كونك فناناً لا يعني أنك متفرد أو مميز بشكل مطلق عن بقية البشر.

فالفنان، مثل أي إنسان

آخر، يملك مجموعة من القدرات التي يمكن أن تنشط بفعل التجربة، التعلم، أو الموهبة الفطرية.

قد تمكنه هذه القدرات من العزف، التأليف، الرسم، الكتابة، أو تقديم أي مادة إبداعية أخرى، لكنها لا ترفعه فوق الآخرين.

فالموهبة الفنية هي نتيجة لتفاعل معقد بين عدة مناطق في الدماغ تعمل معاً لتحفيز الإبداع وتحويل الأفكار إلى أعمال فنية.

من بين هذه المناطق:

• الفص الجبهي، المسؤول عن التفكير الإبداعي وتنظيم الأفكار.

• الفص الصدغي، الذي يعالج الصوت والموسيقى.

• الجهاز الحوفي، الذي يستدعي العواطف ويحولها إلى إبداع.

• كونك فناناً يعني أنك تملك فرصة لتكون جزءاً من شيء أكبر هو الإنسانية بكل تنوعها وجمالها.

• النرجسية اعتقاد زائف بأن الفنان متفوق على الآخرين بسبب موهبته، ما يؤدي لفقدان الإحساس بالآخرين.



من أعمال الكاتب..

الإمكانات البشرية.

وبدلاً من أن ينغمس في وهم التفرد، يمكنه أن يستخدم موهبته لخلق الجمال، الإلهام، والتواصل مع الآخرين بكل تواضع، والتواضع هنا ليس ضعفاً، بل هو مفتاح لتحويل الفن إلى جسر بين الناس.

وعليه أن لا يغفل أنه إنسان أولاً وأخيراً، له قيمته مثل كل شخص آخر.

في الختام..

كونك فناناً يعني أنك تملك فرصة لتكون جزءاً من شيء أكبر وهي:

الإنسانية بكل تنوعها وجمالها.

فالموهبة ليست دعوة للتعالي وليست تاجاً للغرور، بل رسالة و مسؤولية للمساهمة في تقوية الروابط بينك وبين مجتمعك يا (فنان/ة)، وكي تبقى أعمالك خالدة وشاهدة على جمال الإنسانية، لا على تفردك.

لفنانين وقعوا في فخ النرجسية، ما حجم من تأثيرهم الفني، سوف نتطرق اليهم في مقالات أخرى.

النرجسية مقابل الإنسانية

النرجسية الفنية، وهي اعتقاد زائف بأن الفنان متفوق على الآخرين بسبب موهبته، ما قد يدفعه في بعض الأحيان إلى فقدان البصيرة والإحساس بالآخرين.

لكن الحقيقة أن الفن، في جوهره، هو لغة تعبير عن الإنسانية المشتركة، و وسيلة لربط الإنسان بالإنسان، وليس سبباً للانعزال أو التعالي.

فالفنان لا يعمل في عزلة، وكل لوحة، لحن، أو عمل فني في الغالب يستمد من التجارب البشرية والمجتمع. فالإبداع ليس عملاً فردياً خالصاً، بل انعكاس للحياة المشتركة أو التفاعل الصادق بين الذات والمحيط الذي يجمع الفنان مع الآخرين.

لهذا، الفنان الحقيقي يدرك أن دوره ليس فرض نفسه، بل تمثيل الإنسانية بكل ما فيها من تعقيدات وجمال.

وإن قدراته هبة تُضاف إلى مجموعة لا نهائية من



محمد المكي إبراهيم .. مدينته وجيله

وأناشيد الصديق العزيز المفعمة بالجمال،
والنابضة بالحياة.

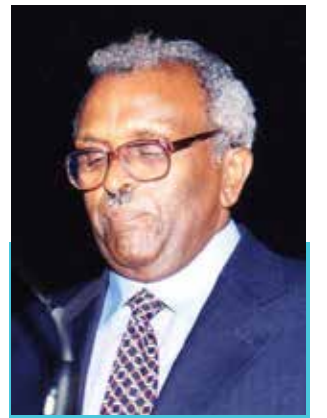
حاولت ان أجد تفسيراً آخرّاً لإحجام (الكلمات)
عن الانطلاق، في تهيبها ارتياد الميدان الصعب
المحفوف بمرارات الغياب؛ في أنها ربما تكون
قد أحست بأنني أنوي أن أستخدمها قارباً أعبّر
به بحراً لا ضفاف له وسط أمواج لُجِيّة وأنواء
عاتية؛ وأنني ربما ألقى عليها أعباء ثقيلة،
وأرهقها بمطالبتها التعبير عن مكي الشاعر،
ومكي الناقد الأدبي، ومكي الدبلوماسي؛ وعن
فيض ذكرياتنا، وتفاصيل صداقتنا ومسيرة
حياتنا المشتركة، بكل زخمها؛ والخوض بها في
عباب بحور الشعر والنقد الأدبي، ووسط أمواج
قضايا الفكر والاستنارة والتحديث.

فلنعذر (الكلمات) يا أصدقاء، ولا نحملها فوق
ما هي عليه من عناء، ونكتفي بما تكنه الصدور،
وما نحملة في سويداء أفئدتنا من حب ومَعَزَة
وتقدير لصديقنا العزيز.

(1) مدينته: في البداية
تمنعت عليّ الكلمات
وتوارت واحتجبت وأبت ان
تطاوعني وأنا مقدم على
الكتابة عن أخي وصديقي
وزميلي ورفيق الطفولة
والصبا والشباب.. شاعر
(أمتي) الراحل العزيز
محمد المكي إبراهيم؛

بينما كنت أحسبها سوف تتساقط عليّ بسخاء
وأريحية في مناسبة وداع فارسها وسيد بلاغتها
وطباقتها وجناسها وتشبيهها وعروضها وبحورها
وقوافيها، الذي ظل دوماً يزينها بالإبداع والسحر
والطلاوة.

وجدت العذر (للكلمات) في ذلك التمتع وعدم
التجاوب، ونحن في مناسبة الاحتفاء بالذكرى،
لكونها ترفض فكرة (الرحيل) و(الذكرى) من
الأساس، وهي التي تعودت ان تتدفق وتنساب
بسلاسة وعدوبة وبهجة وإشراق، في نقل قصائد



عبد المنعم
خليفة
خوجلي

لقد هَوَّنَ عَلَيَّ الصديق عمر الفحيل، والرفاق الأوفياء بالدوحة، وعلى (الكلمات) كذلك، بأن اقترح بأن يكون محور ومرتكز هذه الإطالة هو، (إضاءات حول البيئة المجتمعية والثقافية التي شكلت شخصية محمد المكي إبراهيم، وساعدته على ذلك العطاء الذي أثرى به الساحة الأدبية)، حيث يرون أن شخصي الضعيف مؤهَّلٌ لذلك.. لهم مني الشكر على هذه الثقة التي أعتز بها..

تجاوباً مع رغبة الأصدقاء تلك، ومتطلبات التنسيق، أثرت أن أقصر الحديث واجترار الذكريات العذبة عن الصديق (ود المكي) على (مدينته) و(جيله).

مدينتنا الأبيض، مهاد الحسن ومهد الجمال، ذات النسيم العذب والنفس العطري، كما وصفها عاشقها ومبدعها، جمعتنا وكان يلهو صباناً باعتزاز كمارد متعال، فكان أن أمدنا حبلها السري بالهوى والجمال والاعتزاز وحب الوطن.. تنسنا شذا أريجها الفواح، وريح أهلها الطيب، وعشنا وسط تلك البانوراما ذات الألوان الزاهية والسحنات المحبة واللهجات التي تنبض إلفاً وحنياً يا (ولض أمي)، والمعتقدات المختلفة التي لا

تزيد أهل مدينتنا إلا تعايشاً وتقارباً ودوداً، فلا عجب أن بعث ابن الأبيض (جورج فرانسيس زرزور) برسالة من مهجره النائي بأستراليا إلى (نيافة) السيد البكري، يطلب منه بأن يذكره في صلواته، حيث أنه مقبل على عملية جراحية!

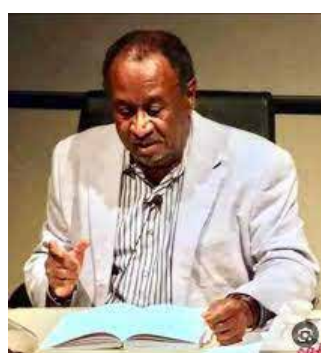
لا يخطر على بال أي أحد من أهل الأبيض أن يسأل، أو يسأله أحد يوماً، من هو؟ أو لأي عرق ينتسب؟؛ حيث أن الجميع منصهرون في تلك البوتقة من السماحة والمحبة، التي تجسد النموذج الفريد للوحدة الوطنية، التي نأمل أن نراها تعم كل سودانا الحبيب.

في بحثنا عن المؤثرات التي أسهمت في تكوين شخصية محمد المكي، وفي إثراء ثقافته، ودفعه على طريق الإبداع، وفي توسعة خياله وتشكيل وجدانه، لا بد لنا أن نبدأ بالإشارة أولاً إلى جذوره الأسرية التي تمتد إلى (الأستاذ) (قنديل كردفان) السيد إسماعيل ابن عبد الله، مؤسس الطريقة الإسماعيلية، والتي هي الطريقة الصوفية الوحيدة السودانية الخالصة، منشأً وقيادة..

احتج أحد الأخوة الأعزاء من أبناء حي (القبة) على وصفي

للسيد إسماعيل الولي بأنه (مثقّف وطني مستنير)، إذ أنه يرى أن ذلك وصف لقائد يساري!؛ غير أن السيد إسماعيل كان بالفعل كذلك؛ حيث له أكثر من سبعين مؤلفاً في التصوف والفقه وفروع المعارف المختلفة، وفي التاريخ والأدب والشعر؛ ولقد اتسم فكره بالأصالة والالتصاق بالبيئة الثقافية والاجتماعية المحلية. قدم السيد إسماعيل السند الروحي لمواطني كردفان في مقاومتهم لتجاوزات وقسوة الحكام في بدايات التركية، وقد واصل ذلك الدور ابنه السيد المكي.

من ثمرات الحيوية الاقتصادية والروح الجماعية التي سادت في مدينة الأبيض، ازدهار الحركة الوطنية والثقافية والفنية والرياضية، وبروز رموزها الأعلام، النجوم الساطعة في تلك الميادين. كانت دور الأحزاب والأندية الثقافية والاجتماعية والفنية، تعج بالحركة الدؤوبة والنشطة. لقد استضافت الأبيض في بداية الخمسينات (المهرجان الثقافي) الذي كان ينظمه مؤتمر الخريجين، والذي كان يهدف إلى تعزيز الثقة في مقدرات البلاد وهي تخطو نحو الاستقلال.. وكان أن هجرت





الفتاة السودانية (طول الرقاد يوم أن قامت تنادي الاتحاد).. نشيد الاتحاد النسائي الوليد، الذي صدح به الفنان أحمد المصطفى بنادي الخريجين بالأبيض لأول مرة. كانت تلك رمزية ذات معنى عظيم، وتعبير عن الروية المستقبلية المستنيرة لدور المرأة في السودان الجديد.

من العوامل ذات التأثير العميق في تشكيل الخلفيات الثقافية لجيلنا، جيل محمد المكي إبراهيم، ونحن في سنوات الصبا الباكر، (منظومة كردفان)، تلك المؤسسة التنويرية الشاملة، التي تضم (جريدة كردفان)، و(مطبعة كردفان)، و(صالون كردفان الأدبي)؛ لمؤسسها الدكتور الفاتح النور، الذي هو نفسه نتاج بيئة مدينة الأبيض المحفزة على البذل والعطاء والتفوق.

إلى جانب (مكتبة كردفان) التي كانت تغذي المدينة بالصحف والمجلات من مصر وبيروت، أسهمت (مكتبة الجماهير) أيضاً في إثراء مجتمع المدينة

بالكتب والمطبوعات من الاتحاد السوفيتي والصين، مما أتاح للقراء والمهتمين بقضايا الفكر والسياسة التهام أدبيات الماركسية، والثورة الثقافية في الصين الجديدة؛ كما وفرت للمعنيين بقضايا الأدب والثقافة، الوصول بيسر وسعر زهيد، إلى مؤلفات أدباء وشعراء روسيا الكلاسيكيين من أمثال تولستوي وديستوفسكي وجوركي وبوشكين وغيرهم.

تلك هي البيئة الاجتماعية والثقافية الثرية، والمناخات المترعة بكل ما هو ملهم وجميل، التي نشأ وسطها، وتأثر بها محمد المكي إبراهيم، وتشبع بكل ما ذخرت به من بهاء ورحابة.

عايش أبناء جيلنا آنذاك، ونحن لما نزل في سنوات العمر الباكورة، أجواء ما قبل الاستقلال، وقد بدأت تلوح في مجتمع المدينة ملامح رؤى فكرية حديثة، ومفاهيم جديدة، يحمل رايتها شباب من جيل ما بعد مؤتمر الخريجين. انخرطوا بهمة ورغبة في العمل الثقافي والاجتماعي، وشاركناهم بتنظيم وتنفيذ حملات محو

الأمية، والمسرحيات والندوات، وغيرها من الأنشطة التوعوية الهادفة، التي كان يضطلع بها اتحاد طلاب كردفان، انطلاقاً من (نادي الأعمال الحرة).

نحن ممتنون بالكثير لمدينتنا الحبيبة، أرض ميعادنا ومحبتنا، من غرست في نفوسنا بذرة الوطنية والعزة والانتماء. والزهد والتواضع والسماحة والصفاء.. من أورثتنا الوعي الذي به (تحيا خلايا الدهر والأشياء).. ومن فجرت بوجداننا (نبع الحياة ومجدها الأبدي). سوف ندع السلام (يدشن الشرف الجديدة)، وسنرفع الرؤوس ونبارك فرح الحياة.

محمد المكي إبراهيم.. مدينته وجيله (2-2)

سوف أقصر الإضاءات التي أود تقديمها عن (جيل محمد المكي إبراهيم)، على تأثيرات مراحل الدراسة المختلفة، على تكوين شخصيته كمثقف وطني، وبلورة رؤاه الفكرية، وإثراء مقومات عطائه الأدبي.



بدأت بذرة تميز المكي تتفتق منذ المرحلة الوسطى، مُبشراً بما ينتظر ذلك التلميذ الواعد من دور أدبي في المستقبل. لعل مرد ذلك إلى الخلفيات الثقافية والاجتماعية الثرية لمجتمع مدينة الأبيض، التي سلفت الإشارة إليها؛ وإلى التشجيع الذي كان يجده من أساتذته الذين أعجبوا بسلامة لغته، وبأفقه العريض الذي يفوق عمره. كانت الأميرية الوسطى آنذاك هي المدرسة الحكومية الوحيدة في كل غرب السودان، وتضم طلاباً من مختلف ربوع مديرتي كردفان الكبرى ودارفور الكبرى. ساعد ذلك التمازج والتنوع على تأسيس صداقات باقية بين الطلاب، وإثراء وجدانهم وخلفياتهم الثقافية بالإبداعات والفنون الأصيلة، والفولكلور الغني الذي تحفل به تلك الديار الحبيبة.

انتقل بعدها الصديق محمد المكي إبراهيم إلى ثانوية خورطقت الفيحاء، وكانت تلك السنوات هي الأكثر تأثيراً في تكوين شخصيته، حيث حفلت (الفيحاء) بفضاءات رحبة وموحية، وبالعديد من العوامل المحفزة على التفوق والإبداع. يأتي على رأس تلك المحفزات:

مناخ الحرية، والإحساس العالي بالمسؤولية الوطنية في سنوات الاستقلال الوليد آنذاك، وروح التسامح الناتجة من الممارسة السليمة للديمقراطية في الجمعيات واتحاد الطلبة،

والإبداع الناتج من العناية التي كانت توجه للفنون والمسرح.

هذا إلى جانب خضرة ريف كردفان الياض، وخريفها المعطر بالدعاش المنعش، وجبالها الرواسي، الداجو وكرباج، التي تُعمق في النفس الإحساس بالرسوخ والشموخ. لا بد أن يكون لجمال الطبيعة ذاك قد لعب دوراً في إثراء خيالات مكي وزملائه شعراء (الفيحاء)؛ ولقد كان شعراء مثل (كيتس) و(كولريديج)، يستمدون الإلهام من جمال الريف الإنجليزي، ومنطقة البحيرات بأسكوتلندا.

تلك هي البيئة التي ألهمت شعراء خورطقت الشباب، حمزة حسين العبادي، وصافي الدين حامد البشير، وعبد الرحيم أبو ذكرى، ومحمد المكي إبراهيم؛ وهنا أستعير هذه العبارة الزاهية من إحدى رسائل صديقي العزيز مكي: «الشباب هو عمر الشعر الرائع العميق الذي ينبغي انتهازه لاقتناص وردة الشعر وتعبئة الروح بسحرها الفريد».

كانت الحركة الطلابية بخورطقت تتفاعل وتتجاوب مع الأحداث الوطنية والقومية الهامة التي شهدتها تلك السنوات؛ مثل الاستقلال، والعدوان الثلاثي، ومأساة عنبر جودة، وحلايب، وقانون الطوارئ. كان رئيس اتحاد الطلبة، لأكثر من دورة، الأديب والشاعر صافي الدين حامد البشير، والذي ظل يقود

ويوجه العمل الطلابي والوطني بمسؤولية، تسمو فوق الصراعات.

إلى جانب قضايا العمل الوطني، كان صافي الدين، بكاريزمته العالية، وأفقه الفكري العريض، يرفع الحركة الأدبية بالمدرسة، ويحفز كل من تظهر لديه بشريات الإبداع، دون تقييد بما هو توجهه الفكري، وذلك استلهاماً لشعار الثورة الثقافية في الصين (دعوا مائة زهرة تفتح). كان الأدباء الشباب سعيدين بتلك الرابطة، وذلك التمازج والتلاقح، الذي يساعدهم على تبادل تجاربهم، والتحاور حولها بود وصفاء، إلى جانب مناقشة لموضوعات الثقافية العامة.

كان محمد المكي إبراهيم من بين أولئك المبدعين الواعدين، وكان لصيقاً بصافي الدين، حيث جمعهما السكن في (داخلية علي دينار).

من منارات الثقافة بخورطقت أيضاً، الصحف الجدارية، ومن بينها صحيفة (آراء) التي كانت هي المنبر الذي ساعد على التعريف بالإشراقات المبكرة للكثيرين من الكتاب الشباب. عرفت (آراء) بالمستوى الرفيع من الكتابات ذات الجودة والعمق، وبتغطيتها للموضوعات والأحداث الثقافية والوطنية.

في ظل تلك البيئة الطبيعية والثقافية المواتية، كان انفتاح أبناء الجيل على الفكر الإنساني الجديد، والتشبع بقيم الحق



إبراهيم، الذي ارتبط اسمه بأكتوبر ارتباطاً لا ينفصم. إلى جانب ذلك، كان التضامن مع أهالي حلفا، ومساندة الثورة الجزائرية، وحركات التحرر الوطني في الكونغو وأنجولا، وحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، ومناهضة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا. كان الجميع يشاركون بحيوية في ذلك الفيض الدافق من الأنشطة؛ حيث لا مكان للعزلة والتفوق والانزواء. كذلك كان الحوار يدور بحيوية حول قضايا الفكر والأدب والسياسة؛ وكان له دوره المؤثر في تشكيل الخلفيات الثقافية لمحمد المكي إبراهيم وجيله.

الإشعاع المنبعث من كلية الآداب، ومن فيض علم اساتذتها الأعلام، لم يكن نفعه يقتصر على طلابها، بل يمتد إلى خارج أسوار الجامعة، وصولاً إلى المجتمع الثقافي السوداني العريض. كانت مناهج الكلية تبحر بالطلاب عبر كلاسيكيات الأدب الإنجليزي، مثل مسرحيات شكسبير، ومؤلفات تشارلز ديكنز، وأميلي وشارلي برونتي، وأشعار كوليردج، وبايرون، وإليوت، وشاعر سكوتلاند الكبير روبرت بيرنز.

كانت (العلوم السياسية) تُدرّس في كليات الاقتصاد والآداب والقانون، مما أتاح لطلاب تلك الكليات المشاركة والتحاور حول قضايا الفكر السياسي والقانوني والفقه الدستوري الأوروبي، والنظريات السياسية وتطورها عبر القرون، والإلمام بموضوعات مثل الماقنا كارتا (الميثاق العظيم)، وتطور فكرة العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو، ورؤية جون لوك للقيم الأخلاقية، ورؤية مونتسكيو للفصل بين السلطات.

خارج المدرجات، وبعيداً عن المناهج الرسمية

والخير والجمال والاشتراكية والعدل الاجتماعي، التي كانت من العوامل ذات التأثير الفعال في إنتاج ذلك الشعر الحدائي البديع لمحمد المكي إبراهيم وزملائه من أدباء وشعراء تلك الفترة، الذين كتبوا باكراً شعراً نابضاً بحب الوطن، وشعراً أممياً وإنسانياً رفيعاً.

من أمثلة ذلك، الشعر الذي تدفق تضامناً مع (لوسي) الطالبة بجامعة ألباما، التي حرمها العنصريون في الجنوب الأمريكي من مواصلة دراستها؛ وتعاطفاً مع ضحايا المكارثية في أمريكا، ومناصرةً لشعب فلسطين، ولم تكن قد مضت على (النكبة) آنذاك سوى أعوام ثمانية. غنينا (للسلام والحب والأمل)، وكان قد مضى آنذاك عقد واحد على نهاية الحرب الكونية المدمرة. كنا مزودين بثقة عظيمة في أن (قوة الشباب ستصنع المحال).

في إحدى رسائله لي، استعاد الصديق محمد المكي قبساً من ذكريات تلك السنوات النواضر، حيث خاطبني: « تذكر بكل تأكيد فورة الحماس والغناء الجميل التي ملأت أرواحنا عشية استقلال بلادنا منتصف الخمسينات واستمرت معنا عبر أكتوبر المجيد.. ثم انطفأت الجذوة، وبدا الكفر الأصلع يطل برأسه في كل الأنحاء».

ثم كان الانتقال إلى جامعة الخرطوم، في عهدها الزاهر، الحافل بالحيوية، والخصوبة الفكرية والأدبية، والأحداث الوطنية والقومية، التي أذكر من معالمها البارزة: مقاومة الحكم العسكري الأول، والعمل الدؤوب لاستعادة الحريات الديمقراطية، الذي تتوج بثورة أكتوبر الخالدة، والتي ترسخت في وجدان الوطن بالأنشيد البديعة والباقية للصديق العزيز محمد المكي



علي عبد القيوم ومحمد عبد الحي والنور عثمان أبكر، أدوارٌ بارزة في بلورتها وإثرائها بأشعارهم البديعة، التي أسهمت في تعزيز تلك الهوية، ومنحتها أيقونتها (الغابة والصحراء).

في قمة مأساة وطننا العزيز، لتزود يا أصدقاء بالثقة، وبهذا التفاؤل المنبعث من كلمات شاعرنا (محمد المكي) المفعمة بالبهاء والإشراق؛ ولثق بأننا سوف (نمد بساط الزهر، ونحتطب النخيل، وننحر للقادمين ذبائح البهج الخفي، ونفرق العيد والبشرى وأمجاد القطاف وموسم الحب). وأنا، في أعلى قمم الشمس (سنفرش للأضياف موائدنا، ونركز في أحشاء الأرض بيارقنا وندق طبول التمجيد لأمتنا ونغني للشعب، على قيثارة السادة والفرسان، ملاحم العزة والحرية).

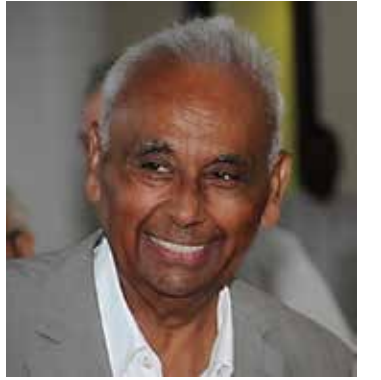
دعواتنا للراحل العزيز بالرحمة والمغفرة.

للكليات، كانت تورق بساتين يانعة أخرى تتفتق في دار الاتحاد، وعلى منابر أركان النقاش في الجمعيات و(قهوة النشاط)، ومن على صفحات الصحف الجدارية (مساء الخير) و(آخر لحظة) اللتين تصدران كل مساء لتغطية الأحداث الساخنة. كانت هناك أيضاً الصحف المعنية بالشأن الثقافي، منها (الغد) التي كان يحررها علي المك والحسين الحسن، وهي تغطي موضوعات عميقة، مثل الحضارات السودانية التاريخية، وفكر (نكروما) عن الوحدة الإفريقية، وإلهام (فانون) لحركة التحرر الوطني، وعن شعر الشرقاوي والجواهري والبياتي؛ وصحيفة (الوجود) التي كان يقدم فيها النور عثمان أبكر إضاءات عن فكر (سارتر، وسيمون ديبفوار، وألبير كامو. كذلك ازدهرت في تلك الفترة الحوارات الخصبة حول قضايا الهوية الثقافية، وتحديث الشعر السوداني، التي كانت لمحمد المكي إبراهيم ورفاقه،



في الذكرى
السادسة عشر
لرحيل
الروائي الفذ
الطيب صالح..

الطيب صالح في عيون الألمان!*



د. حامد فضل الله

إلى ذكرى الكاتب والناقد الأدبي الراحل رجاء
النقاش، أول من قدم الطيب صالح للقارئ العربي.
ح. ف

بصدور رواية «بندر شاه» عام 2001 اكتمل نشر روايات الطيب صالح الثلاث (موسم الهجرة إلى الشمال، عرس الزين^[1]، بندر شاه) وقصصه القصيرة التي جمعت في كتاب بعنوان «حفنة تمر»، عنوان إحدى قصص المجموعة والتي ترجمت إلى الألمانية وصدرت بعد أكثر من ثلاثين عاماً منذ صدور روايته الأولى «عرس الزين»/ بيروت عام 1966.

في هذا المقال استعراض موجز لما سطرته أقلام بعض الكتاب والنقاد على الصفحات المتخصصة بالأدب في بعض الصحف والمجلات الألمانية وذلك بعد الاحتفاء والترحيب الكبير برواياته من الكتاب والقراء.

صورة الأوروبيين في قصص ومسرح الأدب العربي الحديث..

رو تراود فيلاند[2] (Rotraud Wielandt):

«إن رواية موسم الهجرة إلى الشمال للطيب صالح شكلت لدى العديد من الباحثين والنقاد الأوروبيين مدخلاً لدراسة آثار الاستعمار على الصعيد الاجتماعي والثقافي التي ما زالت تربط بين البلدان الأوروبية وشعوب مُستعمراتها رغم الاستقلال السياسي لتلك البلدان المُستعمرة.

وتتميز شخصية بطل الرواية مصطفى سعيد بانفصاميتها إذ أنه يحقد على الاستعمار ويرغب في الانتقام منه. لقد فقد نفسه أي هويته ووحدة شخصيته للأبد تحت تأثير ثقافة المستعمرين أثناء دراسته في بريطانيا، كما أن انتقامه من الاستعمار عن طريق غزواته الجنسية باغتصاب النساء الانجليزيات ودفعهن إلى الانتحار لا يغير من واقعه شيئاً، إنه انتقام العاجز، وحتى عودته إلى الوطن ومحاولة بناء حياة جديدة مستفيداً مما اكتسبه من معرفة تمنى بالفشل لأنه لا يتمكن من الخلاص من آثار الماضي وتنتهي حياته بشكل مأساوي، وبذلك يبقى هو أخيراً ضحية مجمل وضعه التاريخي.

على نقيض ما يمثله مصطفى سعيد كانت شخصية الراوي الذي درس أيضاً في بريطانيا بعد استقلال السودان، أكثر توازناً، فهو مختلف عنه في أفق تجربته وتقييمه ونقده للاستعمار. إن الأوروبيين ليسوا أعداء سياسيين بالوراثة والأفارقة ليسوا بالمغتصبين ولا المطالبين بالثأر، لا عداً تاريخي.

تُختتم الرواية بمغادرة الراوي غرفة غريمه مصطفى سعيد وسيطر عليه الغيظ والحقد وتقوده قدماء إلى شاطئ النيل، يدخل الماء عارياً سابحاً نحو الشاطئ الشمالي ويقاوم قوى التيار الذي يشده إلى القاع بكل ما يملك من قوة وعزيمة رافعاً قامته

1- صدرت الترجمة الألمانية الأولى لرواية «عرس الزين» مع النص العربي في مجلد واحد عن دار نشر صغيرة (Edition Orient) عام 1983 وقام بالترجمة استيفان رايشموت Stefan Reichmuth كمادة للتدريس لطلاب الدراسات الإسلامية والعربية في الجامعات الألمانية.

2 - Rotraud Wielandt; Das Bild der Europäer in der modernen arabischen Erzähl- und Theaterliteratur; S:437478-; Beirut 1980; Franz Steiner Verlag. Wiesbaden.



في محاولة للبقاء على السطح وهو في حالة بين الحياة والموت وفي منتصف الطريق بين الشمال والجنوب.

إن الخاتمة الرائعة والتي لا تتعدى ثلاث صفحات مبنية على رمزية مكثفة غير عادية بجانب طريقة السرد المحكم بما فيه من تشويق وإثارة عبر العديد من صفحات الرواية، تكشف من خلال الشخصيتين الرئيسيتين عن أزمة ومأساة ومسار المثقف السوداني بين التمسك بالقديم والانفتاح على الجديد. وتعكس العلاقة المستجدة بين السودان وبريطانيا على المستوى الثقافي بكل أبعاده والتي تعتمد في أساسها على القيم المشتركة بين الشعوب بغض النظر عما تركته العلاقات السياسية الاستعمارية السابقة من آثار سلبية والتي لا يمكن التحرر منها بين يوم وليلة.

وتحت عنوان «الإنجليزي الأسود على ضفاف النيل، موسم الهجرة إلى الشمال للطيب صالح، رواية كلاسيكية لأدب ما بعد الكولونيالية تكتشف من جديد»: كتب هانز بيتر كونش^[3] Hans-Peter Kunisch «... فالرواية، ومنذ نشرها لأول مرة في منتصف الستينات توطدت «ككتاب مقدس» في أوساط المثقفين وهي الآن في مصاف الأدب العالمي، ولفترة

طويلة وقبل أن يصدر صاموئيل هانتنغتون Samuel Huntington كتابه «صراع الحضارات» تطرق الطيب صالح إلى هذه الموضوعات كشرح ينسحب ويتجلى في بعض المصائر الفردية لشخصيات الرواية.

بالرغم من مضي ثلاثين عاماً على ذبوع رواية صالح إلا أنها - ومما يدعو إلى الدهشة - لم يزل تأثيرها الروحي طاغياً وهذا ما ينطبق كذلك على ترجمتها إلى الألمانية التي أتت متأخرة جداً. ومما يزكي مكانة هذه الرواية هو أن القطيعة بين الثقافات رغم التناقض بين التحزب للعلومة أو التظلم منها لم تفقد أهميتها وخاصة أن الرواية كُتبت بحريه أسرة. إن تعدد الاحتمالات داخل

شكلت "موسم الهجرة إلى الشمال" مدخلا للباحثين والنقاد الأوروبيين لدراسة آثار الاستعمار على الصعيد الاجتماعي والثقافي

الرواية يرتبط بالفقرات الوصفية وقصص أهل القرية الشفهية والمونولوج الداخلي وهذه العناصر في حد ذاتها توسع المنظور أكثر من مضمون حياة سعيد غريبة الأطوار والذي تلاشى دوره مع انسياب الرواية شيئاً فشيئاً.

أما المشهد الختامي الرائع فقد جاء كنهاية مفتوحة: هل ينساب مصطفى سعيد مع النيل ويتبعه؟

لقد تركت كل قضايا الصراع الحالية تقريباً والمتعلقة بالحياة الأفريقية بعد الاستعمار آثاراً واضحة على هذه الرواية المدهشة:

- نتائج التطور التعليمي.
- السلوك الاستعماري الحديث للنخبة الجديدة التي تعلمت في الغرب داخل بلادها.
- حق تقرير المصير للأفراد والثقافات.
- الوضع الاجتماعي للمرأة وختان الإناث.

ربما يكون إصرار الطيب صالح على المزج التجريبي والتقليدي في بنية السرد في هذه الرواية القصيرة - التي تنمو من فصل إلى فصل وتومئ باستمرار لجوزيف كونراد وتسترجع عطيل مستبطنة بصورة مدهشة أثر شكسبير - هو الذي جعل من المناقشات الحالية حول تباين الثقافات وأساليب السرد القديمة والحديثة مسائل محاطة بالضباب وعدم الوضوح».

وكتب فريدولين فوغر^[4] Fridolin Fuger إن الشخصية الرئيسية في الرواية ليست مصطفى سعيد، ولكنها الراوي ذاته.

ويستدل على ذلك بشكل خاص من خلال المشهد في غرفة المكتب، الذي يؤكد أن سعيداً ليس الشخصية الحقيقية المختارة. إن المصير الذي آل إليه الراوي يعكس تمزقه الداخلي وأزمة مصيره، الأمر الذي ساعده في نهاية المطاف لإعادة تصويب توجهه. وهنا أيضاً إشارة إلى رمزية دخول الراوي إلى نهر النيل والسباحة صوب الشاطئ الشمالي.

3- Hans-Peter Kunisch; Der Schwarze Engländer am Nil; Süddeutsche Zeitung/ 139/ 1998;

4- Fridolin Fuger ; Faustgestalt Zwischen Nord u. Süd. (Der Bund, 26.03.1998

كتب لودفيج أمان^[5] Ludwig Ammann منوها في تقييمه لموسم الهجرة إلى الشمال» بأن صالح قد استبق في روايته هذه بعقد من الزمان «نقد الاستشراق» لإدوارد سعيد، فإدوارد سعيد لم ير في الاستشراق سوى تحقير الشرق غافلا عن تمجيد المستشرقين للشرق ومتجاهلا حركة الاستغراب «الاستشراق معكوسا»، وصالح لا يأبه لمراعاة المحظورات ولا يلجأ للمراوغة، ومارس آنذاك النقد الذاتي متعرضا للفساد والرشوة في أنظمة ما بعد الكولونيالية.

استبق الطيب صالح في روايته هذه بعقد من الزمان "نقد الاستشراق" لإدوارد سعيد

وعن قصصه القصيرة كتبت أولريكا روده^[6] Ulrike Rode «رحالة بين الشمال والجنوب - قصص قصيرة عن حياة ما بين ثقافتين ملؤها الحنين والألم» بأنه بينما يحزن الطيب صالح في قصته الأولى للفردوس الضائع، للتكامل بين الإنسان والطبيعة والعلاقة المتواصلة بين الإيمان والحياة، فإنه يصل في قصصه التالية إلى موضوع حياته الأساس وهو التباين ما بين التقليد والتقدم وانقطاع الثقافات.

في قصة «حفنة تمر» التي شكلت عنوان الكتاب تعبر القصة المؤلمة عن نزع تصوره المثالي للوطن المحبوب، وبفضل التتابع الزمني للقصص نرافق الكاتب في تغير وعيه وتنامي نظريته الواقعية للوطن الذي خلفه وراءه.

إننا ندرك ارتباطه بعائلته الكبيرة في حفيف جريد النخل الذي يرمز إلى نبض الحياة. ونبدأ في الوقت عينه في تفهم مدى إحساس الإنسان بالتمزق الذي يعتريه عندما يعود من الغرب المتفوق اقتصاديا وثقافيا إلى وطنه الذي بات غريبا عليه.

الطيب صالح بقي مترحلا ما بين عالمين وثقافتين، وفي كل إنجاز الأدبي عمل على معالجة هذا النمط من الحياة المليئة بالإرهاق وبلغة غنية بالمشاعر، دون

أن يترك لمشاعره أو يتسرع في تقييمه في تقرير ما هو صواب أو خطأ». وتضيف الكاتبة «إن قصصه شديدة التركيب تجربنا نحن القراء الغربيين على إعادة تقييم الذات. مضى تقريبا أربعون عاما على هذه القصص التسع للكاتب العربي الكبير ومما يدعو إلى الدهشة فعلا أنها ما زالت وبالرغم من كل العولمة تحتفظ بحيوتها حتى الوقت الراهن».

وكتب إنغو أريند^[7] Ingo Arend - نخلة الرحمة، من الأسطورة إلى المنطق.

تجسد شجرة النخل في هذه القصص الوحدة الكلية المفقودة. إنها رمز الحياة، فسعيد هو الذي يزرعها والناس يبتهجون عندما تلامس الريح تاجها. إنها منبع الأسطورة والكل ينطلق منها.

«من أسطورة الوحدة إلى واقع الغزل» يعود ويتطرق صالح دائما في قصص الحب الصغيرة إلى خطوط الفصل العنصرية، وهكذا يصف الطيب صالح بدون رحمة وعاطفة انفصال الجزء عن الكل.

وكما في روايته «موسم الهجرة إلى الشمال» يشكل الصراع بين التقليد والحداثة جوهر روايته «بندر شاه»^[8] وفيها يتألق في ربطه ما بين أحدث أساليب الرواية الأدبية والأداء الشفاهي الموروث.

في حين يؤكد صالح استمرار الصراع ما بين التمسك بما هو قائم من جهة وإرادة التغيير من جهة ثانية - أي ما بين القديم والجديد، أكان ذلك على المستوى السياسي من جهة أو كما تتجلى من جهة ثانية في قصة حب مريم ومحيميد. في حين ينتقل من موضوعيته هذه وبأسلوب مجازي يعالج من خلاله قصة البطل الرئيسي للرواية وتبدأ بإنقاذ «ضوء البيت» والد «بندر شاه» من نهر النيل مقتبسا بذلك قصة سيدنا موسى التاريخية.

«بندر شاه» هي قراءة مركبة، جرى إغناءها أكثر فأكثر من خلال تنوع الرؤى والأزمدة المتعددة والإضافات المتنوعة، وفي الوقت عينه عمل صالح على شد انتباهنا من خلال سرده

7-Ingo Arend ; Palmherz – Vom Mythos Zum Logos; Freitag 11 /Die Ost – West Wochen Zeitung/ 09.03.2001

8- (Bander Schah) (Tajjib Salich) (Lenos) كما جاء في النشرة الصحفية لدار لينوس

5- Ludwig Ammann; Lust an Herrschaft und Unterwerfung; (Badische Zeitung) 28.05.1998

6- Ulrike Rode; Auf Wanderschaft Zwischen Nord u. Süd

لثلاثة أجيال سابقة.

ويمكن القول بأن موضوع الرواية يقوم على سبر العلاقة ما بين الأجيال في عالم سريع التغيير، والدور الذي يلعبه الدين والتقليد في عمليات التحول الجارية بما تقدمه من مرتكز يتكئ عليه الناس، وفي الوقت عينه يشكل قيда يخضع الناس للمراوحة في البنية الموروثة.

الطيب صالح هو أحد رواد الأدب العربي المعاصر الذي حظي إنتاجه بالدراسات والأبحاث المتعمقة باستثناء رواية «بندر شاه» التي لم تتعرض لتحليل علمي أو محاولة تفسير متكامل وبقدر ما يصعب على المفسرين سبر غور الرواية فإنه يجعل من قراءتها أحد أكبر المغامرات التي لا مثيل لها في الأدب العربي.

و«بندر شاه» مثل كتبه الأخرى مليئة بالإيحاءات والإثارة. فالقارئ يشعر في «ود حامد» بأنه يسبح مع «محيميد» وجده في النيل ويخترق صوت المؤذن أذنيه.

هذه الانطباعات الجميلة المتعددة الألوان يكتسبها القارئ من تفاصيل الرواية إلا أنه يصعب عليه اكتشاف البعد اللازم الذي يسمح بتحويل الجزئيات الى أصل متكامل.

وبعد رائعته «موسم الهجرة الى الشمال» أصدر الطيب صالح وديعته «بندر شاه» مثيرا بذلك الكثير من الأسئلة التي تستهدف الأجيال القادمة من القراء.

في مقابلة مطولة أجرتها الكاتبة والصحفية مارتينا صبرا^[12] Martina Sabra مع الكاتب «الطيب صالح» نقتطف منها:

- هل لاحظت تطورا في النقاش حول رواية «موسم الهجرة الى الشمال» على امتداد ثلاثين عاما منذ صدورها وحتى الآن؟

- في الجامعات كتب الكثير عن الرواية والأكاديميون يناقشونها آخذين بعين الاعتبار الأبعاد النفسية واللسانية (اللغوية) إلا أن المهم في نظري، أن نأخذ بعين الاعتبار أن اهتمام القارئ العادي ينصب على الموضوع الرئيسي المتمثل في تفوق الغرب والكليشيهات ونقص الفهم المتبادل كما نشاهده يوما بيوم في وسائل الإعلام. فنحن ما زلنا لا نقبل بعضنا البعض

للتفاصيل الكثيفة للحياة في «ود حامد» بكافة ألوانها، ويصف الجمال الذي تعكسه طبيعة النيل في أدق تفاصيلها ويغني حوارات نساء ورجال القرية بألوان الفكاهة الموروثة. وهكذا يثبت صالح بعد رواية «موسم الهجرة الى الشمال» مرة أخرى بأنه روائي كبير.

ويكتب شتيفان فايدنر^[9] Stephan Weidner بعنوان مثير: «الرجل الآتي من النيل» مغامرة لا مثيل لها في الأدب العربي. بروايته «بندر شاه» يثير الطيب صالح الحيرة.

صمت صالح ثلاثين عاما، وفي صمته الإبداعي يمكن مقارنة هذا الكاتب السوداني الكبير الذي تألق في الستينيات كصوت واعد لأفريقيا السوداء، بصمت رمبو (Rimbaud). انه صمت تراجيدي لا يمكن تفسيره.

و«بندر شاه» هي أكثر رواياته غموضا ولا يمكن سبر غموضها، فهي متاهة يسهل ولوجها، ولكن الخروج منها هو المأزق. وعندما يصل القارئ إلى نهايتها يتمنى قراءتها من النهاية إلى البداية على مثال «خيوط أريادنا»^[10] Ariadne ليكتشف بأنه قطع كما هو حال تتابع الأجيال الطبيعي في «ود حامد».

وحتى تتضح الصورة للقارئ، فإن الرواية تسير في خطين كشرائح شفافة مترادفة فوق بعضها البعض، فالحدث الأول يروي بنبرة اسطورية عن كيفية النهضة التاريخية للسودان ومعه القرية عند نهاية القرن التاسع عشر، وخروج الرجل الغريب من النيل عند قرية «ود حامد» وكأنه طفا لتوه وهو فاقد الذاكرة من نهر الليته^[11] Lethe. أهل القرية احتفوا به وسموه «ضو البيت» وصار واحدا منهم، نجح في عمله وأضاف الجديد وأصبح في فترة وجيزة من الأثرياء وعندما حملت زوجته ابتلعه النيل من جديد، لتضع بعد ذلك مولودا يحمل الاسم المليء بالأسرار «بندر شاه» أما الحدث الثاني فيعرض توثيقا

9- Stephan Weidner ; Der Mann, der aus dem Nil kam; Frankfurter Allgemeine Zeitung/ 07.02.2002

10- حسب الاسطورة الاغريقية التي تروي قصة الأميرة «أريادنا» ابنة الملك مينوس (Minos) «ملك كريت» التي أهدت حبيبها «تسويس» (Theseus) بكرة خيط يمهده خلفه حينما يدخل إلى المتاهة ليستعين به في طريق عودته إذا خرج منها ليعود سالما من حيث بدأ. والاسطورة تضرب كمثال عن كيفية تخطي الحالات الصعبة والخروج من المأزق (المترجم).

11- الليته (Lethe) حسب الاسطورة الاغريقية، هو نهر النسيان، الذي يعد واحدا من خمسة مجاري مياه في الآخرة، وانتقال الأموات إلى الآخرة وشربهم منه ينسون فورا السعادة أو العذاب الذي عاشوه في الحياة الدنيا (المترجم).

12 - Martina Sabra; Überall Leben Wirkliche Menschen; Frankfurter Rundschau/ 03.04.1998

ويكتب مارتن إبل^[14] Martin Ebel قائلاً إن رواية «موسم الهجرة الى الشمال» مرافعة أدبية عن نمط من الحياة، لا ينكر الغرب ولا التنوير ويفضل بالرغم من ذلك القرية الشرقية على المدينة، وإن الحقائق تفصح عنها النساء. إن قراءة الكتاب للمرة الأولى تفعم بالسرور، أما القراءة الثانية فيرافقها تهليل وسعادة المكتشف.

وفي نعيه يكتب فولفغانغ غنتر ليرش^[15] Wolfgang Günter Lerch تحت عنوان «على قوس النيل»:

صحيح أن السودان بلد عربي، ولكنه كان مجهولاً في مراكز الأدب العربي مثل مصر ولبنان وسوريا أو العراق، حتى جاء الطيب صالح والذي كان له تأثيره في مسار الحداثة العربية. ولقد كان سباقاً في أعماله حينما طرح موضوع صراع الحضارات الذي يثار في عالم اليوم والذي طبع تاريخ المنطقة والبلد الذي ينتمي إليه. ويؤكد ليرش بأن أعمال الطيب صالح ستجعل وطنه السودان خالداً وإلى الأبد في سماء الأدب العربي.

الطيب صالح ينزع عن الموت سطوته^[16] ريجينا قرشولي:

أعمال الطيب صالح كانت من أجمل الصدف السعيدة في حياتي كمتريجة للأدب العربي إلى اللغة الألمانية، لا أستطيع أن أقول ما هو العمل الذي شغلني وأثر على أكثر من غيره من أعماله. أهي رواية «موسم الهجرة إلى الشمال» بينيتها المحكمة التي بلغت حد الكمال في حبك كل ما في التلاقي بين الحضارات من تناقضات في كل متجانس؟ أم هي تلك القصص الرائعة التي تمكن فيها من ولوج أعماق شخصيات إنسانية نموذجية وسرد سير حياة كاملة بما يشبه ضربات رسام سريعة؟ أم هل

السودان كان
أرضاً مجهولة
على مسرح
الأدب والشعر
قبل الطيب
صالح

كأدبيين تملأهم المشاعر والآمال الإنسانية الصادقة. إنني أشعر بالحزن لاستمرار هذه الفجوة.

- ما الذي يدفع القارئ الألماني للاهتمام بالأدب السوداني؟

- نحن نقرأ أيضاً الأدب الألماني توماس مان، هرمان هسه، غنتر غراس. وإذا أردنا أن نفهم بعضنا، فيجب على الأوربيين أن يخرجوا من عزلتهم القائمة على الغطرسة، فالأوربيون لا يزالون يعتقدون بأنهم الأكثر تحضراً في العالم وليس هناك ما يتعلمونه من الآخرين. إلا أن مجتمعاً فقيراً على المستوى الاقتصادي يمكن أن يكون ثميناً على المستوى الثقافي، فالسودان يتكئ على حضارة تعود إلى خمسة آلاف سنة، فلدينا ما نقوله، ولدينا ما نقوله للأوربيين.

وداعاً الطيب صالح

توفي الطيب صالح في 18 فبراير / 2009 ونعته كبريات الصحف الألمانية مذكرة بأعماله، نكتطف منها الاتي: يقول شتيفان فايدنر^[13] في مقالة «موسم الهجرة الى الجنوب»:

«على مسرح الأدب والشعر كان السودان أرضاً مجهولة قبل ان يقتحم الكاتب السوداني الطيب صالح المسرح الأدبي الصارخ في بيروت في ستينيات القرن الماضي. لقد كان فنانا كبيراً أثبت بأن الإبداع لا مكان له مهما كان قريباً أو بعيداً وبصرف النظر عما إذا كان لهذا المكان أو ذاك أية أهمية.

كان صالح ودوداً في علاقاته الشخصية ومتواضعاً في تقدير دوره الأدبي، مقدماً أي قصيدة كلاسيكية عربية مشهورة على أنها أكثر قيمة من رواياته جميعها. ولكن مؤرخي الأدب سيقدمون بالتأكيد حكماً مغايراً لما ذكره، مع ملاحظة أن الطيب صالح قدم آخر إنتاج كبير له عام 1971.

14 - Martin Ebel ; Sudanesischer Autor Salich gestorben; 20.02.2009 /Tages-Anzeiger

15 - Wolfgang Günter Lerch; Am Nilbogen; Frankfurter Allgemeine Zeitung/ 20. 02.2009

16 - ريجينا قرشولي: هذه فقرة من المداخلة التي ألقيت في ملتقى أصيلة تكريماً للطيب صالح في المغرب في 2009/8/11. النص الكامل نشر في صحيفة «أخبار الأدب» القاهرية في 2009/9/6

13 - Stefan Weidner; Zeit der Südwanerung; 19.02.2009
Süddeutsche Zeitung

هي يا ترى «بندر شاه»، الرواية الأكثر فنية في إيقاعاتها، والتي تمكن فيها من أن يوقظ قرية سودانية صغيرة من سبات ثانويتها ليزرعها في صلب التاريخ. ففي كل حدث يحدث للتو ثمة عودة إلى ما حدث عبر الزمن. انه ينزع هنا عن الموت صفته النهائية القاطعة الحاسمة، ويفقده بذلك سطوته وجبروته. إن ما بهرني كترجمة لأعماله قبل كل شيء هي الدقة المطلقة. لا توجد مفردة لم توضع في مكانها الصحيح ولا توجد جملة لا تنتهي بنقطة - كما هي الحال باللغة العربية، وبالتالي باللغة الألمانية، وبكل لغة أخرى. ما أعنيه هنا هي دقته الأسلوبية. والوضوح الذي يختبئ العمق في ثنياه. والغنى الخارق في الإيحاءات التي يبثها بين الكلمات، لا فيها وحسب.

وقبل هذا وذاك: تلك البساطة الظاهرية المفترضة التي يحملها أفكاراً ترقى إلى المستوى الفلسفي. إن ما بهرني فيه كإنسان هي مودته وطيبته وسخريته الخافتة وإنسانيته البادية دون أن يكسرهما أي تصنع.

وبضحكته من قهقهة تدخل دون استئذان كل قلب، ولم يكن ليستطيع أن يتجنب عدواها أي جليس!

مدخل لقراءة نصوص للطبيب صالح أندرياس فليتش^[17] (Andreas Pflitsch)

قام أندرياس فليتش الأستاذ في مركز البحوث للأدب والثقافة في برلين، بتقديم مدخل لروايات الطبيب صالح في فقرة «ذكرى تتحدث» (Erinnerung spricht) أثناء انعقاد مهرجان الأدب العالمي التاسع من 09 - 20 سبتمبر 2009 في برلين وبمشاركة واسعة لكتاب من العالم العربي.

جاء في التقديم: أن تواضع الكاتب الذي يشرفه وأعماله القليلة يجب ألا تضللنا عن أهمية إنتاجه للحدث العربية.

تعالج رواية موسم الهجرة إلى الشمال موضوعاً مركزية للأدب العربي الحديث عنوانها تحدي الغرب.

بدءاً من نهاية القرن التاسع عشر انصب اهتمام الأدب العربي الحديث التعاطي على ما تقدمه الحضارة الغربية: بين الانبهار بالثقافة الغربية من جهة والشعور بالإذلال على المستوى السياسي في ظل هيمنة الاستعمار والامبريالية من جهة أخرى. برزت فجوة كبيرة جرت لمحاولة القفز عنها من خلال التفسيرات المتعددة. ومن هنا تتضح مراوحة علاقات المثقفين العرب بالغرب، ما بين الإعجاب الشديد من جهة والخوف من فقدان الهوية الذاتية، أي ما بين الحب والكراهية من جهة أخرى. ومن هنا نلاحظ مدى تأثير موضوع رواية الطبيب صالح بهذه العلاقة الانفصامية، لعدد كبير من المثقفين في أفريقيا والعالم العربي مع الغرب.

على هذا النحو برزت حالة انفصام، بين مشاركتهم في النضال السياسي لبلادهم بهدف الاستقلال عن الهيمنة الأوروبية ومن جهة أخرى اعترافهم وتعلقهم بسيادة الثقافة الغربية.

بعد ذلك قام رولاند شيفر (Roland Schaefer) الممثل والمخرج المعروف على نطاق المسرح والسينما والتلفزيون بقراءة مقاطع مطولة لرواية موسم الهجرة إلى الشمال، كشف من خلالها عن الصور الجمالية التي يقدمها الكاتب من خلال أسلوبه الروائي وصياغته المثيرة.

*بسبب المقالات الكثيرة التي نشرت في المجلات والصحف الألمانية بعد صدور الطبعة الأولى «لموسم الهجرة إلى الشمال» عام 1998 نكتفي هنا بذكر بعضها فقط.

*طبيب اختصاص وناشط حقوقي. عضو مؤسس لمنظمة حقوق الإنسان في الدول العربية (أومراس) ألمانيا وعضو منظمة ابن رشد للفكر الحر (برلين). كاتب وقاص. تتركز كتاباته حول قضايا الهجرة والاندماج في المجتمع الألماني.

17 - Andreas Pflitsch; Einführung in die Lesung von Texten von Tayeb Salih; im Rahmen des Programms „Erinnerung spricht“; internationales Literaturfestival Berlin; 15. September 2009



Rotraud Wielandt



Stefan Reichmuth

صدرت المجموعة عن دار لينوس Lenos (بازل سويسرا) وإشراف الكاتب الألماني المستعرب هارتموت فندرش Hartmut Fähndrich والذي اختتم كل رواية بتعريف قصير عن الروائي مع عرض موجز لمضمون كل رواية.

ترجمت د. رجينا قرشولي الروايات ترجمة أمينة عكست النص العربي باقتدار مصحوب بلغة أدبية رصينة، والدكتورة قرشولي باحثة في المعهد الشرقي التابع لجامعة لايبزج Leipzig، وهي زوجة الشاعر السوري د. عادل قرشولي.



Hans-Peter Kunisch



Hartmut Fähndrich





دكتور أحمد شبال

حماية وصيانة المتاحف

المتاحف هي محفظة التاريخ ومنازة المستقبل وقلب الحاضر النابض، ونجد أن المتاحف صار لها شأواً عظيماً في العملية التعليمية ودفع عجلة التقدم في كثير من الدول المهتمة بالإنماء والتي تقدمت كثيراً على تلك الدول التي لا تعير المنشآت المتحفية اهتماماً وعناية من الضرورة أن نسلط بعض الضوء على كيفية الاهتمام وحماية هذه الصروح العظيمة.

مبنى المتحف الى منطقتين الاولى: خارجية وتشتمل على حماية المبنى والحديقة المتحفية من الاخطار الخارجية وفي مقدمتها خطر السطو والسرقة، والثاني: داخلية وتشتمل حماية المتحف من الداخل بما يحتويه من زوار وموظفي وتحف نادرة.

أ- الحماية الخارجية:

اول ما يهدد المتحف خطر السرقة، واهم ما نركز عليه هو الحماية الخارجية، وتحديد موقع المبنى من اول الاعتبار عند تحديد نوع الحماية، ويقصد بذلك موقع المبنى إذا كان خارج (محيط) المدينة، معزولاً عن غيره من المباني، ومحاطاً بأشجار او حديقة للمتحف،

ان حماية مبنى المتحف من صميم امن وسلامة المتحف، واختيار شخص يتولى مهمة التأمين والحماية هي من الامور المهمة، ويجب عند الانشاء ان يستشار مسئول الامن والامن الصناعي في وضع تخطيط المتحف، ولا بد ان يتوفر لهذا الشخص الخبرة الكافية في موضوع امن المتاحف اثناء المراحل الاولى في الانشاء، او اثناء اعداد المعارض الخاصة، ويعتبر هذا امراً له قيمته في وضع خطط المبنى وتحديد نقاط الضعف وتلافيها قبل فوات الاوان، ومن واجب المسئول عن امن المتحف ان يضع من الخطط ما يكفل توفير عدد الحراس اللازمين للمتحف.

وتنقسم المناطق التي تحتاج الى حماية وتأمين في



NOTICE
TEMPORARY SHUTDOWN
FOR SCHEDULED MAINTENANCE



وخير وسيلة للحراسة هي التعاون مع شرطة السياحة والآثار، ووجود الشرطة في المتحف ليل نهار، على ان يكونوا مدربين تدريباً عالياً جداً، ومزودين بعدد من الكلاب البوليسية، واجهزة انذار حديثة، ومن الممكن، اضافة الى ذلك - تعيين عدد من الحراس او امن المكان نفسه ويراعى ما يلي:

- ان يكونوا قادرين على ممارسة واجباتهم، وخاصة الناحية البدنية والصحية

- ان تكون رواتبهم مناسبة لما يتحملونه من اعباء، وحتى لا يكون عرضة لإغراء الرشوة للسماح بالسرقة.

ان يكون مظهر الحراس مناسباً، ويستحسن توحيد زيهم. -

ان يزودوا بالأسلحة المناسبة، واجهزة الاتصال اللاسلكي قدر المستطاع.

ان يزود خارج المتحف بكاميرات من جميع الجهات ضمن دائرة تليفزيونية مغلقة بالمتحف.

ملاحظة حراس جدران مبنى المتحف من الخارج، ومنع العبث من الخارج من الخارجين على القانون وملاحظة من يقوم بإتلاف الحدائق المتحفية الملحقة بمبنى المتحف.

ب- الحماية الداخلية

مما لا شك فيه ان الحماية الداخلية لمبنى المتحف قد تبدو سهلة من اول وهلة، ولكنها في غاية الصعوبة. اذ يتطلب حماية المعروضات والمخازن بالمتحف من موظفي وعمال المتحف، وكذلك من الزائرين، وايضا من افراد الحراسة أنفسهم. فالمتحف في العادة مملوء بالزوار، وكذلك العاملون فيه في الفترة الصباحية الى المساء، وتلك الفترة تتطلب بمنع التدخين والاكل والشرب الا في المناطق المصرح لهم بذلك فيها.

كذلك ملاحظة وملاحقة الزوار على اختلاف اعمارهم، وكل فئة عمرية معينة لها اخطاء شائعة فمثلا كبار السن كثيرا ما يقومون بالتدخين والاتكاء على الاطر الزجاجية (للفترينات) او خزانات العرض، وعادة ما

او كان المبنى في وسط المدينة حوله حديقة للمتحف، او مبنى ملتصقا بمبان اخرى.

وفي جميع الاحوال يجب ايجاد علاقات جيدة مع الشرطة الخاصة بالأمن والحراسة التي يقع مبنى المتحف في دائرتها. وبهذا يكون عاملاً مهماً من عوامل الحماية، حيث ان تردد دوريات رجال الأمن في اوقات مختلفة من الليل يقلل فرصة وقوع حوادث السطو على مبنى المتحف.

ولعل من اهم الاسباب التي تدعو الى التفكير في السرقة بالنسبة للمتاحف ، هو القيمة المادية العالية ، بالإضافة للقيمة الاثرية التي لا تقدر باي ثمن ، كما ان زيادة تهريب الآثار خارج البلاد ، واهتمام شعوب العالم المختلفة بالممتلكات الثقافية يعتبر عاملاً آخر من عوامل السطو على المتاحف ، ويمكن ان نلاحظ تأثر المتاحف في العالم بحدوث السرقة في التقرير الذي نشرته منظمة اليونسكو مؤخراً في سنة 1964 م وحدها ، حيث كان متوسط عدد حوادث السرقة ما بين 64 مرة في اليوم الواحد ، وتصل في قيمتها المادية الى حوالي 5000 الف دولار امريكي .

ولا بد على كل متحف ان يحد من خطر السطو قدر المستطاع، وذلك ليس فقط بالاستعانة برجال الأمن، ولكن باتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة نحو حد فرص السرقة من عدمه. ونذكر بعض هذه التدابير:

_ اضاءة المناطق المحيطة بالمتحف ليلاً.
_ إزالة جميع الاشجار القريبة من مبنى المتحف لمسافة لا تقل عن 5 متر.

_ تغشية النوافذ بالدور الارضي بمبنى المتحف بقضبان حديدية، على ان يكون من السهل فتحه من الداخل في حالة الحاجة اليها كمخرج للطوارئ اثناء حدوث الحرائق.

_ استعمال انواع جيدة من الاقفال الحديدية، بل واستخدام الاجهزة الحديثة في ذلك مثل الكمبيوتر.

_ تقليل الابواب المؤدية الى داخل المتحف قدر المستطاع.



والتي تطورت في الآونة الأخيرة بشكل كبير، ومن ذلك.

◀ التحكم في درجة الحرارة:

لما كان التلف الحادث لمواد الاثر يحدث بسبب التفاعلات الكيميائية في المقام الاول تلك التفاعلات التي تساعد درجة الحرارة العالية نسبيا في سرعة حدوثها، فإن التحكم في درجة الحرارة يعتبر احدى الوسائل الهامة في حفظ الاثر. كما أن عامل الحرارة ارتفاعا في درجاتها او انخفاضها، يؤثر على مادة الاثر، وعلى سبيل المثال ذلك التحليل للجنين الورق، وذلك التحليل الحمضي للجلود، وجفاف المواد العضوية بشكل عام، مما يؤدي الى انعدام مرونتها وتشققها وتفتتها.

قد تطورت اجهزة التحكم في معدلات الحرارة تطورا كبيرا، وزودت بأجهزة الكمبيوتر التي تحدد معدلات الحرارة بشكل يتناسب مع طبيعة مادة المعروضات، سواء كان ذلك عن طريق التكييف المركزي الشامل للقاعات وخزانات العرض، أو احتواء تلك الخزانات محكمة الغلق على مبرد كهربائي Thermo Electric cooler لحفظ درجة الحرارة بداخلها عند 16° م.

تعتبر الحرارة والرطوبة النسبية والضوء إضافة الى التلوث الجوي، من اهم العوامل الفيزيوكيميائية المؤثرة على المعروضات

◀ التحكم في الرطوبة النسبية:

تمثل الرطوبة النسبية سواء كانت مرتفعة أو منخفضة أحد العوامل المؤثرة جدا في تلف الاثار بشكل عام، إذ ينشا عن ذلك الارتفاع والانخفاض مظاهر مختلفة من التلف، سواء تلفا فيزيائيا او كيميائيا أو تلفا بيولوجيا، وبطبيعة الحال فإن تأثير ذلك يتفاوت ارتباطا بطبيعة مادة الاثر. والاساس الذي تقوم عليه اجراءات الصيانة للأثار في هذه الحالة ، هو التحكم في معدلات

يتناسون اطفالهم في غمرة ولعهم بالمعروضات داخل خزانات العرض المختلفة، مما يجعل الاطفال احرارا في التصرف والعبث بمعروضات المتحف المختلفة.

ومن الامور المهمة التي ينبغي الحذر منها بالنسبة للزوار ، ان يتأكد من ان جميع الزوار او الزائرين قد غادرو المتحف جميعا قبل اغلاقه في نهاية اليوم ، وذلك حفاظا على امن وسلامة المتحف من السطو والسرقة ، فإنه من السهل ان يتلصقا احد الزوار في الخروج ويختبئ في المبنى ، ويحاول فتح احد الخزانات ليأخذ ما يحلو له ، ويخرج في اي وقت بعد ذلك ، وللتدليل على ذلك ما حدث بالفعل من اختباء احد الزوار في دورة المياه بالمتحف المصري اخيرا وكشف امره في صباح اليوم التالي ، وللقضاء على هذه الظاهرة يجب ان تتركب دائرة تليفزيونية مغلقة بالمتحف ليسهل مراقبة جميع حجرات المتحف عن طريق الكاميرات التي تصور بالأشعة ايضا ونظافة المتحف، والعناية بالمعروضات من عوامل تقليل فرص السرقة، وان المظهر النظيف يبين مدى العناية بمحتويات المتحف، وتوصيلها الى الاجيال القادمة سليمة قدر المستطاع⁽¹⁾.

◀ الصيانة بالمتحف:

ويقصد بالصيانة داخل المتاحف تهيئة الظروف الملائمة والمناسبة لحفظ الاثر حتى لا تعاوده الاصابة مرة أخرى فإذا كانت المقتنيات الاثرية داخل المتحف لا تتعرض لعوامل التلف الطبيعية بالقدر الذي تتعرض له الآثار الثابتة، إلا أن ما يحتوي المتحف من مقتنيات، تكون عرضة ايضا لمسببات تلف مختلفة، تتفاوت شدة تأثيرها حسب المتحف، وكذلك طبيعة مادة الاثر عضوية كانت او غير عضوية.

وتعتبر الحرارة والرطوبة النسبية والضوء إضافة الى التلوث الجوي، من اهم العوامل الفيزيوكيميائية المؤثرة على المعروضات بالمتاحف، وترتبط الصيانة لمقتنيات المتاحف بالتحكم في معدلات تلك العناصر، بحيث تصبح في الحدود الامنة والمناسبة لمادة الاثر، وهذا التحكم لا يتأتى الا باستخدام الوسائل العلمية الحديثة،



الثانية: أن خطورة الضوء الطبيعي، وكذلك الصناعي، ترتبط بما يحتويه هذا الضوء من اشعة ضارة، وخاصة الاشعة فوق البنفسجية 'Ultra - Violet وتلعب التقنية الحديثة دورا هاما في الحفاظ على مقتنيات المتاحف من تأثيرات الضوء بمصدره الاساسيين، سواء بقياس شدة هذا الضوء وإدراك الحدود الضارة منه أو فيما يتخذ من اجراءات لتخليص الضوء من الاشعة الضارة به، ويقاس شدة الضوء بجهاز يسمى لوكس ميتر Lux Meter - كما تقاس الاشعة فوق البنفسجية بجهاز U. V. Meter ومن هذه الاجهزة dosimeter Badge 570 Pollutants

وهذا الجهاز مزود بوحدات قياس الاشعة فوق البنفسجية وتحت الحمراء.

وطبقا لما تعطيه هذه الاجهزة وغيرها من قيم تعتبر ضارة على مقتنيات المتحف، يكون التدخل في تقليل كمية الضوء، لتلافي اضراره أو استخدام بعض الوسائل لتخليص هذا الضوء من الاشعة الضارة.

الاستعانة بما افترته
التكنولوجيا الحديثة
من وسائل علمية
متقدمة يخدم ترميم
وصيانة الآثار

* إذ يمكن التحكم في كمية الضوء بطرق مختلفة مثل تقليل شدة الضوء الساقط على المعروضات، سواء باستخدام الستائر الحاجبة للضوء، أو الاضاءة المختلفة والتي لا تعطي ضوء مباشرا، إضافة الى

امكانية تقليل زمن التعرض للضوء باستخدام الإضاءة وقت الزيارة فقط.

* للتحكم في الاشعة فوق البنفسجية، والاشعة تحت الحمراء فهناك الكثير من الوسائل المتبعة في هذا الشأن:

- استخدام اجهزة تحتوي على خلايا ضوئية تسمى Louver Blinds في سقف قاعات العرض، او عند نوافذ وفتحات المتحف المختلفة، والتي تقوم بتخليص الضوء من الاشعة فوق البنفسجية فضلا عن تقليل حرارة الضوء.

- اضافة بعض المواد الكيميائية الى زجاج النوافذ

الرطوبة النسبية ، وذلك بقياسها بأجهزة الهيجرومتر Hygrometer للوقوف على المعدلات السائدة ، سواء بالمتحف بشكل عام ، أو داخل خزانات العرض بشكل خاص ، وهذه المعدلات يمكن التحكم فيها حسب مادة الاثر ، سواء عن طريق اجهزة التكييف المركزي Central air condition ، او بالتحكم الجزئي باستخدام اجهزه موضعية توضع داخل خزانات العرض ، منها ما هو رافع للرطوبة Humidifiers في حالات الجفاف ، ومنها ما هو خافض لها Dehumidifiers في حالات الرطوبة المرتفعة .

كما انه يمكن التحكم في الرطوبة النسبية داخل خزانات العرض باستخدام المواد المنظمة للرطوبة Buffers، مثل السليكا جل Silica Gel، تلك المادة التي لها مقدرة على امتصاص الرطوبة في حالة ارتفاعها، ثم تطلقها في حالة الانخفاض.

◀ حماية مقتنيات المتحف من تأثير الضوء:

يعتبر الضوء الطبيعي وكذلك الصناعي، من أخطر عوامل التلف، الكيميائي الضوئي photo chemical damage، والتي تلعب دورا كبيرا في تلف المعروضات خاصة ذات الطبيعة العضوية، مثل المواد الملونة والمصبوغة، واحبار المخطوطات، والجلود والمنسوجات والسجاد والاشباب والايقونات واللوحات الزيتية والمعرضات الورقية.



وترتبط عملية التلف لهذه المعروضات

بحقيقتين هامتين:

الاولى: أن المعروضات ذات المادة العضوية يمكنها تحمل الضوء حتى 50 لوكس

(اللوكس Lux هو وحدة قياس شدة الضوء) على عكس المعروضات ذات المادة غير العضوية فيمكنها تحمل التأثيرات الضوئية حتى 150 لوكس.

وإن كان لا يوجد حدود معينة لكمية الضوء بالنسبة لبعض المواد غير الحساسة للضوء مثل الاحجار والمعادن.

والفتحات والتي لها القدرة على ترشيح الضوء وتخليصه من الأشعة فوق البنفسجية U. V absorbing Filter والأشعة تحت الحمراء ، ومثال ذلك مادة Polyvinyl Butyral والتي لها القدرة على امتصاص تلك الأشعة ذات الموجات أقل من 380 N M وتمتص حوالي 50% من الأشعة فوق البنفسجية التي يبلغ طول موجتها 400 N M - مادة Cellulose acetate - ومادة Penzophenones - ومادة Polymethyl Methacrylate - التي تصنع على هيئة رقائق بلاستيكية Films يغطي بها سطح زجاج المتاحف والفتحات المختلفة بالمتحف .

◀ حماية مقتنيات المتحف من الملوثات:

كان للتطور الصناعي الكبير منذ بدايات هذا القرن، أثره الكبير في أحداث خلل في نسب مكونات الهواء الطبيعية، وأصبحت تلك الصناعات مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء ذلك التلوث الذي ترتبط معدلاته الى حد بعيد بقرب أو بعد ذلك المصدر عن الآثار، سواء كانت آثار ثابتة أو معروضة بالمتحف. فجو المدن تكثر به الملوثات الغازية Gaseous Pollutants، إضافة الى زيادة نسبة الاتربة السناج والقطراني منها، والمناطق القريبة من الصحراء تكون حبيبات الرمل هي الملوث الاساسي، كما أن زيادة نسبة الاملاح في الهواء يكون مرتبطا بالقرب من سواحل البحار. وإذا كانت تركيزات هذه الملوثات تتفاوت من منطقة الى أخرى ارتباطا بالموقع، إضافة لحركة النقل التي تسببها الرياح، فإن هذه التركيزات يصعب تقديرها بصورة دقيقة نتيجة لحركة الهواء، والتفاعلات المستمرة الحادثة بين هذه الملوثات، أو بينها وبين سطح الأرض بمحتوياته المختلفة.

وتتمكن كثير من الملوثات الطبيعية والصناعية من التسرب الى قاعات وخزانات العرض بالمتاحف، ومثل هذه الملوثات لها تأثيرها المدمر المعروف لكافة انواع مواد الآثار، ذلك التأثير الذي حذاء بالقائمين بأمر حماية الآثار بالتفكير في منع أو تقليل نسب هذه الملوثات من وصولها الى المادة الاثرية، وقد كان في

التطورات العلمية الحديثة وما تنتجه كل يوم من اجهزة، الحل الامثل والمجدي في هذا المجال. ولحماية معروضات المتاحف من هذه الملوثات، فإنه يستخدم لذلك وسيلتين:

الاولى: اجهزة لقياس نوعية ومعدلات التلوث ومن ذلك جهاز:

D C A Formaldehyde monitor والذي يستخدم في قياس معدلات الفورم الدهائد كأحد الملوثات الصناعية، وجهازي:

Air scan (TM) exposure monitor - Pollutants dosimeter Badge570 سابق الذكر.

الثانية اجهزة حديثة لتخليص الهواء من الملوثات المختلفة، والتي يستخدم منها عدة انواع:

ا- مرشحات رشاشات المياه Water spray filters او ما يطلق عليها بأجهزة غسل الهواء وتنقيته Washers Air، ويعتبر هذا النوع من أفضل الوسائل في التخلص من غازي ثاني اوكسيد الكبريت، وثاني اكسيد النيتروجين. حيث يمكن الحصول على الهواء النقي بعد امراره برزاز المياه.

ب- مرشحات الهواء الميكانيكية Mechanical air filters، والتي تعتمد على مرشحات عبارة عن انابيب مملوءة بألياف قماشية او بلاستيك رغوي يمنع مرور العوالق الصلبة الموجودة بالهواء.

منظفات الهواء الإلكترونية Electronic air cleaners واجهزة تحول الملوثات الى مواد ممتصة Systems of adsorptive materials.

حماية الآثار من الاخطار كالسرقة والكوارث الطبيعية: نظرا للقيمة الفنية والحضارية التي تحملها المادة الاثرية، إضافة لوجود اسواق رائجة للمتاجرة في هذه الآثار، أن اصبحت تلك المقتنيات مطمعا لكثير من الاشخاص، ومعرضة باستمرار لاحتمالات السرقة، والتي اكدتها كثير من المحاولات الناجحة او الفاشلة، سواء محليا او دوليا. وبالإضافة الى ذلك الخطر المتمثل في سرقة الآثار،



أ- الاجهزة الكهربائية لرصد التحرك Electric current sensors

ب- اجهزة رصد الذبذبات Vibration sensors

الاجهزة الكهرومغناطيسية Electro Magnetic sensors وهي اجهزة غاية في الدقة والحساسية، إذ انها مزودة بأجهزة رادار ترصد ما يقع على المعروضات من اضرار، او اعمال السرقة.

اجهزة الرصد التي تعمل بنظام الاشعة تحت الحمراء Infra - Red sensors - وهذه الاجهزة ترسل الاشعة تحت الحمراء على المعروضات المختلفة، وإذا حدث أن تعرضت هذه المعروضات الى السرقة أو اللمس، فإن تلك الاجهزة تصدر انذارا ضوئيا أو صوتيا لرجال الامن.

وهكذا يتضح الدور الهام للاستعانة بما افرزته التكنولوجيا الحديثة من وسائل علمية متقدمة تخدم في مجال ترميم وصيانة الاثار، ذلك الدور الذي يمتد لأبعد من هذا ليشمل تأريخ الاثار والكشف عن اصالتها⁽²⁾.

المراجع

(1) دكتور رفعت موسى محمد - (الدار المصرية اللبنانية 2008م (62-71)

(2) الدكتور: السيد محمود البنا - (2005م-2006م - ص 48-)

كانت الكوارث الطبيعية ايضا أحد عناصر تلك الاخطار، سواء كانت زلازل او عواصف الى جانب الحرائق الناتجة عن الخطأ البشري سواء كان بقصد او غير قصد.

وقد تطورت الاساليب المستخدمة في مكافحة هذه الاخطار ارتباطا بالتطور العلمي وتقدم تقنياته، حتى أصبح مجال حماية مقتنيات المتاحف يأخذ حاليا بأخر ما وصل اليه العلم في هذا المجال، ومن ذلك:

وضع عيون ضوئية Electric Eyes داخل قاعات العرض لمراقبة حالات السرقة.

اجهزة انذار الحرائق Fire Alarm connation متصلة بأقرب مركز لمكافحة الحرائق.

استخدام اجهزة انذار بالصوت والصورة المتصلة بشاشات تلفزيونية مركزية تحذر من محاولات السرقة أو الإتلاف.

وضع اجهزة انذار في نوافذ وفتحات المتحف يصدر عنها علامات انذار مميزة إذا ما تعرضت النوافذ أو الابواب لعمليات الفتح غير المشروعة، ويطلق على هذا النوع اسم A D T - Types.

وقد استطاعت بعض البلاد الاوروبية تطوير اجهزة الانذار داخل متاحفها، بحيث أصبحت أكثر دقة، وحساسية في التعبير عما يحدث داخل المتاحف من اخطار ومن ذلك:



آراء

عبد الخالق محبوب حول الحرب والسلام والحزب



الدكتور حامد بشرى

تعتبر وثيقة حول البرنامج (1971)، آخر الانجازات الفكرية للشهيد عبد الخالق محبوب لتطوير برنامج الحزب، والتي كتبها من معتقله في معسكر الشجرة في يونيو 1971م، وكانت الوثيقة في الاصل مساهمة من عبد الخالق في التحضير للمؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوداني والذي قرره المؤتمر التداولي لكادر الحزب المنعقد في اغسطس 1970م، وكان من ضمن اجندة المؤتمر ادخال تعديلات في برنامج الحزب حتى يواكب المتغيرات التي حدثت بعد انقلاب 25/مايو/1969م في السودان.

رغم أن وثيقة حول البرنامج كانت بنت وقتها وصدرت في سياق تاريخي معين كان فيه وجود المعسكر الاشتراكي قوياً وفاعلاً ومؤثراً، كما كان نموذجاً يحتذى به في بلدان العالم الثالث، آنذاك. ولكن رغم ذلك، فإن الوثيقة لامست قضايا لا تزال حية ومرتبطة بالتجربة السودانية الراهنة.

أما وثيقة «إصلاح الخطأ في العمل بين الجماهير» التي كتبها المفكر عبد الخالق وقدمها للجنة المركزية في دورتها المنعقدة في عام 1963 فقد صدرت في فترة أشد فيها الصراع الفكري داخل الحزب ضد أفكار وممارسات العزلة اليسارية الطفولية. ودعا عبد الخالق في هذه الوثيقة الي ضرورة وأهمية تبادل الرأي والتشاور بين الكوادر الحزبية والجماهير حول القضايا التي تهم الناس بدلاً عن فرض الشكل الذي يراه الحزب عليهم.

علي الرغم من التحولات الكبيرة التي حدثت منذ صدور هذه الوثائق التي مضي عليها أكثر من نصف قرن، الا انه لا غني عن إعادة قراتها ودراستها، وضرورة ربطها بالمتغيرات المحلية والعالمية العميقة التي حدثت. كما يجب تطويرها لتواكب ما يجري في الساحة السياسية السودانية، وتحديدًا بالمبادرة التي صدرت مؤخراً من الحزب الشيوعي لوقف الحرب، وأهمية مراجعة مواقفه الحالية فيما يخص التحالفات البناءة لتطبيق شعار وقف الحرب.



سأحاول في هذا العجالة أن أجري مقارنة مقتضبة بين بعض ما أشار إليه عبد الخالق في الوثيقتين بتصرف وواقع الحزب اليوم والموقف من الحرب الدائرة.

ورد في وثيقة حول البرنامج: "لهذا فإن العملية التي نحن بصددتها تمثل عصارة تفكيرنا وتجاربنا الثورية، كما انها امتحان لقدراتنا في تطبيق النهج الماركسي على واقع الثورة السودانية. نبدأ بتحديد القضية الأساسية في الثورة الديمقراطية، والتي تتفرع منها كل القضايا الأخرى لتلك الثورة. أعتقد أن قضية الثورة الاقتصادية (التنمية) هي تلك الحلقة الأساسية. فإذا كان العدو الاستراتيجي الأساسي لثورتنا الوطنية الديمقراطية هو الاستعمار الحديث والحلف البرجوازي شبه الإقطاعي في الداخل، فإن الهدف الأول للثورة الوطنية الديمقراطية هو دعم وتطور السيادة الوطنية"

بنظرة لواقع الحال، أرى أن قضية التنمية التي شغلت جزءاً كبيراً من كتابات عبد الخالق السياسية، لا يمكن مخاطبتها في ظروف الحرب الدائرة، كما لا يمكن أن يتم لها النجاح إلا في ظروف الأمن والسلام. وبما أن العدو الإستراتيجي

للثورة الوطنية الديمقراطية هو الاستعمار الحديث كما عبر عنه عبد الخالق فإن العدو الأساسي لثورة ديسمبر هو الحرب الدائرة التي أشعلها أعداء الثورة المسلحين وليس المدنيين. وعليه نتوقع أن تكون نقطة البداية للسير في طريق التنمية هي وقف الحرب وتحقيق السلام، ووحدة كل القوى الوطنية والديمقراطية، الحزبية منها والنقابية والمهنية، في جبهة حقيقية لوقف الحرب وتحقيق السلام لتسير في طريق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وإعادة البناء، والتأهيل. هنا يجب مراعاة التغيرات السياسية والاجتماعية التي حصلت في عالم اليوم والتي لا ينكرها إلا مكابر، على سبيل المثال اختفاء الاتحاد السوفيتي من خريطة العالم الجغرافية، وظهور دول أخرى فيما كان يعرف بالمعسكر الاشتراكي. كما أن دعم السيادة الوطنية الذي نبه له عبد

ننطلق من فهمنا
للثورة بوصفها
أعلى مستويات
الإنجاز والخلق
الشعبي والتلقائية
الدافقة، ولا تقبل
مفهوم الوصاية
على حركة
الجماهير

الخالق لا يتم بدون تكوين جبهة عريضة من مختلف القوى المدنية التي تؤمن بمصلحة الوطن والقضية الوطنية وتضع الوطن في حدقات عيونها، فوق كل هذه الأهداف والشعارات الحزبية ذات المواعين الضيقة. مصلحة الوطن والمواطن تفرض علينا العودة الى فترة التحالفات التي هزمنا فيها الدكتاتوريات التي تعاقبت على حكم السودان ونحن الآن في أمس الاحتياج الى هذه التحالفات المجربة لتدارك مآلات الحرب الدائرة. والتي أحدي نتائجها تجزئة الوطن التي تجري أمام أعيننا، إضافة الى تفتت النسيج الاجتماعي وبرزو النعرات العنصرية والقبلية البغيضة والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. كل هذه الكوارث التي نشأت في ظل حكومة الجبهة الإسلامية والمؤتمر الوطني، تتطلب بالضرورة وقوف الجميع تحت راية وقف الحرب، ونبد الخلافات الحزبية التي أعقبت ثورة ديسمبر العظيمة.

جاء في الوثيقة: «لن تصل الثورة في بلادنا الى أفاق الاشتراكية باستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية (إلا عبر الديمقراطية)، على أن القنطرة الوحيدة للعبور للاشتراكية هي الديمقراطية.»

يتضح من هذه الجملة أن أنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية والوصول للاشتراكية لا يتم إلا عبر الديمقراطية. وفي وضعنا الحالي لن يتم الوصول الى الديمقراطية الا بوقف الحرب وحلول السلام، ولن تقف الحرب بدون الاشتراك الفعلي للشيوعيين في العمل القاعدي وفي التحالفات القيادية التي تدعو لوقف الحرب وفي المباحثات والاتصالات التي تجري بين طرفي النزاع من قوي وطنية، وإقليمية، ودولية. فالمباحثات التي جرت بين الشمال والجنوب لوقف نزيف الدم كانت عملية سياسية شاقة ومعقدة ومضنية بدأت بكوكا دام وانتهت بنيفاشا واستغرقت عقداً من الزمان. الحزب الشيوعي آنذاك لم يقف موقف المتفرج منها وأنماء أشترك فيها وساهم فيها مساهمة فعالة الى أن تم عزل القوى الشمالية منها حينما اقتضت على نظام الجبهة الإسلامية وقوات الحركة الشعبية. ومن المفارقات أن الحزب الشيوعي في السابق حينما دارت المفاوضات بين الشمال والجنوب لوقف الحرب كان موقفه إيجابياً حيث نادي وطالب بأشراكه في كل

النفاق المؤدي الي الانشطار. عزوف الحزب وبعض القوي الديمقراطية والوطنية عن المبادرات التي دعت لوقف الحرب يُعتبر بمثابة جريمة وتفريط في الوطن. وقف الحرب لن يتأتى بنقد المبادرات السابقة من على البعد أو بكتابة مبادرات جديدة لا تختلف في جوهرها عن سابقتها وإنما بالاشتراك الفعلي لإكمال النواقص في المبادرات السابقة ولا منقصة في ذلك إذا تم وضع مصلحة الوطن فوق مصلحة الحزب. إضافة الي أن بقاء أي حزب في الساحة السياسية يتوقف على مساعيه الجادة للوقوف والسعي للتحالفات العريضة لوقف الحرب وإنقاذ الوطن وفي هذا حماية ودرع للوطن من الانقسام والتلاشي.

ورد في وثيقة حول البرنامج: «ونحن أيضا ننطلق من فهمنا للثورة - بوصفها أعلي مستويات الإنجاز والخلق الشعبي والتلقائية الدافقة، ولا تقبل مفهوم الوصاية على حركة الجماهير».

وبالرجوع الي ثورة ديسمبر لن تخطئ العين إذا أشرنا الي عدم التزام الشيوعيين التحلي بوصية (عدم الوصاية على الحركة الجماهيرية) سواء في النقابات أو اتحادات

المفاوضات التي تخص الشأن السوداني. أما اليوم فسجل عزوفاً عن هذه المشاركة الإيجابية منذ أيام فولكر بيرتس. لم يطالب بالاشتراك في المفاوضات وإنما رفض الدعوة للمشاركة. وفي أحسن الأحوال أرسل رداً مكتوباً ومشروطاً معللاً أسباب المقاطعة والرفض غير المبرر. رغم أن عبد الخالق حذر من ذلك في وثيقة أصلاح الخطأ التي طرحها عام 1963 حيث أورد: (علينا في مخاطبة الناس ان نتمسك بالديمقراطية ونرعاها دائماً. يجب الاستماع الي آراء الناس مهما اختلفنا معهم ومهما كانت خاطئة وان يتسع صدرنا لذلك، ان أفكارنا ودعوتنا ونظيرتنا لا ترضي بالكبت ولا بالثرثرة واللجاجة واسكات صوت الآخرين، بل بالمناقشة الهادئة وبالاستماع الي آراء الآخرين وبمحاولة اكتشاف النقاط التي نتفق معهم فيها وكشف ما نختلف

هذه الحرب
الشعواء التي
خرجت عن كل
الأعراف الإنسانية
تستدعي وحدة كل
القوي السياسية

في أمره، كل ذلك عن هدوء ودون اثاره. أن التغاضي عن الديمقراطية خلال مخاطبة الناس تفكير خاطئ يفرض الصواب في رأينا الخطأ كل الخطأ في رأي غيرنا، انه لا يحتمل وجود الخلاف في الراي). وفي أكثر من مناسبة نبه عبد الخالق الي أن ثمة من أعضاء حزبه يقولون، (من ليس معنا فهو ضدنا، ومن اختلف معنا مرة ليس منا). ويعتبر مثل هذا التفكير تفكيراً مثالياً خاطئاً، أضاف إليه: ثمة من يطلقون الأحكام الجزافية على المختلفين فكراً وسياسياً مع حزبه من نحو: جاسوس خائن انتهازي. الي آخر التوصيفات التي أعدها القيادي الشيوعي سخفاً ينم عن فقر معرفي مدقع داعياً الي اعتماد الحوار آلية راتبه ليس من أجل إقناع الآخرين، ولكن لإثراء العقل والعلم والمعرفة.

الآن الوضع أصبح أكثر خطورة مما كان عليه وقت كتابة الوثيقتين، نحن أمام خيارين أما بقاء السودان أو اندثاره. القطر مستهدف من قوي داخلية وخارجية. وحدة كل القوي المدنية والتوجه بخطاب واحد الي المجتمع الدولي والإقليمي يشكل بادرة إنقاذ للخروج من هذا



مستوي التطهير العرقي وفُرض على الناس أثناء الحرب لا يتيح لجهة سياسية بمفردها أو متحالفة مهما أحتوي طرحها من إيجابيات أن تقرر مصير الأمة. الحرب الدائرة الآن ضربت بعمق أمن واستقرار المجتمع. لا يمكن مع الجوع والفقر الذي خلفته الحرب أن تطلب من الناس في استفتاء عام هل هم مع التغيير الجذري أو مع الأطاري. الشعب مع أيقاف الحرب التي تتطلب الوحدة الجادة وتنازلات من الجميع ونقد ذاتي لما تم بعد انتصار الثورة، هذا هو الطريق الوحيد للانتصار على قوي الظلام والبطش والسير في بناء دولة الحرية والمساواة.

السودانيون
مشهود لهم
بالتكافل
وتقديم
المساعدة
للمحتاجين

« إن اتحاد كل هذه التنظيمات بالإضافة الي الشخصيات الديمقراطية الوطنية شكل في مجموعته، وبالاستقلال لتلك التنظيمات، ما عرف في الحياة السياسية السودانية

باسم الجبهة الوطنية الديمقراطية. أنها التنظيم الشعبي للجماهير المشيد فوق أرض الديمقراطية، والذي تغذيه جذورها فيظل يانعاً وارفاً أمام مصاعب التغيير والبناء.» لاحظ الكلمات المفتاحية (كل هذه التنظيمات) و(الجبهة الوطنية الديمقراطية). فالوثيقة نادت باتحاد التنظيمات مع الشخصيات الديمقراطية الوطنية لإنجاز الجبهة الوطنية الديمقراطية في زمن الحكم المدني الديمقراطي، فما بالك في زمن الحرب التي أوشكت أن تمزق القطر كله. هذه الحرب الشعواء التي خرجت عن كل الأعراف الإنسانية تستدعي وحدة كل القوي السياسية للوقوف في خندق واحد ضد الذين أشعلوها، بغض النظر عن مستوى الخلافات السابقة وسط هذه القوي. حذر عبد الخالق من المسلك اليساري حينما كتب (يجب على القوي الثورية إلا تسلك مسلكا يساريا من الجماهير المؤمنة بالتنظيمات الحزبية القديمة التي قعدت عن النضال، وهذا المسلك اليساري يتمثل في الاستفزاز وفي إصدار أحكام تسئ الي قادة هذه الجماهير. ان هذه الجماهير في صفنا وهي مؤمنة

المهنيين أو لجان المقاومة. أتمنى أن أكون مخطئاً في رأي أن أحدي أسباب الانقضاخ على ثورة ديسمبر هي الوصاية على المنظمات الجماهيرية وخاصة تجمع المهنيين وهذا المسلك سار في الاتجاه المعاكس لما ذكره عبد الخالق في وثيقة إصلاح الخطأ حيث ورد : ”تعلموا أنه من المستحيل فرض أشكال تنظيمية علي جماهير بلادنا الثورية منقولة من الكتب، وإذا فُرضت مثل هذه التنظيمات فسرعان ما تركبها العزلة ويذهب شأنها، والذي يبقى من تنظيم هو ما ترتضيه الجماهير، ما ينفعها في نضالها السياسي وفي حياتها اليومية، ما يتناسب مع الظروف الموضوعية ويتلاءم مع الاستعداد الذاتي بين الجماهير.“

في مخطوطة حول البرنامج فجاء وصف حركة الجماهير بما يلي: « ولكن الجماهير، وهي تنفض عن نفسها غبار سني الإهمال، تنتفض وتبدع تلقائياً أشكالاً من التنظيم أغني آلاف المرات مما يتصور أي برنامج سياسي أيا كانت مرتبته. ولهذا فإن للجماهير الكادحة حقها في التعبير السياسي النابع من مصالحها، حقها في ابتداء التنظيمات الاقتصادية والسياسية التي تعبر عن مشاعرهم وتركن اليها، وذلك دعم وحماية للثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا.»

جاء في وثيقة إصلاح الخطأ ما يلي: (فالشيوعيون لا يعملون في أي تنظيم جماهيري (للسيطرة عليه واستغلاله لأغراض حزبية) كما يدعي البورجوازيون. الشيوعيون يكسبون ثقة جماهير أي منظمة يعملون فيها بتفانيهم ونكران ذاتهم في خدمة الجماهير. وبهذا تقترب طلائع الجماهير في كل مجال من الحزب الشيوعي والفكر الشيوعي. فنحن لا ندعي أننا أحسن وأقدر الناس على حل كل مشكلة وتولي كل مسؤولية، نعرف لغيرنا أيضاً بقدرات القيادة وحل المشاكل وتولي المسؤولية ونتعاون معهم في أطار أهداف وأغراض المؤسسة الجماهيرية المعينة ونتعلم منهم).

نلاحظ أن فرض أجندة ووصايا ثقافية وفكرية على المجتمع وخاصة الذي عانى من الانقسامات وويلات الحرب لن يقود الا لمزيد من الاحتقان والتشردم. الفقر والجوع والمسغبة والموت الجماعي الذي أرتقي الي

وقف الحرب
لن يتأتى بنقد
المبادرات
السابقة من
على البعد أو
بكتابة مبادرات
جديدة

بالديمقراطية وبوجوب النضال من أجل الحصول عليها، ولكن قاداتها متقاعدون وفي نفس الوقت مازالت هذه الجماهير مؤمنة بهم. يجب أن نقرب من هذه الجماهير ونعرض عليها برنامجنا الديمقراطي ونطلب التعاون معها على هديه. اما اتخاذ موقف من الجماهير لأن قاداتها تراجعوا او رجعوا عن النضال من أجل الديمقراطية فتفكير يساري خاطئ، وكل مسلك او عبارات نتفوه بها تؤدي الى اقامة حاجز بيننا وبين الجماهير، أمر خاطئ. وفي وثيقة إصلاح الخطأ في العمل الجماهيري شدد عبد الخالق الي أهمية العمل المشترك مع التنظيمات التي لا تنتمي للشيوعي حيث كتب (الوقوف بثبات الي جانب مبدأ الديمقراطية الواسعة في تنظيم الجماهير ان هذا يعني قدرة الشيوعيين علي التعاون مع العناصر التي لا تنتمي للحزب الشيوعي وربما لا تقبله وترفض ايدولوجيته. لقد أحرزنا قدرا لا بأس به في هذا الحيز وخاصة في العمل النقابي، ولكن مازالت هناك مسالك يسارية قائمة على فرض آرائنا في بعض الأحوال باستغلال المناصب التنظيمية في بعض المؤسسات لسيادة آرائنا ولغير أغراض تلك المؤسسات. وهذا ما يجب ان نكافح ضده).

أحدي شعارات الحزب: من الجماهير واليها، نعلم الجماهير ونتعلم منها (الشيوعي العدد 116). بكل أسف صارت قيادة الحزب لا تسمع صوت أعضاء الحزب ناهيك عن صوت الجماهير، أصبحت تسمع صدي اجتماعاتها. الآراء التي تختلف مع رأي اللجنة المركزية لا تجد مساحة للتداول والنظر في محتواها. رغم أن المفكر عبد الخالق كأنما كان يقرأ الفئران حينما نبه الي أهمية كتابة الرأي المعارض في صحيفة الحزب: «ان الناس لهم رأي فيما نكتب فيجب أن نستمع إليهم باهتمام وان نسجل آراءهم، وبعضهم يستطيع ان يكتب لنا رأيه وهؤلاء يجب أن نشجعهم على ذلك ونوضح لهم فيما بعد أثر آرائهم في كتاباتنا - والأغلبية محرومة

من وسائل الكتابة وتحجم عن التعبير، ولكن يجب علينا أن نقنعهم ونصر على ان يعبروا عن رأيهم بغض النظر ان كان في صالحنا او غير ذلك. وسائل الدعاية بين الجماهير ليست ملكاً لنا، بل هي ملك للجماهير». بكل أسف لم تعد صحيفة الميدان ذات مفعول سحري على الجماهير كما كانت في السابق. اختفت من الجريدة تصريحات ومقابلات السكرتير العام وحقيقة أختفي هو شخصياً من الساحة السياسية. كان المطلوب منه على الاقل المحافظة على ما كانت عليه المؤسسة. وبرغم الطفرة التكنولوجية تراجع النشاط الحزبي على الرغم من ظروف العلنية مقارنة بظروف السرية. قبل الحرب كانت هنالك مناداة من أكثر من جهة لعقد مؤتمر تداولي للنظر في سياسة الحزب والتحالفات وشعار التغيير الجذري الذي أتت به القيادة من دون دراسة للواقع وخلاصته رفض حتى الجلوس مع قوي سياسية أخرى وبغض النظر عن نفوذها السياسي شاركت هذه القوي بنفس القدر في ثورة ديسمبر. بكل أسف الدعوة للمؤتمر ماتت في مهدها حتى قبل أن تأتي مستجدات الحرب. تعرضت وثيقة إصلاح الخطأ في العمل الجماهيري الي قضية هامه ما زال الحزب الشيوعي الي يومنا هذا يعاني منها وهي قضية الصراع الفكري وحسمه تنظيميا.

جاء في الوثيقة: «بعض الرفاق يضعون السلطة التنظيمية محل الصراع الفكري والاقناع، انهم لا يحترمون رأي الأقلية، انهم لا يناقشون سياسة الحزب بقدر ما يصدرون الأوامر العسكرية. ساعد على نمو هذا الاتجاه انعدام الديمقراطية في بلادنا وظروف الضغط والاضطهاد التي يعيش فيها الحزب الشيوعي. لكن هذا الاتجاه خطير جداً وهو صادر عن عقلية فوضوية، عقلية مغامرة لا علاقة لها بالعقل الماركسي. والأضرار الجمة تلحق بالحزب نتيجة لهذا الجو الخانق كما حدث بالفعل في مديرية الخرطوم نتيجة مسلك سكرتيرها التنظيمي الزميل جبارة. لقد أعزل الحزب في دوائر مهمة بهذه المديرية وتساقطت عضويته وأنفض الروح الثوري عند بعض الذين بقوا في صفوفه. ان أساليب الزميل جبارة في القيادة وازاء الأعضاء خير مثال للأساليب الضارة: فالرقابة على القرارات تعني التحقيقات المستمرة، وتعبئة

الأعضاء حول خط بعينه تعني التبليغات العسكرية، والاختلاف في الرأي يعني العداوة والأحقاد والطرده من العضوية. فإذا كان هذا هو المسلك من الأعضاء فما أملنا في خلق صلات بالجماهير؟

عزا عبد الخالق عدم احترام رأي الأقلية وصدور الأوامر العسكرية نتيجة لانعدام الديمقراطية في بلادنا وظروف الضغط والاضطهاد التي يعيش فيها الحزب الشيوعي. إلا أنه وبعد مضي أكثر من ستين عاماً يتضح أن انعدام الديمقراطية ما زال عالقاً بالحزب الشيوعي والمؤتمر السادس يقف شاهداً على ذلك.

إذا كان عبد الخالق حياً بيننا، الآن، لواصل تجديد كتابة حول البرنامج لإغناء النظرية الماركسية بتجارب شعبنا الثورية وبمعارفه السليمة التي أكتنزها أبان ثورة ديسمبر، والحرب التي اندلعت في أبريل 2023، والتغيرات العميقة العالمية والمحلية.

ابتدعت حركة الجماهير أشكالاً جديدة من النضال السلمي. ظهرت مع ثورة ديسمبر كلجان المقاومة التي عمت كل القطر وشكلت ظاهرة نوعية من المعارضة السلمية، امتد أثرها إلى داخل القارة وخارجها. هذه ظاهرة سودانية يجب أن نشهد لها براءة اختراع في العمل

لجان المقاومة
التي عمت كل
القطر وشكلت
ظاهرة نوعية
من المعارضة
السلمية

السياسي. جمعت في باطنها تجمع قاعدي تفوق في رؤياه وشعاراته على التنظيمات والأحزاب السياسية. نحن مطالبين بدراستها بعمق. من الضرورة دراسة مسبباتها في ظل وجود أحزاب وتنظيمات سياسية عريقة. أطروحاتها تختلف من الأساليب التقليدية التي كانت متبعة في السابق على سبيل المثال في التنظيمات الشبابية والنسائية. الوصاية عليها من اليسار أو اليمين يفقدها تفرداً وبريقاً الذي نبع من الواقع السوداني الثوري.

السودانيون مشهود لهم بالتكافل وتقديم المساعدة للمحتاجين، ولكن ظاهرة التكايا التي أطعمت وآوت النازحين رغم الحصار والقصف بالمدافع والطائرات ومساعدات الجرحى والمصابين في ظروف حرب لم

يشهدها الوطن من قبل تكسرت فيها الحواجز وعلت فيها روح التضامن الطبقي والوطني واستمرت رغم الإمكانات الضعيفة، هي كذلك جديرة بالدراسة والتطوير بعد أن تضع الحرب أوزارها.

فرض أجندة
ووصايا ثقافية
وفكرية على
المجتمع وخاصة
الذي عانى من
الانقسامات
وويلات الحرب
لن يقود إلا لمزيد
من الاحتقان

الحرب خلفت مآسي وآلام وضغائن يصعب محوها عن الذاكرة. يجب أن نستصحب في معالجتنا لهذه المسألة مفهوم العدالة الانتقالية لتفادي الدخول في حرب أهلية أخرى. تجربة العدالة الانتقالية مارستها عدة دول منها دول أفريقية قريبة منا من حيث

التكوين العرقي والاجتماعي وكذلك دول خارج القارة إضافة إلى ما خلفه لنا أسلافنا من القانونيين السودانيين الذين رقدوا المكتبة السودانية بتجاربهم وعلمهم كما لا يفوتنا أن نذكر تجارب إسهام الإدارة الأهلية في فض النزاعات القبلية.

إن دراسة أدبيات الحزب الشيوعي ووثائقه تكتسب أهمية قصوى في هذا الظرف وخاصة لأعضاء الحزب لكي تساعد في توضيح الرؤيا السياسية السليمة والأدوات التي يجب اتخاذها والعمل بها لوقف الحرب.

د. حامد بشرى / يناير 2025

مراجع:

- 1 - أضواء على وثيقة (حول البرنامج) مجلة الحوار المتمدن - العدد 2596 تاج السر عثمان - 25-03-2009م
- 2 - إصلاح الخطأ في العمل بين الجماهير - الطبعة الثالثة - أبريل 2009م
- 3 - إصلاح الخطأ في العمل بين الجماهير وثيقة كتبها المفكر عبد الخالق محجوب - سودانيز ون لاين - محمد الإسباط 2002-02-04



إيهاب عبدالوهاب بابكر

"أم" السودانية و "إم- (يم) العبرية: رحلة بحث في أصل التسمية بين ضفاف اللغات القديمة

كلمة "yam" هي كلمة شائعة في اللغة العبرية، وتظهر في العديد من العبارات والكلمات المركبة. في بعض الأحيان، تُستخدم كلمة "yam" مجازياً للدلالة على كمية كبيرة من شيء ما، مثل "yam shel dmaot" (دمעות) والتي تعني "بحر من الدموع". لكن هذه الرحلة تأخذنا أيضاً إلى كلمة "اليم" في القرآن الكريم، والتي تُشير بدورها تساؤلات حول علاقتها بكل من "أم" و "yam".

يُمكننا مناقشة الاحتمال القائل بأن كلمة "أم" في أسماء الأماكن السودانية

تُشتق من كلمة "أم" العربية بمعنى "ذات" أو "صاحبة".

هنالك العديد من نقاط التي تُؤيد هذا الاحتمال، فيُوجد تطابق

نُحاول فكّ شفرة كلمة "أم" واستكشاف علاقتها المحتملة بكلمة "إم- (yam) العبرية، والتي تعني "بحر" أو "مسطح مائي كبير". تُستخدم هذه الكلمة في العبرية الحديثة وفي الكتاب المقدس العبري للإشارة إلى: البحار: مثل البحر الأبيض المتوسط ("הים התיכון" - Hayam Hatikhon)، المحيطات: مثل المحيط الأطلسي ("האוקיינוס האטلنטי" - Ha'atlanti Ha'okeyanos)، البحيرات الكبيرة: مثل بحر الجليل ("ים כנרת" - Yam Kinneret)، أمثلة من الكتاب المقدس: "ים-סוף" (yam-suph): "بحر القصب" وهو الاسم العبري للبحر الأحمر. "ים המלח" (Yam HaMelah): "البحر الميت".

تُشير كلمة "أم"، التي تُزيّن بداية العديد من أسماء الأماكن في السودان، فضول الباحثين واللغويين، فما سرُّ هذه الكلمة التي تُضفي على المكان هالةً من العراقة والأهمية؟

هل هي مُجرد صدفة صوتية، أم تُخفي وراءها تاريخاً لغوياً وثقافياً غنياً يمتد جذوره إلى أعماق اللغات السامية القديمة، بل ويتجاوزها إلى عائلات لغوية أخرى قديمة في المنطقة؟

مدن وبلدات: أم درمان، أم روابة، أم بادر، أم كدادة، أم ضوآبان، أم القرى، أم دوم، أم بنين، أم حجر، أم سنطة.

قرى: أم قرفة، أم شوك، أم عشيرة، أم هاني، أم الطيور، أم بلّة، أم صليحة، أم قري،

مناطق: أم كردوس، أم جر، أم دفسو، أم بريكة

تأخذنا هذه الوريقة البحثية إلى عمق اللغات القديمة، حيث



• من الممكن أن يكون لكلمة "أم" جذور في اللغات النيلية الصحراوية أو في اللغات الكوشية.

واضح بين كلمة "أم" في أسماء الأماكن السودانية وكلمة "أم" في اللغة العربية الفصحى، والتي تعني "ذات" أو "صاحبة".

ويبدو للوهلة الأولى أن هنالك توافق معنوي، فهذا المعنى يتوافق مع استخدام "أم" في السودان للدلالة على أماكن ذات أهمية أو خصائص مميزة،

مثل "أم درمان" (ذات الدَرَمَان) و "أم روابة" (ذات الروابة). ويُشير انتشار "أم" في أسماء الأماكن في مناطق مختلفة من السودان إلى أن أصلها قد يكون قديماً ومتأصلاً في اللغة العربية السودانية. أضف إلى ذلك أن هذا الاحتمال يُوحى بوجود ترابط تاريخي وثيق بين اللهجة العربية في السودان واللغة العربية الفصحى، ويُشير إلى أن "أم" ربما كانت مُستخدمة في السودان منذ فترة مبكرة.

ولكن هنالك نقاط قد تُثير بعض التساؤلات، فعلى الرغم من أن "أم" مؤنثة، إلا أن الكثير من أسماء الأماكن التي تبدأ بـ "أم" في السودان تُستخدم كمذكر. وقد يُشير هذا إلى أن "أم" قد خضعت لتحويلات دلالية مع مرور الزمن. ومثال ذلك "أمبدة" و"امدرمان". من الممكن أن تكون لهجات أو لغات أخرى في السودان قد أثرت على استخدام "أم" في أسماء الأماكن، خاصة اللغات التي لا تُفرق بين المذكر والمؤنث في الأسماء.

كيف يمكننا تعميق البحث في هذا الاحتمال؟

يمكننا دراسة أمثلة أخرى لأسماء الأماكن التي تبدأ بـ "أم" في السودان ومقارنتها بأسماء أماكن مشابهة في مناطق أخرى من العالم العربي. ويمكننا أيضاً البحث في المراجع التاريخية السودانية للحصول على معلومات أكثر حول أصل أسماء الأماكن التي تبدأ بـ "أم" وتطور استخدامها. أضف إلى ذلك التواصل مع مُختصين في اللغات السامية والتاريخ السوداني للحصول على رؤى أكثر عمقاً حول هذا الاحتمال. اعتقد أن هذا الاحتمال يبقى قوياً ويستحق المزيد من الدراسة والتحليل. ويمكن أن يساهم هذا البحث في إثراء معرفتنا بتاريخ اللغة العربية في السودان وعلاقتها باللغات الأخرى في المنطقة.

"اليم" القرآني: حلقة وصل جديدة: كلمة "اليم" وردت في القرآن الكريم، وتحديداً في قصة موسى عليه السلام، حيث أمر الله سبحانه وتعالى أم موسى بإلقائه في اليم، كما أغرق فرعون وجنوده في اليم. وهذا يُشير إلى أن "اليم" كانت كلمة مُستخدمة في اللغة العربية منذ فترة مبكرة، ويُثير تساؤلات هامة حول علاقتها بـ "yam" العبرية، وربما حتى بـ "أم" السودانية.

التشابه الصوتي والمعنوي:

تُشير الملاحظة الأولى إلى وجود تشابه صوتي واضح بين "أم" و "yam" و "اليم". ويتعزز هذا التشابه عند ملاحظة أن "أم" تُستخدم في بعض الأحيان للدلالة على أماكن تقع بالقرب من مصادر المياه، وهو ما يتوافق مع معنى "yam" و "اليم". وأمثلة ذلك كثيرة منها:

أم درمان: تقع على ضفاف نهر النيل، أحد أهم مصادر المياه في السودان.

أم روابة: تقع بالقرب من وادي المقدم، وهو مجرى مائي موسمي يُغذيها بالماء في فصل الأمطار.

أم بادر: تقع على ضفاف بحيرة أم بادر، وهي بحيرة طبيعية تُعتبر مصدراً هاماً للمياه في المنطقة.

أم ضوآ بان (أم ضبان سابقاً): تقع بالقرب من خور أبو حبل، وهو مجرى مائي موسمي.

أم كردوس: تقع على ضفاف نهر النيل.

الجذور اللغوية المشتركة:

تُشير بعض النظريات إلى أن اللغات العربية والعبرية تنتمي إلى عائلة اللغات السامية، ومن المحتمل أن تكون كلمات "أم" و "yam" و "اليم" قد انحدرت من جذر لغوي سامي قديم يحمل معنى مُرتبطاً بـ "الأم" أو "المصدر"

• تُشير بعض النظريات إلى أن اللغات العربية والعبرية تنتمي إلى عائلة اللغات السامية

اللغات النيلية الصحراوية والكوشية:

أن الدكتور جعفر ميرغني يعتقد أن الأبجدية المروية هي أصل اللغة الحميرية ، لغة حمير. والحبشية المسمى الجعزية أو الأمهرية. وأصل اللغة الأغريقية.

"بحر القصب" والتناقض الجغرافي:

هنالك نقطة هامة تتعلق بـ "D-بحر ٩١٥" (yam-suph) أو "بحر القصب" في الكتاب المقدس العبري، والتي تُشير إلى البحر الأحمر. وتُشير هذه النقطة تساؤلاً حول وجود القصب في البحر الأحمر، وهو ما يُخالف الواقع الجغرافي. وقد يُشير هذا التناقض إلى أن "yam-suph" ربما كانت تُشير إلى سطح مائي آخر يختلف عن البحر الأحمر كما نعرفه اليوم. وقد يكون هذا المسطح المائي هو نفسه "اليم" الذي ورد في قصة موسى في القرآن الكريم.

ذات هذا التعبير معروف عندنا في السودان ، ويطلقه السودانيون على النباتات التي تغطي الانهار في مناطق السدود بـ "أم صوفة" وهي كما وصفها د. عون الشريف قاسم في قاموس اللهجة السودانية ص 682، "نبات بعينه يعترض مجرى الأنهار قال الهباني: السَّبب الخلاني نَحْدَم أم صُوفة باليومية". هنا تبدو "أم" وكأنها تحريف أو تحول لكلمة "يم"، اذن الا يمكن اعتبار هذا قاعدة تنطبق على اسماء اخرى تحتوى على "أم"؟ ذكر د. عون الشريف بعض سمات اللهجة العربية في السودان وذلك

تُصِفُ هذه اللغات بُعْدًا جديدًا لبحثنا. فمن الممكن أن يكونَ لكلمة "أم" جذورٌ في اللغات النيلية الصحراوية أو في اللغات الكوشية. يذكر بروف سيد احمد العقيد ان هنالك الكثير من الكلمات النوبية المشتركة مع الاجريقية والعبرية والانجليزية ، ويعتقد أن هذا يدل على ان اصل الحضارة واللغة انبثق من السودان. ويذهب الى أن هذا الاشتراك اللغوي يدل على أن العبرانيين كانوا في السودان في وقت ما، وأخذوا كلمات من اللغة النوبية وادخلوها لغتهم ، ويعطى امثلة على ذلك : مثل "موشي" وتعنى "موسي" (ظاهرة إبدال ش - س: شمس - شمش، شرسوف - شرشوف، ولهذا شبه في العربية فهم يقولون طشت وطست) ، و"موجي" وتجدها عندنا في لغتنا ايضا، وكلمة "يم" هي نفس الكلمة الموجودة في اللغة النوبية الكنعانية الكوشية لغة البجة هي ذاتها الكلمة الموجودة لدى العبرانيين الان ، لو سالت اي عبراني أو اي اسرائيلي الان ويهودى عن الماء العذب سوف يخبرك بأنه "يم" ، نفس الكلمة. وفي بعض اللهجات نقول "مي" (ظاهرة قلب الحروف: زواج - جواز، نضج - نجض، لعن - نعل، ملعقة - معلقة)، وهي ذاتها كلمة "موية" (ظاهرة الزيادة مثل عنق - عنقرة، تشبط - تشعبط). وذكر الى

أو "الماء". وقد تطوّرت دلالة هذا الجذر مع مرور الزمن في كل لغة. التأثيرات الثقافية المتبادلة:

شهدت منطقة حوض النيل تفاعلاً ثقافياً بين المصريين القدماء



صفحة من موسوعة السودان التاريخية والجغرافية للدكتور البشير احمد وقد حوت ٤٤٩ موقعا يبدأ بلفظ (أم)

والنوبيين والكوشيين وغيرهم. وقد يُشير وجود كلمة "ym" بمعنى "بحر" أو "خليج" في اللغة المصرية القديمة إلى أن هذه الكلمة انتقلت من اللغة المصرية إلى اللغات السامية الأخرى في المنطقة مثل العربية والعبرية وربما حتى إلى اللغة السودانية حيث تحولت إلى "أم". كما يمكن أن يكون هناك تأثير متبادل بين اللغتين العربية والعبرية في كلمة "اليم"، خاصة أن القرآن الكريم والكتاب المقدس يتشاركان في بعض القصص والأحداث.

يقدم لنا بعض الأدوات والرؤى التي يمكن أن تُساعدنا في بحثنا حول كلمة "أم" وارتباطها المحتمل بـ "يم" العبرية و "اليم" القرآنية.

إليك بعض الأمثلة على كيفية تطبيق هذه السمات على بحثنا:

1. إبدال الحروف: تُشير هذه السمة إلى إمكانية حدوث تحولات صوتية في الكلمات على مر الزمن. فربما كانت كلمة "أم" في الأصل تُنطق بشكل مختلف، أو ربما كانت هناك كلمة أخرى مُشابهة لها تحولت إليها بمرور الوقت. يُمكننا البحث عن أمثلة لكلمات في اللغات السامية القديمة أو اللغات النيلية الصحراوية أو الكوشية تُشابه كلمة "أم" وتحمل نفس المعنى أو معنى قريب، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية حدوث إبدال في بعض الحروف.

2. القلب: يُشير القلب إلى إمكانية تغيير ترتيب الحروف في الكلمة. فربما كانت كلمة "أم" تُنطق بترتيب مختلف في الماضي. يُمكننا البحث عن كلمات في اللغات القديمة التي تُشابه كلمة "أم" في بعض حروفها ولكن بترتيب مختلف.

3. الحذف: ربما كانت كلمة "أم" في الأصل جزءاً من كلمة أطول حُذفت بعض حروفها مع مرور الوقت. يُمكننا البحث عن

كلمات في اللغات القديمة التي تحتوي على كلمة "أم" كجزء منها.

4. عناصر غير عربية: تُشير هذه السمة إلى تأثير اللهجة العربية في السودان بمفردات اللغات الأخرى، مثل النوبية والمصرية القديمة والبجاوية والفورية. يُمكننا البحث عن كلمات مُشابهة لـ "أم" في هذه اللغات، خاصةً تلك التي تُشير إلى أماكن أو مصادر مياه.

5. التاريخ اللغوي: تُسلط هذه السمات الضوء على أهمية دراسة التاريخ اللغوي للمنطقة لفهم تطور الكلمات والمعاني. يُمكننا الاستفادة من هذه السمات لتتبع تطور كلمة "أم" ومعرفة كيفية وصولها إلى شكلها الحالي. باختصار، تُوفر لنا سمات اللهجة العربية في السودان التي ذكرها الدكتور عون الشريف قاسم إطاراً عاماً لفهم كيفية تطور الكلمات والمعاني. ويُمكننا استخدام هذه السمات كأدوات في بحثنا حول أصل كلمة "أم" وعلاقتها المحتملة بـ "يم" العبرية و "اليم" القرآنية.

التحديات وآفاق البحث المستقبلي:

تواجه هذه الرحلة البحثية بعض التحديات، منها قلة المصادر المتوفرة حول اللغات القديمة في منطقة حوض النيل، وصعوبة تحديد التأثيرات الثقافية المتبادلة بدقة.

ولكن تظل هذه الرحلة مُثيرةً للاهتمام، وتُفتح الباب أمام المزيد من البحث والاستكشاف. ويُمكن للتعاون بين علماء الآثار والمؤرخين واللغويين أن يساهم في فك شفرة كلمة "أم" وكشف أسرار تاريخها اللغوي والثقافي، وربطها بكل من "yam" العبرية و "اليم" القرآنية.

انطلقت في هذه الرحلة البحثية بدافع الفضول وحب الاستطلاع، مُحاولاً فهم التاريخ اللغوي والثقافي لبعض المناطق والأسماء في السودان. ورغم افتقاري للتأهيل الأكاديمي المتخصص، إلا أنني أمل أن تساهم هذه الوريقة المتواضعة في فتح آفاق جديدة للبحث والتنقيب، ودفع المتخصصين إلى التعمق أكثر في دراسة هذه القضايا.

ختاماً، يبقى التساؤل عن أصل كلمة "أم" وارتباطها المحتمل بكلمة "□-يم" العبرية و "اليم" القرآنية مفتوحاً أمام المزيد من الدراسة والتحليل. وتُشكل هذه الرحلة البحثية دعوةً إلى التعمق في تاريخ اللغات والثقافات القديمة في منطقة حوض النيل، واستكشاف الروابط الخفية بينها.

إيهاب عبدالوهاب بابكر

دالاس، تكساس

21 نوفمبر 2024



وحظ أمثاله، أن طعنه مهووس هندوسي بسكين قاتلة، وهو يسير في طريقه مسالماً في حارتنا، والتي كان غالبية قاطنيها وساكنيها من الهندوس. وقد تكرمت عليه أنا بكوب من الماء أو ببعض ماء، ولكنه لم يشبع من الألم ولم يكف عن الصراخ وعن النواح، طالباً النجدة ومستجدي العون والمساعدة من كبار السن، الساكنين في المنزل أو في بيتنا.

ولم تمر سوى لحظات قليلات حتى حملة أبي الي المشفى ليستشفى. وكان «قادر ميا» مستمراً مسترسلاً في حكايته وفي السرد، حيث قال كيف أن زوجته حذرته مراراً وتكراراً من الذهاب الي حارة تحمل عداوتها للمسلمين عنواناً، خاصةً في مثل هذا الزمن المشحون بالعداوة وبالكراهية.

ولكن لم يكن لقادر ميا خيار الا أن يذهب، فالمضطر يركب الموت، فأسرته في حاجة لشيء قليل يسد رمقها ويطفئ ظمأها. ولكن، وأسفي، فعقوبة افتقاره وافتقاده للحرية الاقتصادية تحولت الي رحيل نهائي من دار الفناء بعد دخوله المستشفى بقليل.

لقد كانت بحق خبرة مدمرة بالنسبة لي ولطفل في مثل عمري آنذاك، حرضتني على التأمل وشجعتني على التفكير،

فيما بعد، بأمر هذا العبء المروع الثقيل المترتب على الهويات، التي يتم رسمها وتحديدتها في ضوء تفكير أضيق من أضيق أفق، بما في ذلك تلك الهويات التي تنشأ ويتم الاهتمام برعايتها على أساس متخلف من قبل طوائف وجماعات.

ولكنها كشفت لي بشكل أكثر وضوحاً وبصورة مباشرة حقيقة مهمة وبارزة ومحسوسة، وهي أن افتقاد الحرية الاقتصادية، والمتشكلة في صورة فقر مدقع للغاية، قد جعل ويجعل الفرد فريسة سهلة، لعمليات استلاب وعمليات انتهاك لأشكال أخرى من الحريات.

ان هذا الرجل الضحية لم يكن مضطراً للدخول الي



د. أبوبكر الصديق
علي أحمد مهدي

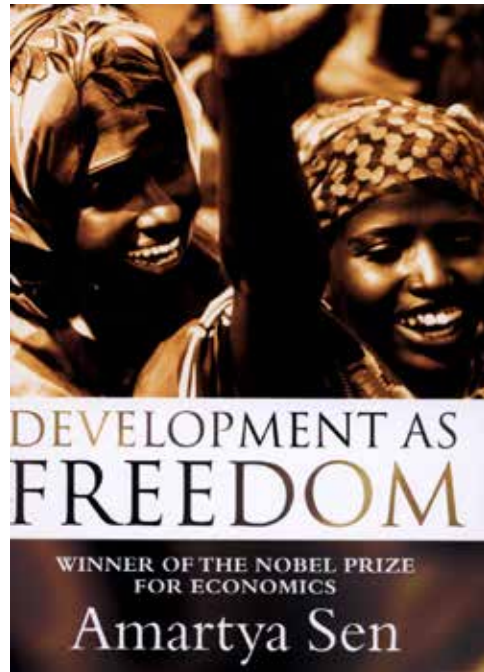
(I) التنمية حرية

في كتابه المشهور «التنمية حرية»، يحكي أمارتيا سن قائلاً، أنني، وفي ذات يوم من الأيام، عندما كنت في العاشرة من عمري، وكبقية الأطفال كنت ألعب عند وقت الظهيرة في ساحة حديقتنا، في دكا المدينة، عاصمة بنجلاديش في وقتنا الحالي، وفي هذه الأثناء اندفع عبر بوابتنا رجلاً مطعوناً يصرخ في ألم بطريقة تجعلك تتألم لألمه وتتوجع لوجعه، وقد كان ينزف دمماً غزيراً. فقد نال طعنة نجلاء بسكين في ظهره.

وقد كانت تلك أيام مليئة بالاضطرابات وبالشغب الطائفي (هندوس ومسلمين)، وكانت قبيل الاستقلال وقبيل تقسيم البلاد والعباد الي هند وباكستان، والي هنود وباكستانيين. وكان اسم المطعون المتألم «قادر

ميا»، وهو بالتأكيد كان مسلم من المسلمين، وكان عامل يعمل بأجر يومي، وصاحب الحاجة أرعن، وقد جاء لعمله في منزل بالقرب من منزلنا، مقابل أن ينال أجراً زهيداً للغاية.

ولكن ولسوء حظه



عقوبة افتقاره
وافتقاده للحرية
الاقتصادية تحولت
الي رحيل نهائي من
دار الفناء بعد دخوله
المستشفى بقليل.

يأخذ بيد التنمية ويساعدها في ان تحرر نفسها من قيود الاتجاهات المسيطرة والمفاهيم المجردة التي ظلت قائمة حتى حلول أواسط عقد تسعينيات القرن المنصرم. ففي سالف الزمان تم وصف التنمية بلغة وتعايير من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والأمن الغذائي، والفقر. فالتركيز كله كان مركز ومنصب على الفاعلية الاقتصادية، ولم يمنح أي دور مهم وواضح للحريات الأساسية للفرد ولحقوق الانسان، ولكن ما فعله «سن» وتفوق به على أقرانه وعلى الآخرين هو اسباغته على التنمية بعداً انسانياً وبعداً اجتماعياً أكثر عمقاً، انطلاقاً واستناداً على فرضيته التي تعتمد على أن الحرية هي هدف وهي غاية نهائية ووسيلة أساسية ورئيسية للتنمية في ذات الآن. وقالت كثير من الأقلام ان كتاب أمارتيا سن هو الكتاب الأول على الإطلاق في تاريخ الفكر الإنساني الذي ضم بين جنبيه وجمع في أطروحته بين التنمية والحرية.

المصادر

امارتيا كومار سن - التنمية حرية

عبد الله الفكي البشير - أطروحات ما بعد التنمية الاقتصادية: التنمية حرية - محمود محمد طه وأمارتيا كومار سن (مقاربة)

حارتنا، سعيًا وراء أجر ضعيف في مثل تلك الأوقات العصيبة والخطيرة، لو كانت عائلته تستطيع البقاء بدون هذا الأجر الفقير. ان افتقاد مثل هذه الحرية الاقتصادية من شأنه أن يغذي افتقاد الحرية الاجتماعية تماماً، كما أن افتقاد الحرية الاجتماعية أو السياسية يمكن أن يرسخ وأن يعزز افتقاد الحرية الاقتصادية.

ويقول روغان، لا يعاني العالم من ندرة ناقد الرأسمالية أو المدرسة الرأسمالية وسلوكها بكل تأكيد، ولكن ما قدمه أمارتيا سن من نقد كان وما زال هو الأفضل وهو الأمثل في القرن العشرين. فقد نجح أمارتيا وبجلاء في تحقيق إعادة دمج الاقتصاد في سياقات الروابط الأخلاقية والاختيار الاجتماعي.

وقد كان هناك إدراك في فترات سابقة في الاقتصاد السياسي الحديث، خاصة بأن الفصل بين حياتنا الأخلاقية واهتماماتنا المادية الملموسة، كان وكأنه مسألة لا يمكن تصورها.

ويواصل روغان قائلاً، لقد كان هناك دائماً نقدان للرأسمالية، ولكن كان لا بد أن يكون هناك فقط نقد واحد. ويعتبر «سن» أول ناقد صاحب قيمة عظيمه، قام بنقد الرأسمالية في القرن الجديد، وذلك لأن نقده كان هو الجلي وهو الأوضح. وقد نجح «سن» في أن

عرض الكتب (2)



الجهل المقدس أو زمن دين بلا ثقافة

(Olivier Roy, La sainte ignorance: Le temps de la religion sans culture)

ترجمة صلاح الأشمر

صادر عن دار الساقي الطبعة الأولى 2012،
342 صفحة

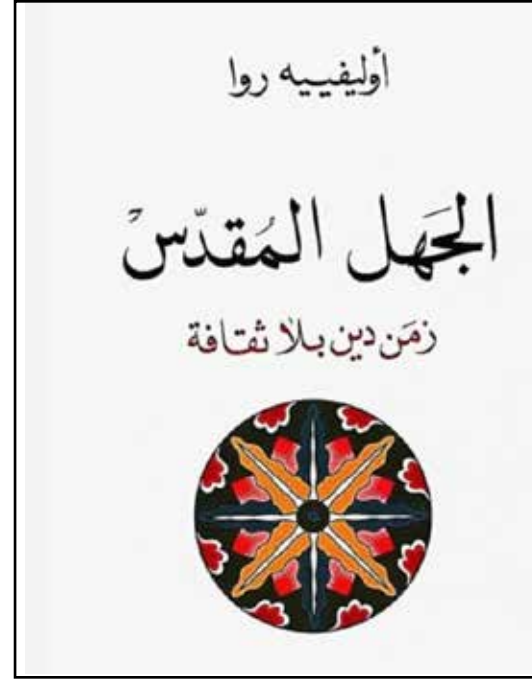


هشام حنفي

الكتاب من تأليف (أوليفيه روي) وهو كاتب وباحث فرنسي مختص بالأديان. يتناول الكتاب موضوعي الدين والثقافة وي طرح سؤال، هل الدين ثقافة، أم أن الدين شيء والثقافة شيء آخر منفصل؟ ويصل المؤلف إلى الخلاصة التالية، أنه وبرغم أن الدين نتاج ثقافة مجتمع وزمان معين فإنه ينبغي التعامل مع كل من الإثنين (الدين والثقافة) باعتباره ظاهرة قائمة بذاتها نتيجة ما حدث من انفصال للدين -أي دين- عن سياقاته الثقافية المحددة التي أنتجته.

وفي هذا الخصوص يتحدث (أوليفيه روي) عن تخلي الأديان عن بعض خصائصها الثقافية المحددة في سبيل انتشارها، ومن ذلك التخلي عن اللغة الأصلية للدين بترجمة الكتب المقدسة من لغات كانت تعتبر مقدسة

بحد ذاتها وتعد جزء من الإيمان إلى لغات أخرى. كذلك يتناول ما يحدث اليوم من عولمة للأديان بتبنيها مفاهيم ثقافية تخالف بعض ركائزها الأساسية من أجل أن تبقى وتظل



مقبولة، لا سيما وسط الشباب. كما يطرح الكتاب تساؤلات جادة ومربكة حول أين يختلف الدين مع الثقافة وأين يتقاطعان. ويقدم العديد من الأمثلة على العلاقة المتشابكة بين الأديان والثقافات المختلفة منذ نشوء الأديان -الكبرى تحديداً- مروراً بفترات انتشارها خارج محاضنها التقليدية وعلاقتها مع المعتقدات والثقافات المحلية واستيعاب البعض منها للآخر في أحيان مختلفة، وصولاً إلى التحديات الماثلة أمامها اليوم من اصطدام أو تنحي مقابل موجات الحقوق الفردية (النسوية، الإجهاض، الحرية الجنسية، المثلية... إلخ) التي يتبناها الغرب وأميركا على وجه الخصوص والتي وجدت طريقها لكل المجتمعات وباتت تشكل تحدياً ماثلاً.

الفكرة الأساسية للكتاب قائمة على أن ما يقده المؤمنون حالياً في عالمنا المعاصر، هو مجموعة شعارات ومظاهر منبثة عن منشأها المعرفي الأساسي، وأن عموم المؤمنين ورجال الدين، على حد سواء، لا يهتمهم المعرفة بقدر ما يهتمهم تقديس المقدس الديني

«تحول الدين لسلعة تلبي الحاجة لمقدس ما، بدلاً عن نسق إيماني ضمن سياق ثقافي محدد.»

لديهم، وبسبب هذا نتج جهل بالأسس المعرفية للأديان ونشأت قداسة قائمة على الجهل وعدم المعرفة. وفي هذا يقول (روي)، إن التدين بات يغلب على الدين وبذا لم تعد المعرفة عنصراً مهماً في اتباع الدين وهذا نموذج واضح للجهل المقدس أو كما يعبر عنه بقوله «إن القداسة لا تحتاج دائماً إلى معرفة».

وفي هذا السياق يشير (روي) إلى أن الجهل المقدس يتبدى بشكل جلي في تقديس الشكل والمظهر على حساب أي معرفة لاهوتية ولا يتطلب القبول بالشخص سوى ارتداء الملابس القصيرة وإطلاق اللحية وترديد بعض العموميات كما عند السلفيين الإسلاميين، أو الانتظام في حضور القداس وحمل صليب لدى الجماعات المسيحية أو المظاهر المعروفة لدى الجماعات اليهودية أو الثوب الزعفراني لدي جماعات الهندوسية الجديدة في الغرب وهو ما يسميه المؤلف مرجعية دلالة وهمية.

وفيما يسميه الكاتب (تسليع الأديان) في ظل العولمة التي اجتاحت العالم، يشير إلى انفصال الدين عن محيطه الثقافي وتحوله إلى مُنتج أو سلعة تلبي طلب مستهلكين يحتاجون إلى مقدس ما، بدلاً

عن نسق إيماني متضمن في سياق ثقافي معين لأمة محددة. وقد كان من أثر انفصال الدين عن بيئته الثقافية نشوء إمكانيه استهلاك المنتج الديني دون الحاجة إلى معرفته الثقافية التي أنتجته، وبدون بذل الجهد للتعرف على الدوافع الفعلية التي أنشأته، كما في ظاهرة اعتناق الديانات الشرقية في أميركا وأوروبا، حيث تحولت هذه الديانات لمحض طقوس وشعائر منقطعة عن سياقها المعرفي.

من جهة أخرى، كما يرى (أوليفيه روي)، فإن القطيعة مع الثقافة السائدة تظل هي المطلب الأساسي للجماعات الأصولية حيث تعتبر أن السائد اليوم هو ثقافة وثنية، كما هو عند أتباع سيد قطب الذين يتبنون مفهومه عن (جاهلية المجتمع) الذي نتج عنه تكفير المجتمع.

«يتبدى الجهل المقدس في تقديس الشكل والمظهر على حساب المعرفة الدينية كدلالة مرجعية زائفة.»

يعني الثقافة المرتبطة بالدين أي استخدام ثقافة في معنى هوية.

يختم المؤلف الكتاب بعبارة ساخرة وتشاؤمية في نفس الوقت، حيث يقول «سيكون للجهل المقدس متسع من الوقت ليقبى ويزدهر»

عن الكتاب والترجمة:

الكتاب مكتوب في الأصل بالفرنسية وقام بترجمته إلى العربية صلاح شمر، يلاحظ على الترجمة احتوائها على كثير من التعابير الغريبة غير معروفة الاستخدام في العربية، والتي قد تربك القراءة مثل «مشاكلة» التي ترد في معنى تماثل أو تعايش، و «التبليد» من بلد، بمعنى جعل الشيء محلي أو بلدي، و «ثقافة بلدية» أو «كنيسة بلدية» في معنى ثقافة أو كنيسة محلية، و «السياديين» بمعنى القوميين، و «تديون» الديني بمعنى جعله دنيوي، كذلك استخدام تعابير وتراكيب غريبة مثل «النسوية الدينية» ومثل «تخلقية استراتيجية» التي يشرحها بأنها «الاقتناس عن فئات مهيمنة لتأكيد الذات» والتي هي نفسها تحتاج لشرح وتعريب، كذلك تعبير «تفريد» كترجمة لكلمة (individualization) إلى غير ذلك من تعابير مشابهة.

كذلك فإن طريقة تركيب الجمل في معظم الكتاب تختلف عن الطريقة المعتادة في بناء الجملة في اللغة العربية وتشبه بشكل ما طريقة التركيب في الفرنسية أو الانجليزية من حيث التقديم والتأخير والنسبة... إلخ، وهو أمر مربك يجعل القراءة عسيرة نوعاً ما. كمثال هذه الجملة التي تصلح كنموذج لاختلال الصياغة وتتبع النص الأصلي دون الانتباه لخصوصية اللغة العربية حيث يقول في الحديث عن البروتستانتية الأميركية الجديدة «إن الإصلاح الجديد، خلافاً لإصلاح مارتن لوثر كينج، يضع موضع الجدل لا العقيدة، بل الوسيط الذي صيغت من خلاله رسالة المسيحية» (ص ٣٢٠).

وفي الواقع ينبغي أن أقول إن الكتاب غير سلس بسبب لغته المتعسرة، لكنه جدير بالقراءة بسبب مناقشته لقضية في غاية الأهمية تشغل المثقفين والباحثين المختصين في حقل الدراسات الإنسانية، بالإضافة لما للظاهرة من ارتباط بكثير من التعقيدات الحالية في كل المجتمعات.

والهجرة عن هذا المجتمع الجاهل الكافر إلى أخويات مغلقة تكفر وتقتل وترفض كل ما هو سائد وتدعو للعودة لنموذج مثالي وجد قبل قرن ونصف من الزمان وتجتهد لإعادة بنائه ولو بالعنف. أو كما عند البروتستانت في الدعوة للعودة للأزمة الأولى زمن الرسل والمسيحيون الأوائل. ويشير (روي) إلى أن هذا التقييم المبالغ فيه للأزمة الأولى، مع ما فيه من إجحاف للتاريخ، ينطوي كذلك على تمسك المنادين به بأن كمال التقوى هو في إتباع سنة النبي وليس في المعرفة الدينية كما هو الأمر عند التبليغيين والسلفيين، وهذه إحدى صور الجهل المقدس.

ويستعرض الكاتب التحول الكبير الذي طرأ على سلوك الأديان تجاه المجتمعات، ففي مقابل الانفتاح الكبير في بدايات القرن العشرين تجاه المظاهر المجتمعية الدنيوية كانفتاح الكنائس البروتستانتية نحو الرياضة والموسيقى وتشجيع أتباعها

على الانخراط في أنشطة كهذه، بل وتوجه البروتستانتية الواضح نحو العلمانية منذ بداياتها، نجد الانكفاء اللاحق نحو التمسك بثقافة دينية ترفض الدنيوي وترتاب فيه بل ترفض المشاركة في ذات الأنشطة التي دعت لها سابقاً. وكذا الحال مع الإسلام الذي شهد انفتاحاً نحو العصر مطلع القرن العشرين، ثم برزت في فضائه الحركات الأصولية التي ارتدت منذ منتصف القرن نحو نموذج منكفي ومرتاب يدعو لمقاطعة كل مظاهر ثقافة العصر الحالي واعتزال المجتمع المعاصر.

وكما يرى المؤلف فإن هذه الحركات الدينية الجديدة تُحجم بمقتضى ذلك عن التقدم على الصعيد الاجتماعي خوفاً على إيمانها من المخاطر والتحديات التي يمثلها الانخراط في العالم الواقعي ومجابهة الأسئلة الصعبة. وبعد إيراد العديد من النماذج يصل المؤلف إلى أن استخدام كلمات ثقافة وثقافي من قبل رجال الدين في المسيحية أو الإسلام أو أي من الأديان الأخرى بات

«تخلت الأديان عن بعض خصائصها الثقافية المميزة في سبيل انتشارها كالتخلي عن لغاتها الأصلية.»

The Strategic Commodities Fund (April 2020-January 2023) What lessons for a new effort?

By Abdul Latif Osman Mohamed Salih

Former Director of the Executive Committee of the Strategic Commodities Fund

November 2024



Abdul Latif Osman Mohamed Salih is a professional with more than 35 years of experience in asset management, portfolio and fund management in both the public and private sector. He previously worked in Sudan as High Commissioner of the Social Securities Investment Authority and Head of the Executive Committee of the Strategic Commodities Syndicate. He also previously worked Head of Investments at the Qatar Pension Fund (GRSIA) and nine years as Senior Manager of Treasury and Investment at Doha Bank.

In times of great adversity, we must think smart, sharpen our resolve, and pursue effective solutions to pressing dilemmas. This was exemplified in the approach of the transitional government led by former Prime Minister Abdalla Hamdok (September 2019 - October 2021) to acquiring strategic commodities following the December Revolution, in the midst of severe economic issues and the absence of any foreign reserves in the national treasury and the Central Bank.

This research offers a technical and objective analysis of the experience of the Strategic Commodities Fund (SCF), which the transitional

government established to address severe shortages in foreign currency for importing essential goods such as petroleum derivatives, wheat, medicines, and agricultural inputs. The paper traces the SCF's formation, examines its operations, assesses its outcomes, and distills key lessons for the information of the domestic public opinion, international policymakers, and Sudanese stakeholders and decision-makers. In particular, we explore features of the fund in the transitional period that suggest both a dimension of conflict of interest in the line-up of capital contributors and safeguards meant to combat corruption in the fund's operations. These insights aim to inform

current efforts by Sudanese authorities to set up a similar mechanism in Port Sudan to overcome the economic challenges that the ongoing war has created, especially in light of the Central Bank of Sudan's recent announcement to form a new strategic commodities fund modeled on the SCF of the transitional period.

Starting from the present

On July 27, 2024, the Central Bank of Sudan announced the formation of a new fund, or portfolio, aimed at providing foreign exchange to import strategic goods without resorting to buying foreign exchange from the black market, in which the price of the pound against the dollar reached about 3000 Sudanese pounds for one US dollar before it retreated to 2700 pounds, and in a lengthy press release for the Central Bank and another for the Bank of Khartoum, they jointly announced the new fund with a capital of one billion US dollars, and the Central Bank pledged the following:

1. The provision of foreign exchange through a transparent mechanism.
2. To coordinate between the fund and regional and international financial institutions to increase foreign exchange resources to obtain other commodity loans to maintain the exchange rate.
3. To issue a circular explaining the fund to commercial banks, supporting the controls of the import process^[1].

On August 20, the Governor of the Central Bank of Sudan announced in a press statement that the fund would start its activities before the end of August 2024. The Bank of Khartoum announced through its Director General, Ms. Lamia Kamal Sati, that fund would be established jointly with the Central Bank with "initial" capital of one billion dollars and explained that the fund's working mechanism is based on buying gold from inside Sudan and exporting it to obtain foreign exchange and importing petroleum derivatives through a tender offered by the Ministry of Energy^[2].

The new fund's chances of success

There is no doubt that the circumstances of the current war in Sudan allow for exceptional methods of managing economic resources and necessitate the adoption of economic emergency mechanisms. This justifies the establishment of such specialized funds to achieve the stated goal of providing foreign exchange resources and controlling the exchange rate, which jumped from 430 pounds to the dollar on October 25, 2021 (the day of the coup), then continued to collapse with the start of the war on April 15, 2023 until it reached 3000 to the dollar in July 2024, and fell to about 2700 pounds per dollar in October 2024 (on the black market). An important positive factor that could help the success of the new fund is the large size of its capital, 1 billion US dollars, which is about 11 times the size of the old fund's capital of only 90 million dollars.

Through the use of leverage and deferred payment facilities, it is possible to deal in amounts up to three times the size of the fund's capital, i.e. \$3 billion, for a period of time not exceeding three months (90 days) and then recycle the capital, which means that the potential volume of operations of the fund can exceed the country's import bill for all goods, which is slightly more than \$9 billion.

Thus the facility could potentially extend \$3 billion in credit every four months for a total of 12 billion USD per year. The limiting factor is the availability of sufficient quantities of gold to fund operations of this size. If the fund rotates its capital once a year, it would need about 15 tons of gold, which is available in Sudan currently. However, there is difficulty in obtaining gold, given that the war has caused a decline in gold production and intense competition between the two parties over the commodity, which is a primary source of financing for the purchase of weapons, ammunition, fuel, and other key war materiel. Further, the war has created conditions that encourage the increase in gold smuggling and

2 - Nabd El Sudan, "Director of Bank of Khartoum talks about the billion-dollar portfolio,"

July 27, 2024, in Arabic, available at: <https://nabdsudan.net/?p=131637>

off book exportation to its traditional markets, mainly in the United Arab Emirates, limiting the volume of gold available from official sources to use as collateral for the importation of strategic commodities.^[3]^[4] Operating at this level is also complicated by the need to use US dollars, as will be explained below.

In addition, it is important that capital is jointly provided by the Central Bank of Sudan and the Bank of Khartoum (BOK), Sudan's largest commercial bank in which 42% of the shareholding is held by investors from the Gulf Cooperation Council countries, including the UAE's Islamic Banks in each of Dubai, Abu Dhabi, and Sharjah. BOK's website specifies that the rest of the shares are held by "leading regional royals and prominent Sudanese investors."^[5] This shareholding in the new strategic commodities fund contrasts with the broad capital participation that the first strategic commodities fund enjoyed during the transition, with 27 commercial banks, 17 gold companies, and all insurance companies participating. The earlier larger coalition created the conditions for success in a sensitive and complex endeavor, which is to provide governance and eliminate the vested interest of a single entity in controlling the fund's mechanism and operations. There is unconfirmed talk that the Bank of Khartoum and its major owners may undermine the fund and that its fund might be transferred to the management of Omdurman National Bank, which is affiliated with the army and whose board of directors is chaired by Mr. Abdel Fattah al-Burhan, chairman of the Sovereignty Council and army commander, which practically exerts full control over the fund. It should be noted

3- Sudan Transparency and Policy Tracker, "Fueling Sudan's War How Gold Exports and Smuggling Are Prolonging Sudan's War," October 2024, available at: <https://sudantransparency.org/wp-content/uploads/202410//GoldSectorEN.pdf>

4- Sudan Times, "Corruption: The details are in the contradictions. Gold and the Bank of Sudan: Who draws the gold export policies?," July 1, 2024, in Arabic, available at: <https://sudantimes.net/202401/07//invest1/>

5-Bank of Khartoum, "About Us," BOK website, available at: <https://bankofkhartoum.com/sudan/about-us/#:~:text=4220%25%of%20bank's%20shareholding%20comes,royals%20and%20prominent%20Sudanese%20investors.>

here that the decision to establish the fund is still waiting for approval by al-Burhan himself for more than three months.

Another factor that reduces the chances of success of the new fund is the breakdown of the SWIFT system and the paralysis of the Sudanese banking system, which hinders liquidity and transfers between individuals, companies, and banks and thus hinders the management of the fund. This could lead to the inability to fulfill internal and external obligations to the Banks of Sudan and Khartoum or any other parties from companies and others, a situation that could be exacerbated by the tightening of the international banking boycott of Sudan as a war zone.

In short, because the fund has not yet been activated, its chances of success are very low, and it would be more appropriate for it to be a commercial instrument affiliated with the Bank of Khartoum rather than a fund in the mold of that which operated in the transitional period. On the other hand, some experts believe that the announcement of the new fund with such large capital backing was just a public relations ploy by the de facto authorities to distract from the collapse of the Sudanese pound.

Commercial practices, especially in the field of petroleum derivatives, are currently marred by many legal violations, most notably non-compliance with the technical specifications of the derivatives and tax evasion by importers, which costs the state hundreds of millions of dollars, especially since the total fees on petroleum derivatives range from 24 to 31% of the total import value (see further details below)^[6]. A serious conflict arose between petroleum companies and the Director General of Taxation due to their refusal to settle huge debts in outstanding tax arrears to the Taxation Chamber. This dispute

6- Sudan Platform, "Due to the dismissal of the Director General of the Tax Chamber Will the Sudanese Minister of Finance submit his resignation to Lieutenant General Al-Burhan?," September 9, 2023, in Arabic, available at: <https://sudaplatform.com/103150>

ultimately led to the director's dismissal, further underscoring the conflict over resources.[7] Most petroleum-importing companies see their interests as linked to the de facto authorities. This environment of grand corruption is not conducive to the success of the fund.

The Origins, Objectives and Formation of the Initial Strategic Commodities Fund (June 20, 2020 – January 2022)

Following the success of the December Revolution on April 11, 2019, and the formation of the transitional civilian government in August 2019, the country witnessed a wave of inflation and the devaluation of its currency in a phase of the economic crisis inherited from the Bashir regime. The civilian government inherited heavy burdens of the crisis, most notably the dilemma between providing strategic goods (petroleum derivatives, wheat, medicine, fertilizer and others) and basic goods (sugar, some types of grains, and production inputs) with limited funds. Due to the complete bankruptcy of the state, the transitional government also inherited an empty treasury, as the country's foreign exchange reserves did not exceed a few hundred thousand dollars when the transitional government took office in the last quarter of 2019.

During the three decades of Bashir's rule, the regime ceded control of the state's revenues and the returns from natural resources, such as petroleum and gold, to ruling party insiders, their business associates, family members, and

security agencies, namely the Sudan Armed Forces (SAF), the National Intelligence and Security Services (NISS), and the paramilitary Rapid Support Forces (RSF).[8] Following Bashir's fall, constitutional arrangements established a power-sharing agreement between an executive led by civilian leaders of the pro-democracy Forces of Freedom and Change coalition and leaders of the military and security establishment, who retained sovereignty powers within a joint civilian-military Sovereignty Council. This arrangement was intended to last 39 months, culminating in elections. However, since the military faction retained significant economic control during the transition, it was able to influence the cabinet's economic policies and conducted its own foreign policy independently from the executive. Nonetheless, when the transitional government's macroeconomic reforms, including subsidy cuts and exchange rate unification, began to erode the security sector's economic monopolies, the military overthrew the civilian government in October 2021, ending

the transition process. Competition between the SAF and the RSF over the control of power and wealth is the leading trigger of the current war.[9] Confronted with catastrophic economic conditions and nearly depleted foreign currency reserves, the transitional government established the Supreme Committee for Economic Emergencies in April 2020. This committee was chaired by Lieutenant General Mohamed Hamdan Daglo, Vice President of the Sovereignty Council, with Prime Minister Dr. Abdullah Hamdok as deputy chair. It included a broad coalition of ministers, government officials, and private sector experts.[10]

7- Sudan Akhbar, "The Sudanese Council of Ministers in Port Sudan announces the vacancy of a high-ranking position that caused a crisis between Burhan and Jibril," October 27, 2024, in Arabic, available at: <https://www.sudanakhbar.com/1585565>

8- The Enough Project, "Sudan's Deep State: How Insiders Violently Privatized Sudan's Wealth, and How to Respond," April 2017, available here: https://enoughproject.org/wp-content/uploads/201705/SudansDeepState_Final_Enough.pdf

9- Alex de Waal, "Sudan's future is being shaped by guns and money – like its past," August 25, 2023, available at: <https://fletcher.tufts.edu/news-events/news/sudans-future-being-shaped-guns-and-money-its-past>

10- Anadul, "Sudan creates a portfolio to import basic commodities: The portfolio will include banks and the private sector, guaranteed by the state, and aims to finance imports of strategic commodities," June 26, 2020, in Arabic, available at: <https://shorturl.at/7tIG0>

The committee's composition reflected both the structure of the transitional institutions and the relative economic influence of the transitional partners.

The committee deliberated in repeated meetings on all aspects of the Sudanese economy, especially the need to address the suffocating crises related to the provision of strategic commodities, especially petroleum, medicine, and wheat. The committee also took important decisions, especially in relation to the gold sector, the central bank, medicine, the import and export trade, commodity support, the port, the liberalization of the Sudanese pound, and others.

In the face of a lack of medicine and suffocating crises in the field of import and distribution of petroleum derivatives, the committee made a historic decision to form a strategic commodities fund, according to Decision No. 274 issued on April 25, 2020, regarding the formation of the Supreme Committee for the Strategic Commodities. Through it, local resources are mobilized to solve the crisis and provide strategic commodities amid major challenges, most notably:

1. The bankruptcy of the Sudanese state and the lack of needed cash balances.
2. The escalating deficit in the trade balance, which reached 6 billion dollars in 2019- 2020.
3. Shrinking exports, of which the value which did not exceed 3 billion dollars as compared with an import bill of nine billion dollars.
4. Obstacles to international trade by Sudanese and private banks, significant public debt, and the closure of international transfer lines to Sudanese banks and the Central Bank of Sudan.
5. The maintenance of large commodity subsidies for petroleum, wheat, medicine, electricity, and others, financed without real resources through internal and external borrowing and currency printing, leading to inflation and devaluation of the currency.
6. Full control of the black market "parallel currency market" and the evasion of traders

and government companies from supplying export earnings to the country, which is a form of "legalized smuggling."

7. The almost complete diversion of gold to smuggling, which at the time amounted to more than 100 tons worth between 56- billion dollars (equivalent to the entirety of the trade balance deficit).

8. Continued obstructive action by counter-revolutionary forces, members and merchants of the National Congress Party and the Islamic Movement using the state apparatus and economic levers to act against the economic reform policies of the transitional government to undermine the transition to democracy and the December Revolution.

9. The maintenance of military companies and their privileged commercial activity in the fields of gold smuggling, illegal trading in currency, petroleum derivatives, wheat, meat, and other commodities, along with their hostile role to the Supreme Economic Emergency Committee itself, especially after the latter took major decisions to review

650 state companies, including 200 military companies, and the formation of investigation committees regarding export earnings during the previous years.^[11]

10. The almost complete loss of confidence of commercial banks, the Sudanese private sector, foreign banks and oil production companies in the government's ability to fulfill its obligations. There is also an ongoing war between drug import companies, the Central Bank and the Ministry of Health and Finance.

11. The sharp political division between the forces of the December Revolution in how to deal with the economy. One faction, led by the Prime Minister, the Minister of Finance, and the majority of the committee members, sought to liberalize the economy, including by removing subsidies on fuel and wheat, and gradually liberalizing the Sudanese pound,

11 - Suliman Baldo, "Sudan Struggles to Control Its Parastatals," May 2021, a Briefing for The Sentry, available at: <https://thesentry.org/wp-content/uploads/202105//SudanParastatals-TheSentry-May2021.pdf>

The other faction resisted liberalization and called for the continuation of subsidies, control over the exchange rate and tightening the grip of the state on the joints of the economy. The latter faction was represented by the economic committee of the Forces of Freedom and Change itself, including the communist and Baathist parties.

12. Extensive corruption in the Ministry of Energy, some major grain mill companies, and the Sudanese Agricultural Bank affected the supply of agricultural inputs, especially fertilizer and packaging materials, and the accumulation of large debts from the bank in to foreign banks and the Central Bank of Sudan itself, and this situation applies to the accumulated debts of the state to grain mill companies, and the creditors deal in ways that involve apparent extortion of the state represented by the Agricultural Bank, the Ministries of Finance and Energy and the Esther Stockpile Administration.

13. The damage caused by the corona virus pandemic and associated public health restrictions on the world and Sudan economies starting from April 2020, the same date when the Economic Emergency Committee was formed.

The Idea and Academics of the Fund

A number of banks coming together to establish a special-purpose fund, for example to finance cotton, gum Arabic or any other commodity is a well-known banking mechanism. Sudanese banks have established several previous funds, the most recent of which is the Liquidity Fund. The Strategic Commodities Fund (SCF) was initially proposed by a group of bankers. In April 2020, after the establishment of the Economic Emergency Committee, the Resource Mobilization Committee was tasked with overseeing the establishment of a commercial fund for strategic commodities. Dozens of meetings and meetings were held, including all Sudanese

and foreign commercial banks operating in Sudan, under the supervision of the Central Bank of Sudan, insurance companies, the Chamber of Commerce, the Sudanese Employers' Federation, relevant government ministries and departments, most importantly the Ministry of Finance, Energy, Health and the Presidency of the Council of Ministers, in addition to public meetings with members of a governmental ministerial committee that was then called the Strategic Commodities Committee, and lengthy and intensive meetings with gold producers in the conventional mining sector, the gold tailings processing sector and the Union of Gold Traders and Exporters.

These meticulous deliberations led to the creation of an unconventional fund that can be academically described as a Balanced Trading Hedge Fund (BTHF). This is a unique product, the first of its kind in Sudan. Its core equation has two sides with four variables: gold and the Sudanese pound on one side, and commodities and foreign currency on the other, enhanced by financial leverage through domestic and international deferred payment facilities.

The portfolio's brilliance lies in its ability to generate high demand for the Sudanese pound, countering the previous harmful practice of creating increased demand for the U.S. dollar. Importers had been buying dollars from the parallel market, which contributed to the local currency's devaluation.

Moreover, the portfolio secured foreign banking facilities against the portfolio's own capital guarantees and established a revolving escrow account to handle all foreign transactions. This setup enabled efficient turnover of the portfolio's capital in relatively short periods, allowing it to meet its financial obligations to Sudan's strategic goods suppliers, thus gaining rare financial and banking credibility.

The Sudanese pound was the portfolio's

golden key and secret. The portfolio required importers to pay in Sudanese pounds only, refusing any payments in U.S. dollars to avoid dependency on the parallel market. In cases where importers couldn't deposit the required amounts in Sudanese pounds, the portfolio's banks, led by Al Baraka Bank, provided them with credit facilities in Sudanese pounds. For the first time in a long while, the issue of foreign currency supply was addressed from the supply side, while demand for the Sudanese pound was bolstered. This innovative approach distinguished the portfolio, though it went unrecognized by both its supporters and critics.

The key to the success of the fund was the Sudanese pound, as it required importers to supply the value of the goods in Sudanese pounds only and refused to accept payment in US dollars for fear these would be bought on the black market. This strengthened demand for the Sudanese pound, and where importers were not able to provide the required amount of Sudanese pounds, the fund banks, led by the Al Baraka Bank - worked to provide facilities for

them to deposit the required amount for imports in Sudanese pounds, to provide them with the required amounts for imports in US dollars. For the first time in a long time, the dilemma of providing foreign exchange was solved through a supply-side solution that strengthened demand for the Sudanese pound. This was a blessing and a privilege for the fund that supporters and enemies of the fund alike could not understand

The Governance of the Fund

The fund was subjected to rigorous governance processes to create a transparent institutional practice consistent with the economic and political objectives of the transitional period and to negate the corrupt practices of the defunct Bashir regime. The key elements of this governance framework were:

1. Accurately defining the objectives of the

fund, which was to provide the necessary foreign exchange for the import of strategic goods through the banking system and proper use of proceeds from gold exports purchased in Sudanese pounds, opening letters of credit for imports in foreign currency through the fund's external account based on an agreement to provide additional facilities in forward payment equivalent to twice the fund's deposited capital for at least 45 days.

2. The fund extended letters of credit to importers through a transparent bidding process issued by the Ministry of Energy and the General Petroleum Corporation's joint bidding committee, which included representatives of the government, the fund, its leading bank, and others. In the case of medicine financing, a mechanism was adopted based on companies selected by the Supreme Council for Medicines and Poisons and the Ministry of Health through a committee composed of all stakeholders and representatives of the commodities fund, closing the door to the notorious corrupt practices that occurred under Islamist rule.

3. The fund's regulations included the decisions of the Supreme Economic Emergency Committee and the Central Bank of Sudan to prevent the fund from trading "importing resources for its own benefit" and limiting its role to providing foreign exchange by buying and exporting gold and other commodities in Sudanese pounds. "The fund's profits are realized from exports and not through imports, and in the same direction, the fund was automatically prevented from monopolizing the few or the many for any of the fund's commodities, most importantly 'oil, medicine and others'."

4. The regulation stipulates the organizational structure of the fund, which consists of the following organs:

- a. General Assembly,
- b. Board of Directors,
- c. Executive Committee,

- d. Advisory Board,
- e. Tender Committee, and
- f. The Lead Bank^[12]

The fund held its first meeting at Friendship Hall in Khartoum on June 22, 2020, in the presence of representatives of 37 commercial banks, the Central Bank, the concerned ministries, by 17 representatives of 60 gold companies, most notably Al-Junaid Company, the largest shareholder in the fund, insurance companies, and representatives of other entities. The board of directors was elected, the bylaws were approved, and the fund was launched. The Board of Directors formed the Executive Committee and appointed the committees “see details in the attached list”

The Role of the State and the Private Sector in Formation and Capitalization of the Fund

We referred earlier to the crucial role played by the state and the Economic Emergency Committee in the formation of the fund, which is basically a smart partnership between the private and public sectors to solve an intractable crisis in the country. Here, we must highlight the great role played by the Central Bank of Sudan, which for months carefully nurtured the establishment of the fund, to which 26 commercial banks contributed, and provided the following necessary facilities for the fund's operation:

- a.** Encouraged commercial banks to contribute capital by allowing contributions to be deducted

from the reserves they were required to hold under the law.

- b.** Excluded the import operations of the fund from the banks' transaction ceilings, especially the customer and the value ceilings, according to the pre-determined ratios. The reason for this is that the amounts of financing for import operations were very large due to the high prices of oil, wheat, etc. against the weak capital of Sudanese banks and its erosion over time due to the collapse of the Sudanese currency, inflation, and the generally weak capital base of the banks.

- c.** Requiring the fund to open its main accounts at the Central Bank to tighten control over its operations and allow the fund to open an account with the Khartoum Gold Refinery and to provide the necessary procedural support for its operations.

- d.** Requiring the fund to submit periodic reports.

- e.** Issued a detailed circular to commercial banks regarding the fund's operating guidelines.

- f.** Initially pledged to provide capital guarantees to the participating banks and then reneged on this pledge without risking the fund's capital which insured all its operations through local insurance companies and pledged good performance to shareholders as a basic guarantee for capital.

- g.** The bank worked diligently with the fund to implement the decision of the Economic Emergency Committee to allocate gold export proceeds to finance strategic commodities.

On the other hand, the Ministries of Finance, Energy, Health and the Presidency of the Council of Ministers, played a positive role in facilitating the fund's activity, and it is not surprising that they are the biggest beneficiaries of the fund's operations. There are two important decisions that contributed strongly to facilitating the fund's activity and minimizing its operational risks:

- a.** The government's decision to lift subsidies on petroleum derivatives.

12- See “Regulations for the organization of the business of the portfolio,” in Arabic, copy posted on STPT website for reference at this link: <https://sudantransparency.org/wp-content/uploads/202411/img01651-.pdf>

b. The decision to liberalize the exchange rate. The impact of this move on banking and commercial activity across the country cannot be underestimated.

c. The decision to form a central ministerial committee for strategic commodities, headed by the Minister of Presidential Affairs, to follow up on the daily details of strategic commodities, including electricity and others, preparing and setting prices, etc.

As for the private sector, it played a vital role in the formation and success of the fund's operations. Private sector engagement included 27 private sector banks, insurance companies, 10 companies, 60 gold processing companies (including Al Junaid Company).

Companies of the Business Owners Federation and Chambers of Commerce refrained from contributing to the fund, which they saw as a "competitor" despite the Fund Steering Committee's great efforts to get them to contribute. The reservations of the Chamber of Commerce companies indicate the lack of confidence in the innovative financing mechanism introduced by the SCF, and possibly their concern about the role of the state in the SCF.

Capital Contributions to the Fund

Since the decision to form the fund was taken in June 2020, strenuous efforts began to collect the capital, which according to initial estimates amounted to \$400 million, but for many reasons, only \$90 million was collected.

The government backed away from providing capital by returning to the initial model of the fund, which included the participation of the Bank of Sudan and the Ministry of Finance in raising capital alongside the private sector. The

Minister of Finance apologized for the state's lack of participation, arguing that this would contradict announced liberalization policies and because capital participation in commercial business places would create a conflict of interest with the private sector. The Central Bank refused to contribute capital for the same reasons. Thus, the fund turned into a smart partnership between the public and private sectors.

The state's non-participation in the fund's capital, despite the theoretical justifications for this, is incongruent because in reality the Sudanese government has been providing strategic goods since independence. It was too early for a full transformation of the state into a regulatory state overnight after a popular revolution against a fundamentalist totalitarian regime. This is another topic, "especially in the presence of a nearly collapsed economy and conditions of intense chaos that followed the revolution and the fierce war waged by the forces of the counter-revolution, especially with their control over the joints of the economy and its institutions.

Although the state supported the fund and did not throw it into the sea completely, it would have been more appropriate for it to ride with it in the same boat considering the presence of these strong waves and unfavorable winds. Most importantly, the fund was not in itself a merchant and was prohibited from working in trade, but rather a special mechanism for providing foreign currency. The Al-Junaid Company, a well-known private company owned by

the Dagalo family, made a capital contribution of 811 kilos of gold, worth about 5.8 billion and 800 million pounds "at that time - according to global gold prices multiplied by the exchange rate of the pound against the dollar", amounting to about 41% of the total 90-million-dollar capital of the fund. The contribution of Al-Junaid Company was the first, and gold was purchased at that time, and gained in value for the fund between June and September 2020, the date of the start of

the fund's operational operations. Other capital contributions were provided by 26 banks, and the largest contributions were provided by Khartoum Bank, Faisal Islamic Bank of Sudan, Gulf Bank, and the Bank of Insurance Companies' Contributions Collection, amounting to ten companies, in addition to collecting the contributions of 17 gold waste processing companies

Here, it is necessary to clarify the details of the capital contributions and the names of their owners, which are as follows^[13]:

Banks <contribution	Amount as of September,30 2020in Sudanese pounds
1- Farmers Commercial Bank.	150,000,000
2- Solidarity Islamic Bank.	100,000,000
3 - Real Estate Commercial Bank.	100,000,000
4 - Financial Investment Bank.	50,000,000
5 - Nilein Bank.	300,000,000
6 - Omdurman National Bank.	800,000,000
7- Gulf Bank	1,189,967,863
8- Al-Balad Bank.	100,000,000
9- Al-Jazira Bank.	100,000,000
10 - National Bank of Egypt.	30,000,000
11 -Workers Bank.	100,000,000
12- Al-Salam Bank.	100,000,000
13 - Blue Nile Bank.	200,000,000
14 - Coast and Desert Bank.	40,000,000
15 - Animal Wealth Bank.	50,000,000
16 - Sudanese Egyptian Bank.	100,000,000
17 - Nile Bank.	200,000,000

18 - United Capital Bank.	100,000,000
19 - Arab Bank	100,000,000
-20 Industrial Development Bank.	100,000,000
-21 Al Baraka Bank of Sudan	400,000,000
-22 Faisal Islamic Bank.	1,000,000,000
-23 Family Bank	20,000,000
-24 Export Development Bank	200,000,000
-25 Saudi Sudanese Bank	100,000,000
-26 Bank of Khartoum	1,500,000,000
Total	7,249,967,863

Insurance companies' contributions June 2020 ,30 in Sudanese pounds

1- Al Baraka Insurance Company.	27,117,137
2 - Cooperative Insurance Company.	15,612,011
3 - Al Savanna Insurance Company.	6,186,566
4 - Islamic Insurance Company.	93,821,156
5 - Middle East Insurance Company.	6,819,907
6 - Specialized Health Insurance Company.	6,584,589
7- Blue Nile Insurance Company.	7,846,368
8- Sudanese Insurance Company.	26,096,234
9- Shikan Insurance Company.	80,571,576
10 - United Insurance Company.	30,000,000
Total	286,926,155

13- Figures are drawn from the records of the SCF, copies of which were examined by the author.

Corporate Contributions

1- Al-Junaid Company.	5,800,000,000
2- Abqarino Engineering Construction Company.	21,777,822
3 - Wadiyan Mining Company.	21,777,822
4 - Landmark Multi-Activities Company.	36,296,370
5 - Axeer Mining Company.	22,047,795
6 - Reda Engineering and Construction Company.	73,492,650
7- Ariab Mining Company	138,843,257
8 - Najir Engineering Works.	59,628,551
9- Dosa for Multi-Activities.	118,599,183
10- CN Mining Waste Treatment Company.	75,397,042
11 --11 Al-Hamdeen Mining Company.	25,197,480
12 - Al-Barah Limited Company.	25,197,480
13 - Najir Engineering Works..	64,750,324
14 - Al-Jakoub Mining Company.	16,348,365
15 - Wedian Mining.	32,723,727
16 - Abqariino Construction Engineering Company.	40,195,980
17 - Al-Hassour Mining Company.	10,898,910
Total	6,582,672,759

Total fund contributions 14,119,566,778

*Banks' contribution to total capital = %51.

*Insurance companies' contribution to total capital = %2.

*Companies' contribution to total capital = %47

Operations and operational results of the fund

The fund was delayed for about three months from its general assembly to the start of its operations. The reasons for this are:

a. The fund initially adhered to the conditions stipulated in the regulations, which required payment of 110% of the value of the goods in Sudanese pounds, with the extra 10% to be settled after the completion of the importation process to avoid risks associated with the devaluation of the pound. However, companies were unable to fulfill this provision and the fund abandoned it in September 2020.

b. 13 companies were identified to import petroleum by the Ministry of Energy and the tender ships were allocated to them after the tender sorting process, but they were collectively unable to provide the value of a single shipment of gasoline worth about \$16 million in Sudanese pounds. This capital deficit of the companies is due to the fact that they practiced the distribution of petroleum derivatives that were originally financed and subsidized by the state at a high rate. Such practices turned them into a mere "empty distribution pipeline" that does not have sufficient capital to finance the purchase of petroleum. We mentioned previously that the fund banks, headed by AlBaraka Bank, worked to provide loans to these companies in Sudanese pounds.

c. The government's hesitation and delay in announcing the lifting of subsidies on petroleum derivatives as well as the liberalization of the exchange rate.

d. The financing the import of medicine began in November 2020, following the conclusion of a five-party agreement between the Ministry of Finance, the Central Bank, the Ministry of Health, the Supreme Council for Medicines and Poisons, medicine import companies, and the fund.

Petroleum Derivatives and International Tender for Importing Petroleum

In July 2020, following the first meeting of the General Assembly of the Fund, which was attended by ministers of the relevant professional ministries, government officials, officials of the Central Bank, directors of banks, insurance companies and gold, the Joint Tender Committee "Fund + Government + Department of Economic Security (National Intelligence)" and others launched an international tender to import petroleum derivatives, with the guarantee of providing financing by the Strategic Commodities Fund. This was the first international tender for fuels since 1993, the year the economic embargo was announced on the country. Throughout the period from 1993 to 2020 (27 years), petroleum derivatives were imported through the corrupt practices of the Al Bashir Regime. The tender was characterized by complete transparency and was launched by the Ministry of Energy after its details were approved by the Joint Committee. The tender was a resounding success that was discussed by local and international circles, and news about it was published in the Financial Times as the first honest practice in the field of importing petroleum derivatives made available by post- revolution Sudan. The reasons for the success of the tender can be summarized as follows:

1. The neutrality of the tender committee and the inclusion of stakeholders.
2. The preparation, offering and sorting of the tender was completely transparent.
3. The commitment of the fund to finance importation was the most important factor for suppliers, as most of them had lost confidence in the Sudanese government due to continuous default in payment which resulted in growing debt accumulation.
4. The tender was addressed publicly in the presence of the internal and external media, and awarded to the winning companies in the presence of their representatives. The fund pledged again to pay in foreign currency and on time, and the

flow of petroleum materials began smoothly into the country.

The most important results of the tender were:

1. Re-establishing international and regional confidence in the tenders of the Ministry of Energy.
2. An amount ranging from 30 to 35 million dollars was saved monthly from the value of the imported oil, and this amount used to go monthly into the pockets of the old oil brokers who were excluded by the tender and turned to be very aggressive enemies to the fund, including senior government employees in the Ministries of Finance and Energy.
3. The successful negotiation of a contract with Aramco to provide petroleum derivatives at a 7% discount over global prices. This contract was canceled following the October 25th 2021 coup.
4. The flow of petroleum derivatives to the country began in September 2020 at a monthly rate of:
 - a. 5 diesel tankers (40 thousand tons each)
 - b. 2 gasoline tankers (40 thousand tons each)
 - c. 4 cooking gas tankers (5 thousand each)
 - d. 2 heating oil tankers (each tanker 40 thousand tons)These numbers represent the country's monthly fuel importation needs, which represent 70% of total consumption. This began to resolve the crisis and the phenomenon of citizens lining up at service stations disappeared, as adequate amounts of fuel were available.
5. The regularity of external imports not only made it possible to fill the large deficit, but also to maintain the Khartoum Refinery without causing an internal fuel crisis, as the refinery was providing about 40% of national consumption at its best, with at least a two-month stoppage for maintenance annually.
6. The black market for fuel was completely eliminated, and with it associated corruption, facilitated by the lifting of subsidies.
7. Increased availability of fuel had a significant positive impact on agricultural production in 2020 and 2021, increasing electricity production, and increasing access to transportation for

individuals, goods and services.

8. The tender prevented the manipulation of the specifications on the imported fuel.

9. Channeling importation through the tender and fund banks allowed the state to collect 100% of taxes and fees related to the importation and distribution of petroleum derivatives and tax evasion was completely halted. A total of 24% of the value of petroleum derivatives was imposed as taxes, customs, and fees (17% value-added tax, 3% customs, 2% Ministry of Energy fees, 2% for other services), while 31% taxes and fees were imposed on gasoline (17% value-added, 10% customs, 2% Ministry of Energy fees, 2% other expenses). The fund and its tender therefore secured and enabled huge earnings for the state treasury.

10. The exchange rate began to decline with the start of the fund's operations, which saved hundreds of millions of dollars through the mechanisms of purchasing and exporting gold and banking facilities, and the most important source of black market activity, which is the purchase of dirhams, dollars and riyals by oil importers was enormously reduced.

11. The state stopped financing oil by borrowing from the Bank of Sudan, commercial banks, or import companies. Foreign currency and gold began to gradually accumulate within the Bank of Sudan, which enabled it to conduct weekly auctions of foreign currency to importers of other basic commodities such as sugar, rice, and grains.

12. From September 2020 to January 2022, the fund financed no less than 120 shipments of petroleum derivatives, which decisively contributed to resolving the supply crisis that actually began in the early 1970s.

Medicine^[14]

Sudan witnessed a deadly crisis in the medicine

14-Procedural steps and figures included in this section are drawn from the records of the SCF, and reviewed by the author for the purpose of this report.

and pharmaceutical sector from 2011 to 2020. After the December revolution, supplies of many medicines, including emergency medicines and those for chronic diseases, dried up. This was the result of both state policies and criminal practices of businessmen associated with the Bashir regime. Drug import companies and a small group of influential pharmacists controlled the importation, distribution, and pricing of medicines. The government's Medical Supplies Corporation also experienced extended crises and a large deficit in providing medicines and medical supplies due to the accumulation of external debts. Under the Bashir regime, a drug Mafia emerged that controlled not only the drug market but also the 10% of the country's export proceeds that had been set aside for acquiring medicine. These proceeds, acquired in foreign currency were traded on the black market to generate additional profit. It also allocated part of its support to importing cosmetics, rather than emergency and life-saving medicines. At the request of the Prime Minister during the transitional period, the Executive Committee of the fund and the National Council for Medicines and Poisons were assigned to create a new and more effective mechanism for importing medicines and medical supplies. From August to November 2020, Dr. Manahil Abdel Halim, Secretary-General of the Council (Medicine), representatives of the fund, the relevant ministries, the Central Bank, and representatives of the pharmaceutical companies themselves made strenuous efforts to do this. A five-party agreement to address this was finally reached. Its most important elements were:

1. The parties to the agreement were the Ministry of Finance, the Ministry of Health, the National Council for Medicines and Poisons, the Central Bank of Sudan, pharmaceutical companies, and the Strategic Commodities Fund.

2. The Ministry of Finance and the National Council for Medicines identified companies qualified to import certain types and quantities of medicines and medical supplies, determine their prices and other technical conditions, and

scrutinized and reviewed import invoices.

3. The fund received lists of companies, medicines, and prices prepared by the National Council for Medicines and Poisons, and then provides the necessary foreign currency for import and opens external letters of credit for pharmaceutical companies.

Requirements for a letter of no objection and controls for importing through the fund:

1. Online submission.

2 Presentation of the initial invoice for the import value.

3. Presenting the drug analysis certificate approved by the factory and the regulatory authorities in the export country.

4. Presentation of the initial shipping order to Sudan.

14 Procedural steps and figures included in this section are drawn from the records of the SCF, and reviewed by the author for the purpose of this report.

After accepting the application, paper copies are submitted through the unified portal of the National Council for Medicines and Poisons including:

1. Submission of the initial invoice identical to the final invoice.

2. Submission of the necessary analysis certificates.

3. Issuance of a SWIFT within one week of issuance of the letter of no objection.

4. Delivering a copy of the shipping documents within a maximum period of 30 days from the date of issuing (SWIFT).

5. Submission of the analysis certificate issued by the reference laboratory.

This agreement dealt a fatal blow to the drug Mafia and large quantities of drugs more than 2,000 types worth nearly 120 million US dollars poured into the country. These medicines met the country's needs for a long time and importation continued at this fair rate for the state, the consumer, and eventually 184 importing companies. After the

October 25 coup and the April

15 war, the drug crisis re-emerged and the same old practices and even worse ones returned. Experts say that 30% of the drugs circulating in the country are smuggled and unregistered and 15% of the total drugs are counterfeit and produced by illegal factories in India and are smuggled through South Sudan. The use of these drugs has killed a number of patients.

Gold

Due to the size and complexity of the Sudanese gold file, we will limit our comments to its relation to the Supreme Committee for Economic Emergencies and the Strategic Goods Fund. As previously mentioned, the committee issued a series of decisions on gold, the most important of which was ending the monopoly in its export and trade and taking many measures to control the proceeds of its exports and prevent smuggling. The decision to allocate the proceeds of gold exports to finance strategic and basic commodities remains one of the committee's most important decisions. The committee allowed the fund to use gold export proceeds to directly finance the import of strategic commodities through its revolving escrow account. This allowed the fund to fulfill its external obligations in foreign currency, but it restricted it to using only its own proceeds of its exports and not external proceeds. Despite this challenge, the fund was able, especially in 2021, to become the largest domestic market maker in gold and was able to do the following:

1. Provide the opportunity for gold producers in the local mining sector and processing companies to provide the fund's capital and provide them with fair representation on the board of directors and the executive committee.

2. Offer fair pricing for producers based on the global gold price at the time of purchase, which was facilitated by the decisions of the Economic Emergency Committee as well as the liberalization of the exchange rate. This prompted artisanal

mining companies and individuals to sell significant quantities of their gold to the strategic commodities fund through their accounts at the Khartoum Gold Refinery and the National Organization for Standardization and Metrology. Gold pricing was based on the following formula:

- a. The price of the global bullion exchanges at noon Sudan time for a 24 karat gram.
- b. Converting that price to a Sudanese price for a 21-karat gram using the formula customary in the Sudanese market by dividing by the 24-karat rate by 0.875 to obtain the price of a 21-karat gram.
- c. Deducting one US dollar for shipping, processing and the discount percentage when selling to the international buyer. Using the free market price exchange rate to Sudanese pounds.

According to this fair pricing policy, the fund was able to attract large quantities of locally mined gold, more than five tons in the last quarter of 2020 (about 5,007,456 grams of 24 karat, equivalent to 5,722,806 grams of 21 karat) at an estimated 275 million US dollars in value.

The fund purchased and exported an estimated 30 tons of gold, worth nearly \$1.8 billion dollars, allowing it to cover the importation of oil and medicine. Unfortunately, this is an estimate due to the impossibility of obtaining accurate numbers, as records of the operations of the fund were kept at the headquarters of Al Baraka Bank in Khartoum, which is now inaccessible as a result of the war. The Central Bank of Sudan prevented the fund from purchasing gold from concession companies, while the Ministry of Finance seized the government's share in gold produced, which was collected and managed on its behalf by the Sudanese Minerals Company (SMC), which refrained from selling gold to the fund. Throughout the life of the fund (September 2020 to January 2022), the SMC did not provide any significant amount of gold to the fund. The gold purchased by the fund came exclusively from the local artisan (traditional) mining sector and waste

treatment companies. This is a commendable and economic achievement for the portfolio, as these quantities were either smuggled out of Sudan or exported and the proceeds of their exports were sold on the black market for currencies. During the war, chaos returned to the gold sector. Out of 55 concession companies operating in the sector, only five returned to production. These companies are forced to pay royalties to officials amounting to 28% of the value of their production. The loser is the state when these officials seize the state's share of the companies' production. On the other hand, exports were monopolized by seven companies that are closely linked to internationally sanctioned military and security companies, who use these businesses to circumvent the sanctions and use them to buy oil, wheat, and weapons. In exchange, companies receive agreed-upon percentages and commissions. The import process is carried out through a series of corrupt operations that violate import regulations and do not pay any fees or taxes to the state. These weapons and strategic goods are then sold on to the state at very amplified prices. These corrupt practices have led to the complete collapse of the currency, rampant inflation and other dire economic consequences^[15].

Financial results and operational risks^[16]

The fund achieved excellent operational and financial results that exceeded expectations, as reflected in the report of the external auditor, Mr. Mubarak Al-Awad and his partners, issued

on February 5, 2022, which covered the period from June 2020 to September 30, 2021. The fund was able to maintain its capital and distribute profits that reached up to 100% and constituted a good source of profit for companies, especially participating insurance companies and banks.

15 - Figure drawn from the records of the SCF, reviewed by the author.

16 - Figure drawn from the records of the SCF, reviewed by the author.

These results are due to the high efficiency with which the fund's operations were managed and the rotation of its capital more than 18 times, with a high rate of turnover in gold trading operations and adequate external credit facilities. The rise in global gold prices during 2021 helped achieve these profits, as purchase and export of gold constituted the only source of profits for the fund (not oil trading as some think, in which it is forbidden to engage). Despite this success, the fund faced very high operational and other risks, which we summarize as follows:

1. Capital risks: The fund began with insufficient capital (USD 90 million against the required USD 400 million) but partially overcame this with the speed and efficiency of its capital turnover as well as its management of currency risks by managing capital contributions, for example converting Al-Junaid's contribution to 811 kilos of gold, while the other contributions were in Sudanese pounds.
2. Exchange rate fluctuation risks are the largest that the fund faced especially in the period before the liberalization of the exchange rate. The exchange rate stabilized after the liberalization and was positively impacted by the fund itself.
3. Operational risks related to achieving appropriate timing of the start and end of gold purchase and export operations and issuance of open letters of credit and the decisive impact of this on the fund's operations, especially after the October 25 coup (as discussed further below).

The fate of fund after the coup of October 25, 2021

The fund faced its serious challenges after the coup, as:

1. The Board of Directors undermined the institutional structure of the SCF in January 2022, when it, in a non-regulatory step, dissolved the Executive Committee, headed by Mr.

Abdul Latif Osman. The Executive Committee represents the heart of the fund's work, linking its organizational components and providing daily supervision of the fund's operations. The Executive Committee also played a critical role in the operations of the leading bank, the tender committee, oil and pharmaceutical companies, and other tasks stipulated in the regulations.

2. Al-Junaid Company withdrew its capital from the fund, amounting to approximately 43 million US dollars, in January 2023, before the formal liquidation of the fund, burdening it with financial obligations. This had a catastrophic impact, leaving the fund with a 512 million Emirati dirham deficit and unable to continue its operational activities.

It is clear that Al-Junaid's withdrawal of its capital constituted part of the proactive steps taken by the Rapid Support Forces in preparation for the possibility of a clash or war between them and the army, as the relationship between the two parties witnessed severe tension, especially in the beginning of year 2023, and the tension escalated into an armed conflict and start of war in the morning of April 15, 2023. Since that date until now, the fund's operations have completely stopped and it has entered into a large capital deficit and a total collapse of operations.

3. The Minister of Finance failed to repay its debts of \$43 million to the fund from September 2021 through 2022, contributing to the default of the fund to meet its liabilities. The debt was the value of imported two shipments of heating oil from the fund for the government's electricity generation purposes. This put the fund in a large financial deficit of nearly half of its capital.

4. Also in 2022, SAF Defense Industries System's Zadna Company, in alliance with the National Bank of Omdurman, tried to create a new fund but failed for unknown reasons to buy gold in order to cover its external obligations.

In short, the fund has ceased operations as of this writing, and its future remains uncertain. The



CEO of Al-Baraka Bank, which led the initiative, explained that “the reasons for the suspension of the portfolio were linked to the outbreak of war and the resulting security issues, which have made purchasing and exporting gold and other goods difficult. Additionally, external transactions of banks and the Central Bank have been disrupted due to their lack of access to the SWIFT services.^[17] Further, it appears that the recommendations of a committee formed by the Sovereignty Council member Lt. Gen. Yasser Al-Atta to address a deficit amounting to 512 million Emirati Dirhams by recapitalization did not find their way to implementation. This paralysis of the earlier SCF paved the way for the creation of a new fund announced in July 2024.

The impact of the fund on the economy and recommendations for politicization

As previously mentioned, the fund achieved the

17 - Khabta News, “Interview with Al Baraka Bank General Manager Rashid Abdul Rahman, the owner of the idea of the Commodities Portfolio: The Strategic Commodities Portfolio did not monopolize exports, and these are the reasons for the cessation of its operations,” January 6, 2024, in Arabic.

following impact:

1. Providing practical solutions for import operations by using financial leverage and timely revolving liquidity through the fund’s management style.
2. Providing foreign currency without dealing with the black market and positively impacting the stability of the exchange rate.
3. Exporting a large amount of gold through Central Bank accounts ensuring government revenue and reducing the deficit in the country’s trade balance and providing a model in for reducing corruption and abuse of resources.
4. Embracing smart public/private partnerships and demonstrating how they can provide practical solutions to many national economic problems.
5. Ensuring fair pricing of national products within the country (for example, buying gold at global market prices) and in this way preventing smuggling and corruption and ensuring national benefit from the country’s resources. Learning from this, the establishment of a gold exchange and advanced gold refinery with the provision of the international gold seal (999.9) would be useful measures to spare the country the loss of 15% of the value of exported gold as is currently happening.
6. Governments should contribute to addressing gaps in strategic commodities not only through policy but also through investment and the provision of capital to expand the capital base

necessary to provide basic and strategic goods and not simply be satisfied with the role of the organizer, especially during periods of political, constitutional and economic transition. This is particularly necessary because the business class in Sudan and its culture are characterized by fragmentation and narrow individual interests.

7. The capital base of Sudanese commercial banks must be expanded through procedures to increase capital, including mergers and acquisitions.

8. Investments in the energy, oil, gas, medicine, grain and basic commodities sectors must be increased, and the import substitution policy must be revived, as Sudan has sufficient national resources to make such a policy successful.

9. Economic emergency solutions, such as forming a strategic commodity fund, should be considered temporary solutions, and focus must be maintained on forming longer term solutions, including through forming commodity councils, commercial councils, funds and commercial companies, expanding capital accumulation policies through public offerings of shares, and

developing commodity markets and exchanges for gold, minerals, and other resources.

10. There is a strategic need for the country to establish a sovereign investment, commercial and development catalyst fund to develop the country's resources and to lead the process of capitalizing and investing Sudan, leveraging this fund for growth, and not to control the economy as a whole.

11. Military and security companies must be removed from commercial investment practices and replaced by other public or private civil companies or state-owned companies under the supervision of the Ministry of Finance.

12. Commitment to building institutions and following best practices in import and export is an important factor in gaining the confidence of the outside world, especially companies and banks, which will reduce import costs and maximize export revenues. An example is the fund's success in reducing the cost of importing oil by between 30 and 35 million dollars per month, which is equivalent to 360 to 420 million dollars annually.



Fresh Thinking about Peace Operation at the UN

A Crisis Group Report by Daniel Forti and Richard Gowan

The coming year will see diplomats and international officials at the UN debate a topic that is almost as old as the world organisation itself: the purpose of its peace operations. Mali's demand in June 2023 that the Security Council shutter the 15,000-strong blue-helmet stabilisation mission on its territory sent a shock through the UN system, as it

This year will see officials at the UN debate: the purpose of its peace operations.

demonstrated how politically fragile even a sizeable peace operation could be. In

the wake of Mali's decision, the government of the Democratic Republic of Congo (DRC) ratcheted up calls for the UN to wind down its decades-old mission in that country. Observers in Turtle Bay and beyond began to speculate that other

blue-helmet missions – which employ some 70,000 uniformed and civilian personnel worldwide – might fizzle out sooner rather than later. As an overview in the 2 January edition of *The Economist* put it, it seems to many that “the era of multilateral peacekeeping draws to an unhappy close”. At UN headquarters in New York, however, discussions of the future of peace operations are not quite as fatalistic as they were eighteen months ago. The mess in Mali forced UN members not only to acknowledge the weaknesses of such operations, but also to reflect on their residual strengths. Diplomats from many countries have expressed unease about writing off the UN's peace-making and peacekeeping roles. In September 2024, member states signed off

on The Pact for the Future, a sprawling to-do list of ideas for multilateral cooperation that included a request for Secretary-General António Guterres to “undertake a review of all forms of United Nations peace operations” with a view to mounting “agile, tailored” responses to current and future threats. This proposal easily won assent from the UN membership, in contrast to suggested Pact language on peace and security issues such as nuclear disarmament, which sparked contentious debates. UN member states and officials now have an opportunity to inject fresh thinking into longstanding debates about the organisation's deployments.

UN member states and officials now have an opportunity to inject fresh thinking into this longstanding debates.



Another hook for constructive discussions will be a ministerial-level summit on peacekeeping to be hosted by Germany in Berlin in May. This meeting will be the latest in a series on peace operations launched by the Obama administration nearly a decade ago, which have focused on mustering new capabilities for existing blue-helmet missions. German officials have emphasised that the 2025 summit should also involve discussion of the trajectory of peace operations “on a high political level”. UN member states and officials now have an opportunity to inject fresh thinking into longstanding debates about the organisation’s deployments.

A Time to Mend, Not End

It is not surprising that, even as UN field missions appear to be in retreat, conceptual discussions about their future seem to be on the rise. Much of the best thinking about peace operations in the UN’s history has stemmed from moments of crisis. In the wake of the peacekeeping failures in the Balkans and Rwanda in the 1990s, then-Secretary-General Kofi Annan commissioned the Brahimi report (named after its lead author, Algerian mediator Lakhdar Brahimi), which laid out a blueprint for a new wave of missions in Africa in the early 2000s. After one of those missions, in South Sudan, was blindsided by a surge of violence in 2013, Annan’s successor Ban Ki-moon organised a further study – the report of the High-Level Independent Panel on Peace Operations. This paper urged the planners and leaders of UN operations to concentrate on finding political solutions to conflict. It remains a point of reference in current debates. If a history of setbacks has spurred fresh ideas in New York, there are at least two immediate reasons for UN member states to consider updating rather than discarding peace operations as a tool. The first is that while UN missions may be flawed, they can still help tamp down instability in countries that would otherwise face increased violence. Some evidence for this proposition lies in what happens when missions withdraw prematurely. In the last decade, large-scale blue-helmet forces have pulled out of

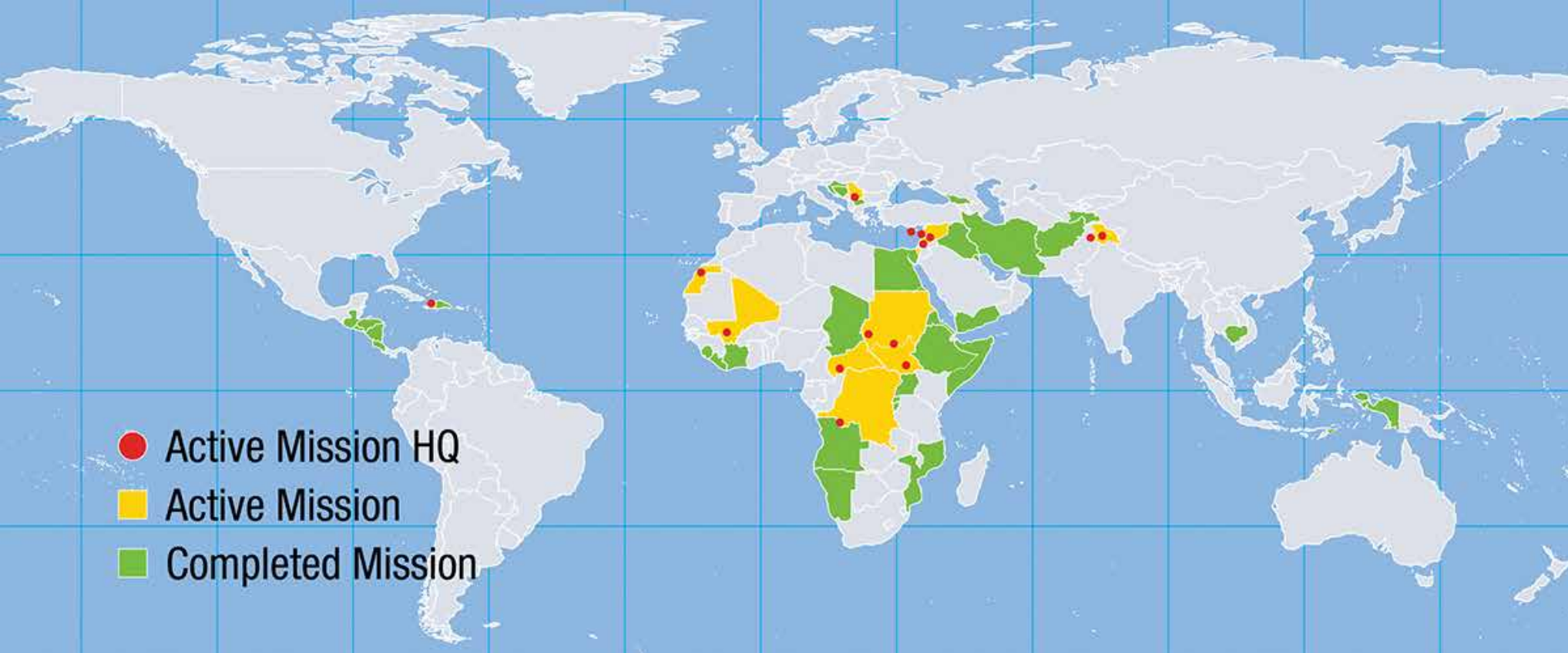
Haiti and Sudan without these countries having achieved a degree of political stability, only to see both relapse into conflict. (It is of course also arguable that this history shows that the peace operations themselves did not do their job well enough before departure – and questionable whether keeping them in place would have deterred further crisis.) Mali, too, has seen an increase in insurgent attacks since the UN mission’s departure. In the DRC, where the UN stabilisation force, known as MONUSCO, is conducting a phased withdrawal from the east, violence has spiked in South Kivu province since peacekeepers stopped operating there in June 2024. The Congolese government, having previously called for MONUSCO to close by late 2024, has since eased its demands for blue helmets to leave the country altogether.

A ... reason not to give up on UN missions is the difficulty of sustaining credible alternatives.

A second reason not to give up on UN missions is the difficulty of sustaining credible alternatives. One particular case – Haiti – has reminded the Security Council of this challenge over the last year. In 2023, the Council mandated a Kenyan-led police operation, not led by the UN, to help the Haitian authorities deal with rising gang violence. Diplomats and commentators including Crisis Group framed this approach to restoring order as innovative and preferable to deploying the sort of large-scale blue-helmet force that the Security Council has dispatched to Haiti after previous bouts of instability. Yet the Kenyan-led mission, which arrived only in mid-2024, has proven too small to make an impact. It has also struggled with basic issues – logistics, administration and, above all, financing – that a UN deployment could have managed using established templates. By the end of 2024, the Haitian authorities and the Biden administration, originally the main cheerleaders for the non-UN force, were lobbying the Security Council and Secretariat to quickly transform it into a blue-helmet operation.

Deploying non-UN-led peace operations elsewhere has proven similarly divisive. The

UN member states and officials now have an opportunity to inject fresh thinking into this longstanding debates



Congolese government has invited in a variety of African forces to deal with militias in the eastern DRC, as alternatives to MONUSCO, but none has been very effective. Over the last year, members of the African Union have also militated for the UN to provide funding for AU-led missions on the continent, building upon a December 2023 Security Council resolution (again supported by the Biden administration) that agreed in principle to a cost-sharing approach in which the UN would finance up to 75 per cent of AU-mandated missions on a case-by-case basis. Yet while various countries floated possible test cases for the new mechanism (including Washington's suggestion for an AU protection force in Sudan), UN and AU member states could not agree on whether to deploy such missions, let alone work through the financial details involved. In late December, the Security Council passed a resolution holding out the prospect of UN funding for the new AU operation in Somalia – the African Union Support and Stabilisation Mission in Somalia – starting in mid-2025. But leading Republican members of the U.S. Congress are dismissive of using this arrangement in Somalia, and the incoming Trump administration may refuse to sign off on a further Council resolution in the spring that would greenlight this financing model.

As they consider the future of UN peace operations, UN members should bear in mind that – looking beyond Somalia – the new Trump administration is almost certain to ask hard questions about their value. In his first term, Trump and the U.S. permanent representative to the UN, Nikki Haley, made cutting the UN peacekeeping budget a priority. Secretary-General Guterres managed to handle this challenge deftly, dressing up pre-planned cost savings as concessions to the U.S., and the budget has shrunk from approximately \$7 billion in 2017 to \$6 billion today. Nonetheless, the president and his nominee to be the new U.S. permanent representative, Elise Stefanik, are likely to push for trimming even more. Other UN members thus will have an incentive both to reiterate the effectiveness of UN missions and to look for ways to limit their budgets.

Reason not to give up on UN missions is the difficulty of sustaining credible alternatives.

A Window for Innovation

This combination of factors creates a motive for international officials to talk up innovations that will offer greater savings and better results. The UN Department of Peace Operations (DPO) has already circulated a paper outlining a “modular” approach to future operations, with an emphasis on designing missions to take on specific tasks,

Combination of factors create motive to talk up innovations that will offer greater savings and better results.

ranging from safeguarding individual cities to providing security during public health crises. The DPO document is an attempt to underline that UN operations can come in all shapes and sizes, in contrast to the large multidimensional missions with complex state-building mandates that the organisation sent to Africa in the 2000s and 2010s. The paper, which includes 30 different mission models, provides a solid starting point for thinking creatively about what “agile, tailored” UN operations could look like. Ideally, it will inspire both UN members and the organisation’s planners to lay out new approaches to specific cases such as Haiti or Sudan, rather than simply recycling previous templates.



The debate will expand further. The Department of Political and Peacebuilding Affairs, which manages the UN’s largely civilian Special Political Missions – such as those in Afghanistan and Yemen – will likely want to join in the back-and-forth about mission models. In recent years, political missions have taken on tasks, such as ceasefire monitoring in Colombia, that are more traditionally associated with peacekeepers. If the UN is really shifting toward more flexible approaches to crisis management, it will be necessary to design operations that blend attributes and capabilities of both peacekeeping and political missions, though budgetary and

bureaucratic obstacles often get in the way. May’s peacekeeping conference in Berlin will not be the only opportunity to discuss the trajectory of peace operations. Member states will conduct a review of the UN’s Peacebuilding Architecture throughout 2025, which will be a chance to talk about how UN field operations fit with some of the organisation’s tools for conflict prevention and development assistance.

At a time in which the Security Council is increasingly divided for geopolitical reasons ... getting agreement on new UN deployments will be tough.

In sum, the conditions are set – and much material is already prepared – for a useful discussion about where peace operations are heading. There is of course no guarantee that the UN will authorise many, or any, new operations in the immediate future. At a time in which the Security Council is increasingly divided for geopolitical reasons far removed from the technicalities of peace operations, getting agreement on new UN deployments will be tough. Russia supported Mali’s decision to push out UN peacekeepers, in part to gain more influence in the Sahel. China has objected to the Biden administration’s call for a blue-helmet mission in Haiti. While Beijing has raised reasonable questions about whether such a mission could succeed, diplomats suspect that its stance is also tied to the fact that Haiti has recognised Taiwan. The previous Trump administration was willing to threaten casting its veto to force economy on peace operations. Similar major-power gamesmanship may complicate future Council negotiations. Nonetheless, New York-based diplomats point out that in a period when the number of conflicts around the globe is rising, new needs for new UN missions may come up unexpectedly. There is a prudential case for the UN Secretariat and member states to encourage debate about the range of responses at the organisation’s disposal – even if the best-laid plans of UN officials tend to be ripped up and rewritten when a real crisis demands that they turn concepts into action.

Even UN missions appear in retreat, conceptual discussions about their future seem to be on the rise.



Women's Rights in a Changing World

Anita Nayar

Introduction:

There are five areas where major change is occurring which clearly affects women's rights and therefore human rights. But must we accept these changes as inevitable? Will the religious right inevitably be in control of our countries? Are neo-liberal policies the inevitable design of our economic policies? Is climate change inevitable? Can we not and must we not as feminists challenge the inevitability of these models? After all the only constant in life is change so why look at the future as somehow predetermined? We all have a choice of what future can be.

Global power

With regards to the first area, we are witnessing four manifestation of global power today:

- (1) Geopolitical power whether unilateralism as represented by the US or emerging regional powers such as China, India, South Africa, and Brazil.
 - (2) The power or weakness of multilateral institutions such as the WTO, IMF, WB, or UN.
 - (3) Corporate power and
 - (4) The power of civil society.
- These global forces are inter-related and define our lives by their policies or actions.

لوحة للفنان عمر صبير

Inequality:

If we look at the institutional framework of these global forces – particularly the multilateral economic and trade organizations – it is clear that the policies, they are promoting,

The link between global power dynamics and increasing inequality is evident.

and our governments are implementing are creating the conditions that have deepened inequality. Women's and other social movements have attempted to engage in these policy arenas but have found the spaces for so-called civil society participation limiting. How can we transform such spaces into mechanisms of accountability? How do we guard against being co-opted? On of the lessons learned by our increasingly frustrating engagements with various UN bodies has been to pay closer attention to the broader UN reform process in order to address system-wide issues of transparency and accountability as well as extend NGO rights in the UN to better integrate our voices into decision-making processes.

Fundamentalism:

The link between global power dynamics and increasing inequality is evident but we also need to recognize that deepening inequality is a major cause of violent and social unrest that can be linked to so-called "fundamentalisms". But what does this term "fundamentalisms" mean?

There are five areas where major change is occurring which clearly affects women's rights.

Is it even an appropriate term to use? Many feminists from Muslim societies have said the term is a misnomer. After all anyone of faith who believes in the fundamental of the faith could be considered a fundamentalist. The fundamentals of a faith of course depend on who is defining them and that is a contentious issue, but many people who believe in the fundamentals of their religion are not conservative or right wing. So would it not be more appropriate to use the term "religious conservatives" or "religious right."

Feminists' response to the religious right has been to insist on a secular state that is responsible for guaranteeing the human rights

of all peoples. But is this sufficient response given the complexities in some situations

Are neo-liberal policies the inevitable design of our economic policies?

where the religious right is providing basic social services, which the secular state is failing to deliver, or in other situations where the religious right is failing to deliver, or in other situations where secular states are patriarchal and undemocratic? We cannot just fight for a secular state without intentionally

developing ways of addressing the economic basis for the growing attraction to religious extremism. We therefore need to ask, other than being secular, what does the state need to do economically? We may not have all the answers but need to be mindful that one of our challenges is to envision an alternative economic system to capitalism that protects the rights of people and the health of the planet.

New technologies:

While we need to hold unilateral powers, regional powers, multilateral institutions, and right-wing forces in check, let us examine more closely corporate power and the role transitional corporations play in the consolidation of global power. A key arena where corporate power manifests is in the development of new technologies whether in the military industrial complex, the food and agricultural sectors, or in relation to our reproductive health. Feminists need to consider why we are not as engaged in the science and technology arena compared with other areas addressed above. The challenge is to hold transnational corporations, and science in particular, accountable serve the common good. Given that they operate across many nation states, a multilateral strategy is required to develop and implement international enforceable standards of corporate conduct.



Environment

With regards to the environment science has made an important contribution in terms of our understanding of ecological concerns. Today very few scientists and people regardless of corporate power would dare say we are not facing a major crisis with climate change. In the last year from the Tsunami to hurricanes Katrina, Rita, Stanley, and Wilma to the recent earthquake in Pakistan and India, the crisis is in our face. While corporations have been actively involved in the environment whether derailing rivers, drying and reclaiming, marshes, deforestation, or removing natural barriers making us vulnerable to hurricanes, where gave we engaged? Indigenous and community -based women's groups in particular have taken up the call for action on these crucial environmental issues yet the collective of women's movements must take these issues on board at the global level.



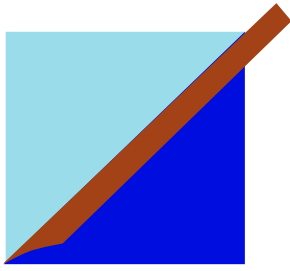
Challenges ahead

Women's rights movements need to be working on many fronts and at many levels, working outside of our silos to engage across our issue areas fundamentally remembering that we demand our human rights we need to pay attention to our host, the earth. We need to guarantee the rights of women, people and the health of the planet. We all have a choice of what the future can be. There are many obstacles but also many possibilities to create the change that we want and need. To make choice is our challenge.

Reference

Development (2006 - 1) 46 – 48, Palgrave

let us examine closely the role transitional corporations play in the consolidation of global power.



**New
Horizons
Research
Centre**

مركز آفاق
جديدة
للدراستات
والبحوث

منذ انطلاق نشاطه في يوليو 2024، قدم المنبر 23 ندوة حية تحدث فيها 27 مختص في مختلف المجالات، نوقشت فيها كتب وتم تناول قضايا تمس حياة الناس مسائل فكرية لها أثر واضح على ماضي وحاضر السودان وربما المستقبل. نهدف من هذا النشاط إلى تسليط الضوء على مشاكل بلادنا للمساعدة مع الآخرين في إيجاد الحلول الأنسب لها وأملنا أن نكون قد قدمنا إضافة مفيدة في عملية بناء الوعي والمعرفة.

كل الندوات متوفرة بالفيديو على:

صفحة المنبر على Facebook

<https://shorturl.at/crt42>

وقناة المنبر على YouTube

<https://shorturl.at/GqWF4>

المتحدث	الندوة	التاريخ
1 د. مجدي اسحق	مناقشة كتاب دوائر القهر	2/7/2024
2 د. هشام حنفي	نقد مفاهيم الهامش والتهميش	19/7/2024
3 الأستاذ/ فايز السليك	كواليس الفترة الانتقالية	3/8/2024
4 د. وجدي كامل	الأطر الثقافية للثورة	10/8/2024
5 بروفييسور/ عبد الله النعيم	الإسلام و علمانية الدولة	17/8/2024
6 د. حامد فضل الله	فكر سمير أمين	24/8/2024
7 الأستاذ/ عمر خليل	الفن في زمن الحرب والأزمات	1/9/2024
8 الأستاذة/ رباح المهدي	الفكر الديمقراطي عند حزب الأمة	7/9/2024
9 الأستاذة/ سلام توتو وإسماعيل حافظ وسيف أرباب	المجاعة في السودان	14/9/2024
10 د. بشرى الفاضل	رؤية لما بعد الحرب	21/9/2024
11 الأستاذ/ جمال عبد الرحيم	الدين والدولة في الإطار السوداني	28/9/2024
12 الأستاذ/ كمال حنفي	انهيار الاقتصاد السوداني الأسباب والحلول	5/10/2024
13 الأستاذة/ رانيا عبيد	رؤية ماركسية حول الديمقراطية	11/10/2024
14 د. سعاد موسى	المرأة والحرب في السودان، الآثار والتبعات	18/10/2024
15 الأستاذ/ محمد عبد الوهاب العتيبي	مساهمة التعاونيات في التنمية المستدامة وإعمار السودان	25/10/2024
16 الأستاذ/ حسين أحمد حسين	حروب رأس المال وتدوير العالم الثالث	1/11/2024
17 الأستاذين/ عثمان صالح ومحجوب داؤود	خطاب الكراهية في القانون الدولي والقانون السوداني	8/11/2024
18 الأستاذة/ منى القدال	أثر الحرب على التعليم العالي في السودان	15/11/2024
19 الأستاذ/ محمد بدوي فاشر	العقاب الجماعي في القانون الدولي	29/11/2024
20 د. سيد محمد عبد الله	التحديات الصحية في ظل الحرب	13/12/2024
21 بروفييسور حسن بشير	الكلفة الاقتصادية الاجتماعية للحرب وإعادة الإعمار	10/1/2025
22 بروفييسور عبد الرحمن خضر عثمان	القطاع الزراعي في السودان: الواقع والفرص والتحديات	27/12/2024
23 الأستاذ/ إمام الحلو والأستاذة/ مها رمضان	مفهوم الديمقراطية وملامح البرنامج السياسي عند حزب الأمة القومي	

■ للتواصل: qadayafikria@gmail.com

دعوة للكتابة حول قضايا الانتقال الديمقراطي في بلادنا



- ◆ تشكل قضية الانتقال الديمقراطي أحد أهم أهداف مجلة " قضايا فكرية "
- ◆ التحول الديمقراطي الحقيقية، هو عملية طويلة ومعقدة بمعنى انه يتطلب تحولات عميقة لتحقيقه.
- ◆ عملية التحول الديمقراطي الحقيقية، هي عملية طويلة ومعقدة، بمعنى انها تتطلب تحولات عميقة لتحقيقها.

سمات التطور السياسي للبلد المعين، وتوازن القوى الداخلي، وموقف الشعب من النظام، بالإضافة لقوة أو ضعف تأثير العوامل الخارجية. كما ان شكل التحول الديمقراطي يعتمد على طريقه تحقيقه: هل تم بواسطة ثورة شعبية، ام من خلال مساومة بين أطراف من النظام القديم مع قوى التغيير، ام قام النظام القديم بتغيير جلده ولبس قناع ديمقراطي. وشهدت عدة اقطار، خلال العقود الماضية، عمليات تحول ديمقراطي. وكأمثلة في أفريقيا: جنوب أفريقيا، في أمريكا اللاتينية: شيلي، في آسيا: إندونيسيا، في أوروبا: نظام فرانكو في اسبانيا. وتجارب مماثلة في بلدان أخرى إضافة الى التحولات العاصفة التي حدثت في شرق أوروبا ثم انهيار الاتحاد السوفيتي. دونما إغفال لخصائص وتفرد كل تجربة من تلك التجارب، ما كان للتحول نحو الديمقراطية أن يتبلور كإمكانية نظرية ثم يتحول الى واقع سياسي، لولا توفر شروط وعوامل موضوعية وذاتية معينة منها: فشل النظام القديم في الحكم واستحكام ازماته، فشل كل محاولات النظام لإجراء مصلحات او حوارات شكلية مع المعارضة، اقتناع الجماهير الشعبية باستحالة

الأولوية القصوى، الآن، هي للعمل الجاد والجماعي لإيقاف الحرب المدمرة. ولكن قضية اليوم الثاني للحرب، التي تشمل عددا من القضايا المحورية، يجب الا تغيب عن اهتمام المفكرين والكتاب والسياسيين، وفي مقدمتها قضية تأسيس الحكم المدني الديمقراطي، بأسس وطيدة وراسخة.

تشكل قضية الانتقال الديمقراطي أحد أهم أهداف مجلة « قضايا فكرية ». وتدعو المجلة الأكاديميين، والسياسيين وقادة المجتمع المدني من نقابات ومنظمات نسوية ولجان مقاومة، وكل صاحب رأي، لطرح رؤاهم لقضية الانتقال الديمقراطي في بلادنا، ونقدمهم للتجارب الماضية بمنظور مستقبلي.

شهد التاريخ المعاصر عدة تجارب لتحول أنظمة شمولية إلى أنظمة ديمقراطية تعددية، وتوفرت كتابات نظرية، متعددة المشارب، حول تلك التجارب. وأطلق عليها عدة مسميات واوصاف كالموجة الثالثة من الديمقراطية، وعصر الشعوب، ونهاية التاريخ الخ. وما يميز أيا من تلك التجارب هو

استمرار النظام القديم، اقتناع أطراف داخل النظام بانه من المستحيل إصلاحه، حينها يتم التغيير بثورة شعبية او مصالحة تشمل بعض أطراف النظام السابق.

ان عملية التحول الديمقراطي الحقيقية، هي عملية معقدة بمعنى انها تتطلب تحولات أبعد من مجرد تغيير وحيد، في آليات الحكم القديم لجعله أكثر تمثيلا. وانما تستلزم تغييرات مجتمعية شاملة وحقيقية على مختلف الأصعدة البنيوية والأطر التشريعية، لترسيخ لثقافة الديمقراطية ومؤسساتها وممارساتها وأساليب عملها.

وفي السودان لدينا تجارب متنوعة، تضيف لخبرتنا السياسية، من حيث التعلم منها، للأبحار خلال موجات صراعات وتناقضات وتحديات فترات الانتقال الديمقراطي، وتشعب قضاياها وتعقدها، وتحولات مزاج الجماهير من التطلعات العالية ما بين الرغبة والحماس لتغيير سريع، والغضب واليأس من بطء التغيير. مرت بلادنا بأكثر من تجربة للتحول الديمقراطي، مما يملكنا ذخيرة حقيقية للاستفادة منها في مواجهة تحديات الانتقال وفي انجاز التجربة الحالية للتحول الديمقراطي. ورغم اختلاف ثورة ديسمبر عن ثورة

أكتوبر وانتفاضة ابريل في عدة نواحي، الا ان ما واجه بلادنا منذ ما بعد الاستقلال، ثم ما بعد أكتوبر، واخيرا ما بعد انتفاضة ابريل له قيمته، وتجربة الفترة الانتقالية بعد ثورة ديسمبر كدروس يمكن التعلم منها لكيلا نكرر أخطاء الماضي.

نقترح بعض القضايا كأثلة، وليس حصرية أو مغلقة:

- الأطر القانونية والتشريعية لإنهاء مؤسسات الدولة الشمولية.

- اصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية والشرطية، وضرورة خلق جيش مهني واحد.

- قضية العدالة والعدالة الانتقالية.

- مواءمة مؤسسات الدولة الاقتصادية، والعدلية والمدنية والاجتماعية لعملية الانتقال.

- دور المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي

- المشروع القومي الجامع وخاصة القضايا فوق الدستورية كالحقوق الأساسية المعروفة عالميا.

- تجارب العالم الشبيهة في انجاز الانتقال الديمقراطي -قضية الدستور الدائم.

